وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع: ...../2019
فرع: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان

دور السياسة المالية في تقليص البطالة
دراسة حالةالجزائر خلال الفترة(2000-2018)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبية تخصص "مالية المؤسسة"

"

إعداد الطالبة:
بوبغل كريمة

إشراف الدكتور
قرين ربيع

لجنة المناقشــة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د.كروش صلاح الدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	رئيسا
د.علية عبد الباسط عبد الصمد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	مناقشا
د. قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2019/1018

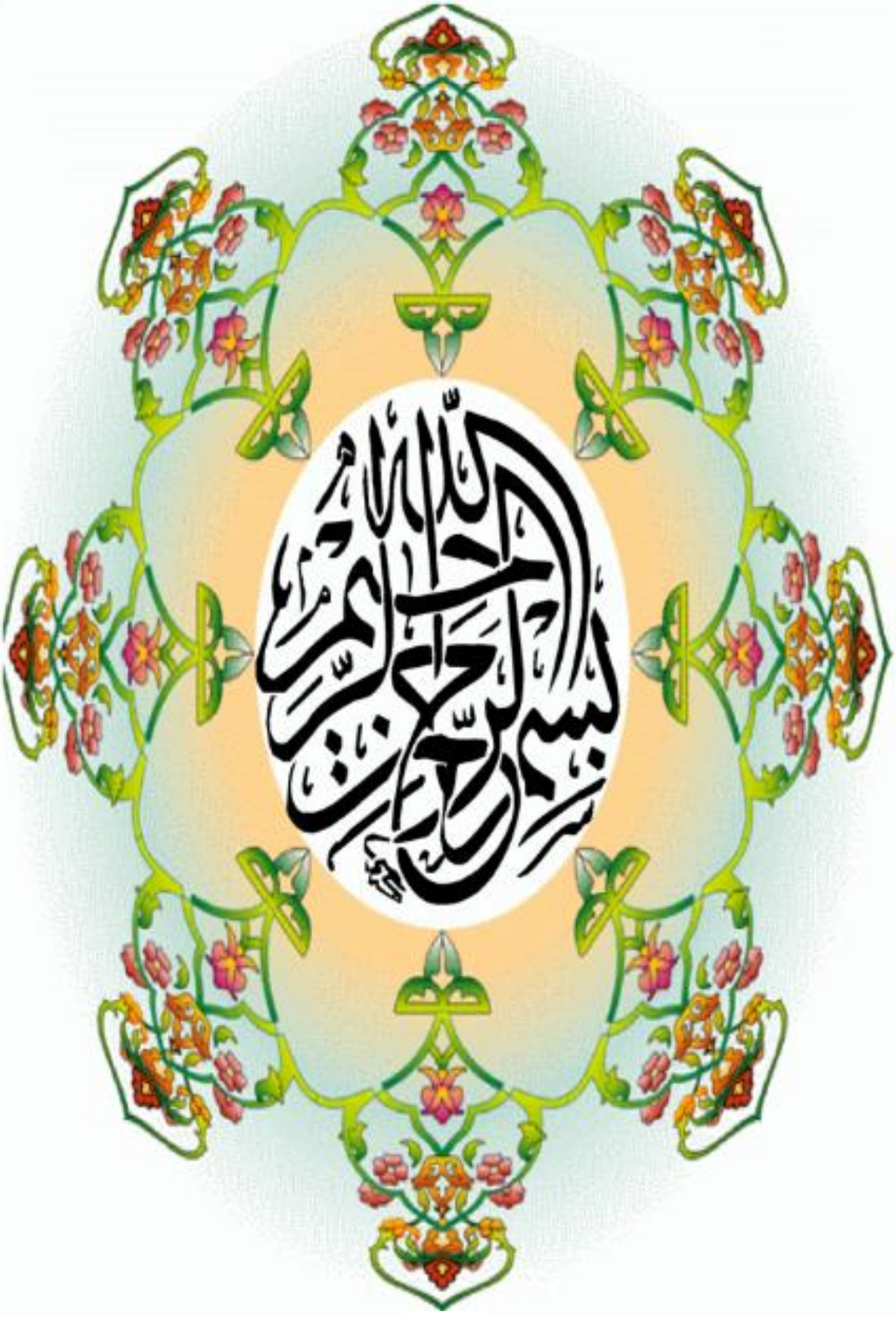
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ(105)

(سورة التوبة الاية105).

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقني لإنجاز هدا العمل المتواضع، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور قرين ربيع الذي تولى الإشراف على عملي هدا والدي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى كافة أساتذتي في كل مشواري الدراسي.

وأخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.

أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم

قراءة هذا العمل المتواضع .

وفي الأخير أتقدم بأصدق عبارات الشكر والامتنان إلى كل من , ساعدني في إنجاز هدا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد شكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بكلمة طيبة شكرا لكل من جرحني فصنعت من جرحه قوة.

لكل هؤلاء شكرا جزيلا.

شكرا للجميع وجازاكم الله عني خير

الجزاء.

إهداء

قال تعالى: " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى منبع الحنان والحب والعطاء .....أمي الغالية عائشة أطال الله في عمرها.

.....إلى أبي العزيز أحمد حفظه الله ورعاه

إلى أخي أيوب وعلي .

.....إلى أختي العزيزة شيماء.

إلى صديقاتي: وفاء' نهاد'حسنى' زينة.

إلى الدين كانو لي مصباحا ينير سواد ليلي وشموعا توضح منعطفات سبيلي.....

أساتدتي المحترمين في كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية.

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

كريمة

قائمة الأشكال والجداول

1 - قائمة الأشكال:

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	مفهوم البطالة عند الكلاسيك	15
02	البطالة الكينزية	17
03	توازن سوق العمل عند النيوكلاسكية	20
04	منحنى الطلب على العمل	26
05	منحنى عرض العمل	27
06	التوازن في سوق العمل	28
07	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)	61
08	يمثل التوزيع القطاعي للسكان المشتغلين (2004- 2018)	63
09	الوضعية المهنية (2004-2018)	70
10	السكان البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها والجنس بالمليار سبتمبر 2018	73
11	تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من 2014-2016	78
12	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016	84
13	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستمرة خلال الفترة (2006-2016	86
14	مناصب الشغل التي توفرها pme خلال الفترة 2001 السداسي الأول 2016	87
15	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل العام) الجزائر 2015	91
16	. توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة (الجزائر 2015)	92
17	هيكل النفقات التجهيز بالنسب المؤوية	97

2- قائمة الجداول:

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)	60
02	التوزيع القطاعي للسكان المشتغلين (2004- 2018)	62
03	المؤشرات الديمغرافية حسب الجنس	64-65
04	يوضح مؤشرات سوق العمل حسب القطاع القانوني (عام وخاص) (2004-2018)	67
05	الوضعية المهنية (2004-2018)	69
06	توزيع السكان النشطين من مجموع النشاطات الاقتصادية حسب الفئات العمرية والجنس سبتمبر 2018	71
07	السكان البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها والجنس بالمليار سبتمبر 2018.	72
08	يوضح مجموع التوظيفات(2014-2016)	75
09	حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2016.	76
10	يوضح تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من 2014-2016	77
11	تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANEME.	79
12	توزيع التشغيلات المدمجة النشاط في إطار جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة:	80
13	توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعيDAISحسب قطاع النشاط.	82
14	يوضح عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	84
15	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستمرة خلال الفترة (2006-2016).	85
16	عدد مناصب الشغل التي توفرها pme خلال الفترة 2001 السداسي الأول	87

	2016	
17	تطور هيكل الايرادات الضريبية بالنسبة المئوية من الإيريدات الضريبية	90
18	توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل العام) الجزائر 2015:	90
19	توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة (الجزائر 2015)	91
20	يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلا فترة الدراسة	95
21	هيكل نفقات التجهيز بالنسب المؤوية	97
22	لتطور القروض العامة ونسبتها خلال الفترة 2000-2018	99
23	يوضح العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2018)	101
24	يوضح العلاقة بين الضرائب ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2018)	102
25	يوضح دور القروض العامة في التخفيف من البطالة	104

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الصفحة
البسملة	I
دعاء	II
شكر و عرفان	III
الإهداء	IX
قائمة الجداول والأشكال	X
قائمة الملاحق	XIII
مقدمـــة	أ–و
الفصل الأول: أساسيات حول البطالة	2-34
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية البطالة	3
المطلب الأول: مفهوم البطالة	3
المطلب الثاني: أنواع البطالة	5
المطلب الثالث: أسباب البطالة وطرق قياسها	8
المطلب الرابع: أساسيات معالجة البطالة وآثارها	12
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة	15
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	15
المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة	21
المبحث الثالث: ماهية سوق العمل وتحديد سياسات التشغيل	25
المطلب الأول: ماهية سوق العمل	25
المطلب الثاني: سياسة التشغيل	29
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول الرائدة في مجال خلق فرص العمل	31
خلاصة الفصل	34

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية	**36-55**
تمهيد	**36**
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	**37**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها	**37**
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	**40**
المطلب الثالث: أهداف وأهمية السياسة المالية	**44**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة المالية	**46**
المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي والكينزي	**46**
المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل النقدي (في فترة ما بين السبعينات والثمانينات) بزعامة فريدمان	**47**
المطلب الثالث: السياسة المالية في تحليل المدرسة النيوكلاسيكية والتحليل الاقتصادي جانب العرض	**48**
المبحث ا الثالث: تأثير السياسة المالية على سوق العمل	**51**
المطلب الأول: تأثير سياسة النفقات العامة على مستوى التشغيل	**51**
المطلب الثاني: تأثير سياسة الإيرادات العامة على مستوى التشغيل	**52**
المطلب الثالث: تأثير سياسة العجز الموازني على مستوى التشغيل	**53**
خلاصة الفصل	**55**
الفصل الثالث: دور أدوات السياسة المالية في التخفيف من البطالة في الجزائر(2000-2018) 56-105	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر (2000 2018)	**57**
المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة للقضاء على البطالة (2000- 2018)	**57**
المطلب الثاني: حجم القوى العاملة في الجزائر (2004- 2018)	**62**
المطلب الثالث: الآليات المعتمدة للتقليص البطالة في الجزائر	**74**
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية	**88**
المطلب الأول: السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر (2000- 2018)	**88**
المطلب الثاني: مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في مجال سياسة الإنفاق العام (2000- 2018)	**92**
المطلب الثالث:القروض العامة وعجز الموازنة في الجزائر (2000-2018)	**99**

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة	**101**
المطلب الأول: دور سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة	**101**
المطلب الثاني: دور السياسة الضريبية في تقليص البطالة	**103**
المطلب الثالث:دور القروض العامة في تقليص البطالة	**104**
خلاصة الفصل	**106**
خاتمة	**108**
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدمة

مقدمة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بدور مهم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المعتمدة، التي تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية، والقضاء على المشاكل التيمن شانها أن تعوق الاستقرار الاقتصادي.

وتعد البطالة احد المشكلات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية منها والمتقدمة وتعتبر أيضا أحد المؤشرات الاقتصادية التي لها تأثير كبير على الوضع الاقتصادي الدولي ويعبر معدل البطالة المرتفع عن تدهور الاقتصاد الكلي، وينعكس عن ذلك آثار اقتصادية واجتماعية، كتدني المداخيل، وسوء توزيعها، وانتشار الفقر، ويربط البعض هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالتخلف ومشكلة قصور الإنتاجية وتدني المستوى المعيشي، لذلك اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة الظاهرة ومحاولة معالجتها والتخفيف من حدتها، فهي إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع والتي تنال اهتماما واسعا على المستويين النظري والتطبيقي، نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه الظاهرة، فلا تكاد تخلو هذه السياسة الاقتصادية وبرنامج الحكومات من محاولة التخفيف منها والقضاء عليها بواسطة حزمة من السياسات، ومن أهم هذه السياسات السياسة المالية.

وقد تبنى الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000- 2018 عدة برامج، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، معتمدة في ذلك على سياسة مالية توسعية، وهذا بزيادة الإنفاق العام وتقديم تحفيزات ضريبية من أجل خلق مناصب شغل عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ومنه للتخفيض في معدل البطالة.

1 إشكالية الدراسة:

ومن خلال العرض السابق لموضوع الدراسة ونظرا لأهمية السياسة المالية وأدواتها في معالجة وتقليص مشكلة البطالة ومن خلال ذلك يمكننا طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور السياسة المالية في التخفيف من البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018) ؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما هو نوع السياسة المالية المتبعة خلال فترة الدراسة بالجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ماهو أثرر الضرائب على البطالة خلال فترة الدراسة في الجزائر؟
- ماهو دور القروض العامة في التخفيف من البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

2- فرضيات الدراسة

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث فقد تمت صياغة الفرضيات التالية

- توجد علاقة نظرية بين السياسة المالية والبطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة
- نوع السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية
- توجد علاقة بين سياسة الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة2000-2018
- للسياسة الضريبية أثر على البطالة خلال فترة الدراسة في الجزائر
- للقروض العامة دور في التخفيف من البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة

3-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى :

- تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة مشكلة البطالة
- الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع البطالة في الجزائر
- التعرف على حجم البطالة في الجزائر
- التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال برامج الإنفاق والسياسة الضريبية للحد من ظاهرة البطالة

4- أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية من خلال الموضوع الذي يعالجه والذي يتعلق بدور السياسة المالية في معالجة البطالة في الجزائر والتي تكمن في الاعتبارات التالية:

- جاءت الدراسة لتبين واقع تطور سوق العمل في الجزائر من خلال القوة العاملة والمشتغلة والعاطلة في الجزائر وتحليلها
- توالي المشاكل على الاقتصاد الجزائري مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لأدوات السياسة المالية والعمل على التقيد بالأهداف المسطرة لتحقيق النمو الاقتصادي وذلك بتقليل معدلات البطالة

5 منهج الدراسة:

اعتمدنا في إعداد هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي الذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب بوصف الجدل النظري المرتبط بعلاقة السياسة المالية والبطالة، إضافة إلى المنهج التحليلي فيما يخص الجانب المتعلق بتحليل تطور واقع سوق العمل والبطالة، وسياسة الإنفاق العام، والسياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018).

6 دوافع اختيار الموضوع:

هناك العديد من الدوافع التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في الوقت الراهن.
- طبيعة الموضوع ضمن التخصص.

7- حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: حددت الفترة الزمنية للدراسة من 2000 إلى 2018 وسبب اختيارنا لهذه الفترة هو كونها جديدة في دراسة حالة الجزائر ومناسبة لتوضيح تاثر سوق عمل الجزائر

الحدود المكانية: في اقتصاد الجزائر.

حدود الموضوع: تقتصر على السياسة الضريبية وبرامج الإنفاق ومدى مساهمتها في تقليص البطالة.

8-صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات مهما كان نوعها، ولقد تمثلت صعوبات هدا البحث في:

-كثرة المراجع التي تعالج البطالة واختلاف معلوماتها.

-التضارب في الإحصائيات باختلاف مصادرها.

9-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة المالية مذكر منها:

- مداخلة في الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، خلال الفترة مابين 15 و16 نوفمبر 2011، تحت عنوان "العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973- 2008، لكل من أحمد أركان، ورابح بلعباس، حيث تبرز إشكالية المداخلة، ما مدى فاعلية السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة؟.

وقد لخص في هذه الدراسة جملة من النتائج من أهمها: وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام، ما يعني أن سياسة الإنفاق في الجزائر لها القدرة على معالجة ظاهرة البطالة.

-أ **ريا الله محمد** السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2010- 2011، قام الباحث بمحاولة إبراز الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحفيز وجدب الاستثمار باستخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية ومن خلال أهمية الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيأ مناخا استثماريا ملائما

ومساعدا على الاستثمار، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات الجبائية لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم، وقد قام الباحث بأخذ حالة الجزائر كدراسة تطبيقية.

ومن أهم النتائج التي خلص إليها في الأخير أن السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى، كمل توصل غلى أن الامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار رقم 93- 12 والأمر 01- 03 لم تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ولا إلى ترقية الاستثمار المحلي والخاص.

- مداخلة بذات الملتقى المذكور أعلاه تحت عنوان الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل: العجال العمرية، حيث كانت الإشكالية فيكيف يؤثر الإنفاق العام على مستويات التشغيل؟

حيث لخص الباحث آثار الظرفية سياسية الإنفاق العام في إتباع سياسة الإنعاش التي تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة.

-معط الله آمال: قدمت هذه الدراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية تحت عنوان آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن المتغيرات السياسة المالية لها أثر إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

- مداخلة تحت عنوان الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر الفترة ما بين 2000-2010 ل: كمال عياشي وسليم بومهديل، عن طريق إجراء دراسة تحليلية لأثر الإنفاق على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 حيث لخص الباحثان في دراستهما، أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة التوسعية كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة.

- أحمد خير: 2005- 2006، جامعة الجزائر عنوان الدراسة، الاطلاع على إجراءات محاولة الإصلاح الاقتصادي ونتائجه ضف إلى ذلك تسليط الضوء على الإصلاحات التي حدثت في المؤسسات العمومية، وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

- نتائج الدراسة:

تميز التشريع والتنظيم الجزائري بنوع من الثبات فيما يخص الاستثمار.

أوجه التشابه والاختلاف:

تطرقت كل من الدراستين لتطور التشغيل بالجزائر إلا أن دراستنا اهتمت بربط هذا التطور بالسياسة المالية للجزائر.

– تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري (2000– 2016)، وهذه الدراسة من المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية بالجزائر المنتهجة وفق سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي، ويركز على الإنفاق الحكومي في زيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي.

– شلالي فارس: 2004– 2005 جامعة الجزائر، عنوان الدراسة، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال القترة 2001– 2004، هدف الدراسة، معرفة الوضعية الحالية لسوق العمل بالجزائر، ومعرفة دور سياسة التشغيل في إنقاص معدل البطالة خلال الفترة 2001– 2004، نتائج الدراسة هناك اختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة وتفاوت معدلات البطالة بين مختلف المناطق .

أوجه التشابه والاختلاف:

قامت كلتا الدراستين بالتطرق إلى سياسة التشغيل بالجزائر.

10–أوجه الإفادة من الدراسات السابقة:

تدل الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها على أهمية موضوع الدراسة الحالية وقد تحقق للطالبة جملة من الفوائد يمكن إجمالها فيما يلي:

–المساعدة في تحديد إشكالية الدراسة ,وبيان أهمية الدراسة ومبرر إجرائها.

–الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالجانب النظري وتدعيم بنائه.

–توجيه الطالبة إلى كثير من المراجع.

–المساعدة في اختيار المنهج الملائم وأداة الدراسة المناسبة والإسهام في بنائها.

–الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

11–هيكل الدراسة:

من أجل المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الأفكار قدر الإمكان، تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول سبقت بمقدمة عامة حيث تناولنا في الفصل الأول أساسيات حول البطالة وبدوره ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:بحيث تناولنا في المبحث الأول ماهية البطالة أما فيما يخص المبحث الثاني: فيظم النظريات المفسرة للبطالة.و المبحث الثالث: ماهية سوق العمل وتحديد السياسات التشغيل ,

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني الإطار النظري للسياسة المالية فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث بحيث المبحث الأول ماهية السياسة المالية و المبحث الثاني النظريات المفسرة للسياسة المالية كذلك المبحث الثالث معالجة السياسة المالية لظاهرة البطالة' أما فيما يتعلق بالفصل الثالث، دور أدوات السياسة المالية في تقليص البطالة بالجزائر (2000– 2018)، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث, المبحث الأول: واقع البطالة في

الجزائر خلال الفترة (2000- 2018), المبحث الثاني توجهات السياسة المالية في الجزائر (2000-2018),وأخيرا المبحث الثالث أثر السياسة المالية على البطالة.

الفصل الأول
أساسيات حول البطالة

تمهيد:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد أي مجتمع على مر العصور أن يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر إلا أن النظرة إلى البطالة يوصفها مؤشرا مهما تنسب الى الازمة الاقتصادية ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة، وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمون على أمر البلاد هذه الظاهرة ودراستها الدراسة المتأنية والشاملة التي تشجعها من أجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل على تحقيقها مند فترات زمنية طويلة.

لذا استحوذت ظاهرة البطالة على جزء كبير من اهتمامات الاقتصاديين والباحثين حيث تعددت الأبحاث والنظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة والوصول إلى الأسباب وراءها وبالتالي القدرة على التصدي لها، وعليه يعد موضوع الحد من ظاهرة البطالة أحد أهم المواضيع التي يهتم بها واضعي السياسات الاقتصادية.

ومن أجل فهم مشكلة البطالة يتعين علينا أن نعرض بشكل عام إطار نظري خاص بظاهرة البطالة من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية البطالة؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة ؛

المبحث الثالث: ماهية سوق العمل، وتحديد سياسات التشغيل.

المبحث الأول ماهية البطالة

سنتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بعناصر ماهية البطالة من تعريفها وأنواعها طرق قياسها وأساسيات معالجتها وأثارها

المطلب الأول: مفهوم البطالة

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي، والمفهوم العلمي كما يلي:[1]

1- المفهوم الرسمي للبطالة:

وفقا لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل والمعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومنه فغن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور.

وبالتالي فإنه للتعريف الرسمي للبطالة " **أنها تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة وهذا هو التعريف الذي تأخذ به منظمة العمل الدولية والمتفق عليه دوليا، ويقتضي هذا أن تتوافر ثلاثة معايير كي يعد الفرد عاملا**" وهي:

أ- **أن يكون الفرد بدون عمل (without Works)**: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، ولا يعملوا سواء أكان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ب- **أن يكون الفرد متاحا للعمل (curently avaibale for works)**: ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر ولحسابهم الخاص خلال فترة البحث، ومن تم يتم استبعاد كل الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في المستقبل، مثلك الطلبة الذين يبحثون عن عمل لكي يمارسونه في المستقبل وكذلك الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات الخاصة بهم كالمرض أو المسؤوليات العائلية.

ج- **أن يكون الفرد باحثا عن عمل (seeking works)**: أي أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جلادة للبحث عن عمل سواء الخاصة ام الحكومية، ونشر إعلانات البحث عن وظيفة والرد عليها، وطلب مساعدة الأهل والأصدقاء في ذلك.

تهدف المعايير الثلاثة، سالفة الذكر، تقديم تعريف محدد وأكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق على مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات، ويلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات،

[1]- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص286.

بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل من العمل، وكذلك الفترة التي تقاس من خلالها البطالة تتمثل الانتقادات التي توجد إلى المفهوم الرسمي للبطالة فيما يلي:

1- لا يأخذ في حساباته كالأمن، البطالة والبطالة الجزئية، فالفرد يعد في تعداد العاملين ما دام يعمل حتى ولو ساعة واحدة، مثله في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثماني ساعات يوميا.

2- لا يربط بين العمل والإنتاجية، فالفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته جنيه واحد في اليوم مثلا يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي يعمل وينتج ما قيمته 100 جنيه.

3- لا يأخذ في تعداد العاطلين إلا الأفراد الذين لا يعملون ويبحثون عن عمل، وبالتالي يهمل قطاعا كبيرا من العاملين الذين لا يبحثون عن عمل بعدما يئسوا من الحصول على وظيفة .

4- يتجاهل الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير مشروعة.

2-المفهوم العلمي للبطالة:[1]

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجامع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

من هذا التعريف يمكن التمييز بين بعدين للبطالة:

- ✓ **البعد الأول:**

يتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالتي البطالة السفرة والبطالة الجزئية، وتتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدون فرص للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الإنتاج، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما تم توضيحه في المفهوم الرسمي، بينما البطالة الجزئية فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة مثل العمالة الموسمية .

- ✓ **البعد الثاني:**

يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة لما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين ومن تم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تطور الإنتاجية الفرد منخفضة من الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهي تشير إلى الحالة التي يمكن فيها سحب عدد من العمال من العملية الإنتاجية بدون حدوث أي تقص يذكر في الناتج الكلي أو قد يزداد الناتج الكلي، وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفرا أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة، وتنتشر ظاهرة

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، نحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصرن مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلة 27، العدد الأول، مارس 1990، ص2005.

البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك في كل من القطاع الزراعي والقطاعات الهامشية.[1]

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من طرف لآخر ومن دولة لأخرى وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

1- البطالة الاحتكاكية:

تتميز الحياة البشرية بالحراك الاجتماعي والجغرافي والوظيفي والتطور السريع فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى.

كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت والانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى، كما أن العديد من المهن اختفت الآن وبأن من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل فيكل عام، وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد،ومراحل التعليم المختلفة، وتسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف بالبطالة الاحتكاكية، فهي " **حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل، تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا** "، ولعل السمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة وأن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك، وأن الاحتكاك في سوق العمل لا بد وأن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة.[2]

2- البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبعه ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي لإلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة،أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة لاستعمال الأفراد في البحث عن والانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى، أما في البطالة الهيكلية فالوضع مختلف، حيث نجد شريحة من الموظفين أن إمكاناتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل من التعطل أمرا طويل المدى نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد ولنضرب أمثلة على الحالتين السابقتين، فالحاصل على شهادة المستوى أعلى من مستواه السابق يستطيع أن يترك العمل بحثا عن وظيفة أفضل وفقا للمؤهل الجديد، والمتنقل من دولة إلى أخرى أو من محافظة إلى أخرى في فترة

---

[1]–السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكرة، ص294،295.

[2] – خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الحادية عشر، عمان، الأردن، 2014، ص268.

زمنية قد يستطيع خلال فترة وجيزة إيجاد وظيفة جديدة في المكان الجديد، وهذا كله من قبيل البطالة الاحتكاكية. [1]

أما تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي مثلا فإن الأمر يعني أن تغييرا جذريا قد حصل فيهيكل الاقتصاد يستوجب انحسار العاملين في القطاع الأول لصالح الصناعة، وعليه من الصعب على المزارع العادي أن يتحول إلى موظف إنتاج على آلة حديثة، كما أن المجتمع الذي يخرج أعدادا كبيرة من المتعلمين في تخصصات غير مطلوبة إنما يفاقم من مشكلة البطالة الهيكلية، ويصبح على طالب الهندسة مثلا العودة من جديد لدراسة علم آخر للحصول على وظيفة مناسبة في أحد البنوك أو الشركات التجارية، حينما يصبح الطلب أكثر على هذه المهن وينحصر الطلب بسبب تزايد إعداد الخريجين في مهنة الهندسة، ولا شك أن التحول هنا ليس مؤقتا بل سيأخذ وقتا طويلا حتى يتمكن الطالب من الحصول على المؤهل الجديد. [2]

3- البطالة الدورية:

عند تعرض بعض النشاطات للركود أو التراجع على مستوى الاقتصاد ككل، أو حينما يدخل الاقتصاد القوي ما يسمى بدورة الركود، تظهر البطالة الدورية وتعود الأوضاع غلى الحالة العادية حينما تعود عجلة الاقتصاد غلى الرواج والازدهار، مما يعني أن هذا النوع إنما يظهر متأثرا بحركة الاقتصاد القومي ومسيرة ..ص5 ن فعند دخول الاقتصاد في دائرة الانحسار والتراجع، كما هو الحال في الفترة (1983- 1988) من تاريخ الأردن تطل البطالة الدورية برأسها لتعكس الوضع الاقتصادي، وحينما شهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار، كما هو الحال في الفترة (1974- 1982) من تاريخ النمو الاقتصادي للأردن، فإن حالة التشغيل الكامل تكاد تسود الاقتصاد.[3]

4- البطالة الموسمية:

يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى، وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر، ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا. [4]

---

[1]- خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الحادية عشر، عمان، الأردن، 2014، ص269.

[2]- خالد واصف الوزني ، احمد حسن الرفاعي، المرجع نفسه ،،ص 269.

[3]- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 165

[4]: الموجع نفسه، ص166.

5- البطالة المقنعة أو المستترة:

وهي ذلك النوع من البطالة المختفية أو غير الظاهرة وهي البطالة التي تشمل العمال الذين يعملون دون مستواهم الإنتاجي بسبب الاستغناء عنهم من قبل الصناعات الأخرى التي تعاني من نقص في الطلب الفعال عليها وهذه البطالة تشترط وجود فائض من عنصر العمل في النشاط الاقتصادي حيث تكون الإنتاجية الحدية قيمتها صفر، وهذا الفائض من عنصر العمل يمكن سحبه من النشاط الإنتاجي دون أن يؤثر على الناتج الكلي بسبب إذ أن الإنتاجية الحدية للعمال الذين تم سحبهم تساوي صفرا.[1]

6- البطالة السافرة أو البنيانية:

وهي البطالة الناتجة عن فيض الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن استخدامها في قطاعي الزراعة أو الصناعة بسبب أن القطاعين المذكورين بحاجة إلى كفاءات تتلاءم مع طرق الإنتاج الحديثة، وهذا النوع من أنواع البطالة منتشر في البلدان النامية بسبب عجز الكفاءات الوطنية عن سد احتياجات المجتمع من الأيدي الفنية ويرجع السبب في ذلك إلى تدني المستوى العلمي والتكتيكي لديهم ومن أهم أمثلة هذا النوع يتمثل في الإداريين من سكرتارية وطباعين وكتبة عادبين. [2]

7- البطالة العسرية:

يمكن أن تعرف البطالة العسرية بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لابد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة، ويمثل هذا النوع من البطالة مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته.

8- البطالة الفنية:

تنشأ هذه البطالة نتيجة لترك بعض العاملين عملهم ليتنقلوا إلى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع آخر أو صناعة أخرى، وهكذا وخلال فترة الانتقال يكونون في فترة بطالة خاصة والسبب وراء ترك العمل من قبل بعض العاملين يرجع إلى بعض العمال بسبب التحسينات التي تطرأ على المكائن أو طرق الإنتاج، ففي بعض الأحيان التقدم التكنولوجي لا يؤدي إلى الاستغناء عن العمال بل إلى التقدم التكنولوجي واستخدام المكائن الحديثة في بعض الصناعات يزيد من الطلب على منتجاتها بحيث يضطر إلى استخدام عدد كبير من العمال مع الزمن، ومن الأمثلة هذه الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة فنية في صناعة السيارات والمنتوجات.[3]

---

[1]: حربي محمد عيسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل، الأردن، عمان، 2006 ،ص144.

[2]: حربي محمد عيسى عريقان، المرجع نفسه، ص 145.

[3]: خالد واصف الوزني، محمد حسين الرفاعي، نفس المرجع السابق، ص 29.

المطلب الثالث: أسباب البطالة وطرق قياسها :للبطالة عدة أسباب كما لها طرق مختلفة لقياسها سنتناولها في هدا المطلب

1- أسباب ظاهرة البطالة:

توجد العديد من الأسباب من أهمها:[1]

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في الدول العربية على مدار العقود الثلاثة الماضية؛
- غياب التخطيط الاقتصادي المنهجي؛
- تطبيق برامج الخصخصة التي أدت إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام؛
- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي؛
- عدم كفاية عناصر الإنتاج المكملة لعنصر العمل في العملية الإنتاجية كالأرض ورأس المال والتنظيم التي بتكاملها يمكن أن تستمر العملية الإنتاجية مما يتعذر معه توفير فرص العمل؛
- تعذر وجود فرص العمل البديلة خارج القطاع الزراعي وخصوصا بالنسبة للقطاع الصناعي الذي استبدل العمل الآلي محل العمل اليدوي؛
- ارتفاع معدل النمو السكاني في البلدان العربية، والذي يعد من أعلى المعدلات العالمية؛
- ندرة الأيدي العاملة والكفوءة، مما تعذر معه استبدال مثل هذا النوع من العمل محل العمل غير الكفء؛
- الاعتماد على الهجرة رئيس لتوليد العمالة من جانب البلدان المصدرة لليد العاملة وكمحرك لبناء الهياكل الأساسية؛
- تعاني بعض المجتمعات العربية من نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين خصوصا الشباب إلى ترك العمل بالأرض والهجرة إلى المدينة التي تشكل زحما في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة البطالة بالمدن؛
- عجز الموازنات العربية عن تمويل مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل الريف؛
- سيادة بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر على اتساع ظاهرة البطالة وخاصة في المجتمعات الفنية والطبقات الأرستقراطية التي تحتقر العمل؛
- تتسم طبيعة العمل في القطاع الزراعي بالفجائية والتباين الزمني بين مراحل عملية الإنتاج؛

[1] : أحمد بوراس، السعيد بريكة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشريع. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم اللتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–، الجزائر، جوان 2014، ص346.

- انخفاض أسعار النفط في أوساط الثمانينات وما ينتج عنه من انخفاض الطلب على العمالة من البلدان العربية المصدرة لليد العاملة مما أدى إلى ذلك في أسواق العمل فيها؛

2- طرق قياس البطالة:

2-1- قياس البطالة : يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى " **معدل البطالة**" ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مفهومي البطالة الرسمي والعلمي لها فإنه يتعين التفرقة بين مقاييس البطالة، هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها.

أ- المقياس الرسمي للبطالة : يقاس معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:

معدل البطالة= عدد العاطلين / قوة العمل* 100. [1]

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في طل الأجور السائدة أي أن:

قوة العمل= حجم العمالة + حجم البطالة.[2]

ومن الأهمية لمكان أن نشير إلى الملاحظات التالية:

تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

- الفئة العمرية المجددة لقوة العمل، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا؛

- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربع أسابيع كما في الولايات الأمريكية مثلا، تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا، حتى يحسب الفرد متعطلا؛

- كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.؛

- تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مستوى العمل كعينات ودول أخرى، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين؛

---

[1] : السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نج1.مرجع سبق ذكره

[2]: المرجع نفسه، ص10.

أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ويرجع ذلك للأسباب الآتية:[1]

– عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستبدل منها على حجم البطالة وذلك بسبب عدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد المتعطلين على تسجيل أنفسهم. هذا من ناحية، وعدم توافرا لمعلومات والبيانات الكافية التي يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة، من ناحية أخرى؛

– الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة؛

ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، ومن تم فإن البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية تكون أقل من حقيقتها؛

– عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضع المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي، وما شابه ذلك، وغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية؛

يؤخذ هذا المقياس الرسمي للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة ويهمل كافة الأنواع الأخرى غير الصريحة للبطالة، كما لا يأخذ في حسابه الأفراد الذين توقفوا عنا لبحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

ورغم تلك المآخذ على هذا المقياس إلا أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، الذي تأخذ به الدول كافة وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة.

ب– المقياس العلمي للبطالة : وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي، ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و/ أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع.

[1]: السيد محمد السريتي، عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 291.

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار وليكن 5% مثلا.
قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي= 0.95 (من قوة العمل الكلية). [1]
معدل البطالة= 1- الإنتاجية المتوسطة الفعلية / الإنتاجية المتوسطة المحتملة.[2]
حجم البطالة = معدل البطالة في قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

وهذا المقياس يأخذ في حسابه كل أنواع البطالة في المجتمع سواء كانت بطالة صريحة أو جزئية أو مقنعة أو غيرها أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة والبطالة غير الصريحة.

2-2- طرق قياس البطالة:

وهناك ثلاث طرق يتم استخدامها من طرف الحكومات لقياس معدل البطالة في دولة مل كما يلي:[3]

أ- تعتمد العديد من بلدان على أسلوب الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة فيشكل بيانات بشأن عدد العمال العاطلين ومجموع القوة العاملة، مما يولد معلومات عن مستوى البطالة في الدولة أظهرت الدراسات الاستقصائية المصممة تصميما جيدا توفر تغطية للعمالة والبطالة تفوق ما توفرها لأساليب أخرى وخاصة وأن تصميمها وتنفيذها يكلفان الكثير، يرجع البعض أن الدراسات الاستقصائية التي تبقى أسماء المستجوبين قيد الكتمان أنجح ما يستخدم في قياس العمالة والبطالة في القطاع غير النظامي، بحيث يفضل العديد من العمال عدم تحديد شخصياتهم.

ب- تستمد البطالة من البيانات المتعلقة بالأشخاص المسجلين لدى الهيئات التي تصرف مستحقات تأمين البطالة وفي بعض البلدان تستخدم أيضا صناديق المستحقات النقابية كمصدر للمعلومات المتعلقة بالبطالة، ولان هذه المصادر لا تحصي إلا الأشخاص المستحقين للتعويض، فإن التقديرات لا تمثل السكان تمثيلا صحيحا قدر ما تفعل للدراسات الاستقصائية للقوة العاملة.

ج- يتم حساب عدد العاطلين بالنزر إلى البيانات المتعلقة بطالبي الوظائف المسجلين لدى مكاتب التشغيل، فيما يخص البيانات المستمدة من كشوف تعويضات البطالة وهنا يتم التساؤل حول مدى صحة تمثيل هذه العينة للواقع.

ففي البلدان التي تزداد فيها فعالية مكاتب التشغيل في إيجاد العمل المناسب للباحثين عنه يحتمل تسجيل نسبة عاطلين أعلى، وإضافة إلى ذلك يرجع أن تتوصل مكاتب التشغيل إلى نسبة من العاطلين في المدن أعلى منهم في المناطق الريفية، بحيث من الأرجح أن تحسب البطالة في مجال الزراعة حسابا ناقصا إذا قورنت بالبطالة في مجال الصناعة التحويلية غذ استخدام الأساليب المختلفة في تقييم مستوى البطالة يمكن أن يؤذي إلى الحصول على نتائج مختلفة، ومثال ذلك ما تم عام 1996 عند مسح القوة العاملة بالمملكة

---

[1]: السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 292.

[2]: المرجع نفسه، ص 293.

[3]: ريغي هشام، العولمة والبطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة أم البواقي، السنة الجامعية 2008، 2009 ، ص95.

المتحدة لبريطانيا العظمى، وأيرلندا الشمالية بحيث ظهرت النتائج زيادة ب46000 عاطل عن العمل فيحين عرفت البطالة انخفاض على مدى نفس الفترة ب 46000 عاطل عن العمل حسب تقدير استمد من بيانات تأمينات البطالة، والفارق يوضح أن البعض من العمال العاطلين توقفوا عن المطالبة باستحقاقاتهم نظرا لانتهاء مدة استحقاقهم أو لأنهم توقفوا عن البحث عن العمل.

كما أنه في الدول ذات الاقتصاديات الانتقائية فالبيانات المتعلقة بمستويات البطالة التي يتم جمعها القوى العاملة يمكنها أن تتعدى بمعامل أو أكثر أحجام البطالة التي تم تقديرها يفضل البيانات التيتم جمعها بواسطة مكاتب التشغيل.

المطلب الرابع: أساسيات معالجة البطالة وآثارها للبطالة عدة اساليب لمعالجتها

1- أساليب معالجة البطالة:

إن البطالة وما ينجم عنها من آثار ترتبط بطبيعة البطالة المتصلة بطبيعة الاقتصاد وحالته، ودرجة تطوره، وبالتالي اختلاف الأساليب والوسائل اللازمة لمعالجتها والحد منها ولذلك فإن المعالجات لها يمكن أن ترتبط باستخدام الأساليب التالية والتي يتصل معظمها بجانب العرض في الدول النامية، وبجانب الطلب في الدول المتقدمة منها .[1]

العمل على توسيع وتنويع النشاطات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى استخدام وتشغيل أكبر للعاملين في الاقتصاد من خلال تطوير الاقتصاد وتصحيح اختلال هيكله الإنتاجي، وبالذات في حالة البطالة الهيكلية، ولمعالجة هذه تكون ذات طبيعة طويلة الأجل بسبب طبيعة البطالة الهيكلية الطويلة الأجل، وبالذات عن طريق زيادة الاستثمار اللازم لزيادة القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، وتوزيع الاستثمارات بحيث تتضمن الارتفاع بالمساهمة المطلقة والنسبية للقطاعات الاقتصادية في ذلك؛

- العمل على امتصاص البطالة المقنعة والحد منها من خلال ضمان كفاءة استخدام عنصر العمل بزيادة إنتاجيته، بحيث يتم تطوير وسائل الإنتاج وأساليبه معطيات التقدم التكنولوجي باستخدام منجزات هفي تحقيق هذه الزيادة في الإنتاجية وبالشكل الذي يحقق خفض البطالة المقنعة وزيادة الإنتاج، وبدون تحمل تكاليف إضافية تذكر لاستخدام عنصر العمل لأن البطالة المقنعة تتضمن قيام العاملين بالعمل، ومن تم زيادة الإنتاجية والإنتاج من خلال حسن استخدام العاملين فعلا عن طريق استخدام الوسائل والأساليب التي تحقق ذلك وفي نشاطات تحقق إنتاجية وإنتاج أعلى وبالذات في الدول النامية؛

- العمل على تخفيض البطالة الظاهرة والحد منها عن طريق تحويل عرض العمل غير الماهر والذي يكاد يكون غير محدود ولا يتوفر الطلب عليه في الاقتصاد ويتحمل كلفة تأهيل وتدريب معينة من خلال نشاطات التأهيل والتدريب المهني التي تسهم في ذلك بدرج كبيرة في حالة توجهها نحو القيام به وضمان تحقق

[1]: فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار الكتاب العالمي ، الأردن، عمان، 2007، ص346.

فعاليتها في تحقيقه، وبالذات في الدول النامية، وعن طريق مؤسسات تأهيل والتدريب المهني وزيادة درجة فعاليتها، وربطها بدرجة أكبر بالنشاطات الإنتاجية وحاجاتها؛

– زيادة الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي إلى استخدام الطاقات الإنتاجية وإلى ضمان الاستمرار بالتوسع فيها، وبالشمل الذي يقود إلى زيادتها ومن تم زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام، وبما يحقق الحد من البطالة الدورية، والمرتبطة لحالتي الانكماش أو الكساد أو الركود في النشاطات الاقتصادية الناجمة عن نقص الطلب الكلي، وبالذات اقتصاديات الدول المتقدمة التي يمكن أن تعاني من ذلك؛

– اتخاذ الوسائل والأساليب والإجراءات التي يتم من خلالها تخفيض فترة الانتقال من عمل لآخر، والتي تصاحب التغيرات في الفن الإنتاجي والتغيرات الوقتية في النشاطات الاقتصادية، والتي تربط البطالة الاحتكارية بها؛

– العمل على إجراء تطوير وتعديل في المؤسسات والجهات التعليمية والتدريبية التي تسهم في توفير عرض العمل، وفي طبيعة عملها، ومضامينه، وبالشكل الذي يتحقق من خلاله تحقيق التناسب بين عرض العاملين حسب الفئات المختلفة منهم وحسب مستويات تعليمهم ومهاراتهم، وبين الطلب على فئة العاملين هذه، بحيث لا يتحقق معه عجز، وكذلك لا يتحقق فائض تمثله البطالة التي ترتبط يتحقق هذا الفائض، ومن تم تخفيض البطالة الناجمة على ذلك؛

2- آثار البطالة:

يترتب على البطالة عديد من الآثار السلبية سواء على مستور العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل وأهم هذه الآثار يتمثل فيما يلي:

❖ الآثار الاجتماعية:

يشعر المتعطلون عن باليأس والإحباط وعدم الانتماء، مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل: القتل والسرقة وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم بالإضافة إلى فقدان العاطلين للخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وبخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة. كما أنها تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الافراد، ومن ثم زيادة حدة التفاؤل الطبقي بين أفراد المجتمع.[1]

❖ الآثار السياسية:

يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديد لاستمراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على

[1]– السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا ،،مرجع سبق ذكره، ص301–302.

الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب والنقابات السياسية، كما هو مشاهد في عديد من الدول النامية.[1]

❖ **الآثار الاقتصادية:**

يترتب على البطالة إهدارا لجزء من موارد المجتمع، ومن ثم انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلا عن أن زيادة جمع البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن بقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وهذا الأمر بدوره يعيق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاضات إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاملين.[2]

[1]–المرجع نفسه، ص294.

[2]– المرجع نفسه، ص295.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة للبطالة نظريات مفسرة مختلفة فمنها،الكلاسيكية ، والنيوكلاسيكية ،وأخيرا النظريات الحديثة

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

1 المدرسة الكلاسيكية:

وقد جسد الاقتصاد الفرنسي " **جون باتيست ساي**" مؤلف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون ساي والذي يقول فيه أن العرض يخلق الطلب المساوي له وبالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية.

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد الوطني يتوازن دائما عند مستوى التوظيف أو العمالة الكاملة، وبالتالي فإنه لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي ومع ذلك فإنهم يرون أنه إذا وجدت بطالة فستكون بطالة اختيارية بمعنى أن الأفراد هم الذين يصفون أنفسهم وبمحض إرادتهم فيوضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق، كما يرى الكلاسيك أن السبب الرئيسي في وجود هذا النوع من البطالة هو عدم مرونة الأجور النقدية ويمكن تفسير ذلك استعانة بالشكل رقم (01) الموضح أدناه البطالة عند الكلاسيك.

الشكل رقم (01): يوضح مفهوم البطالة عند الكلاسيك

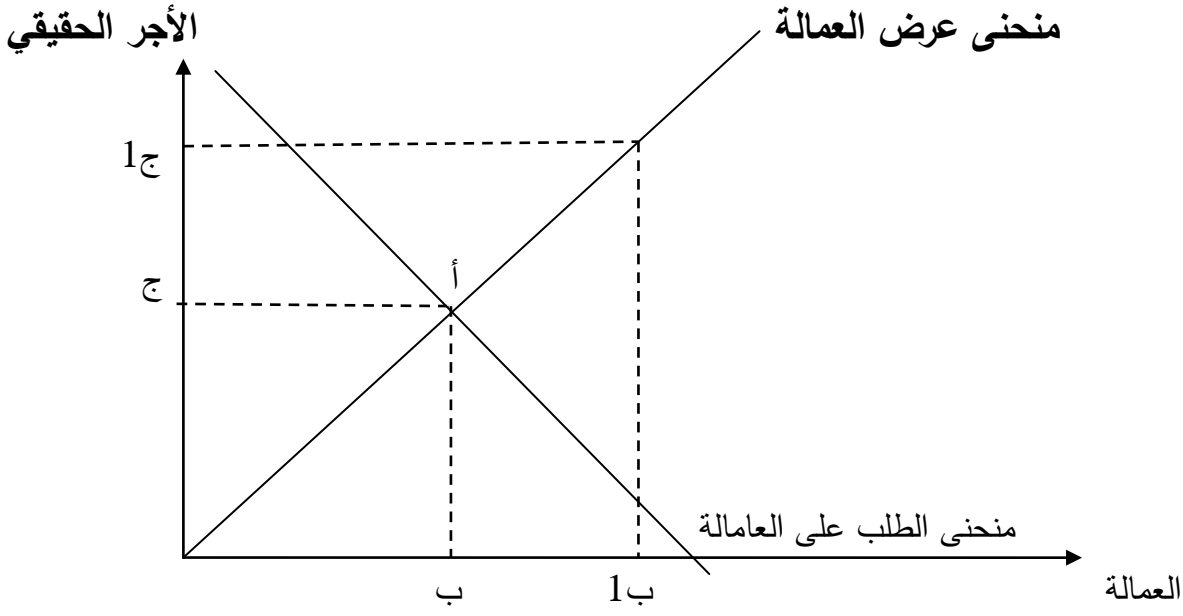

المصدر: معاشو سميرة، آليات التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص: إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2017، 2018، ص40.

الشكل البياني السابق يبين أنه يتحدد مستوى العمالة التوازني في (ن) عندما يتقاطع كل من منحنى الطلب على العمالة ومنحنى عرض العمالة في النقطة التوازنية (أ)، كما يتحجج لنا أيضا مستوى الأجر الحقيقي التوازني في (ج).

فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن هذا الأجر التوازني هو أجر منخفض نسبيا، ومن تم قامت برفع الأجور النقدية ومع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى المستوى (ج) وهو أعلى من الأجر الحقيقي التوازني (ج) وهنا تنشط بطالة اختيارية يقدر بالمنافسة (ب ج) حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب عليها، ويرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة (الاختيارية) حيث إذا وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة الاختيارية ستختفي وتعود مرة أخرى للوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة.

2- المدرسة الكينزية:

الرائد جون مينارد كينز، لقد جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية حيث ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار.

إن الميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار هما اللذان يحدد أن حجم الاستخدام ومن تم حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس.

رفض كينز شقا مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل وهو أن الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل كما رفض بوضوح فكرة أن مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية بل أقر إمكانية حدوث البطالة الإجبارية، وأشار إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ودلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية وما يتوافق معها من كساد اقتصادي وانتشار البطالة على غرار الكساد الاقتصادي الكبير في الفترة (1929- 1932).

فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار بالرغم من فقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخرى التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات الأسعار والتوزيع.[1]

تعتبر البطالة ظاهرة غير إرادية ناتجة عن الانخفاض في نشاط المؤسسات بسبب انخفاض الطلب الفعال، وأن العمال يعانون من الوهم النقدي أي إن ذكر ارتفاع الأجر الرسمي يعتبره الأفراد زيادة في قدرتهم الشرائية وبالتالي تكون زيادة في عرض عملهم.

[1]- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل ، دار الحامد للنشر ،2 ص 241- 242.

ومن هنا يستنتج كينز أن العرض العمل هو دالة بالنسبة للأجر وليس الحقيقي ho= f (w) حيث مشتقة f موجبة، فالأفراد يصعب عليهم تحديد أجرهم الحقيقي لأنهم يجهلون المستوى العام للأسعار في المدى القصير حيث أن w هو الأجر الأدنى، المضمون والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2) يبين البطالة الكينزية

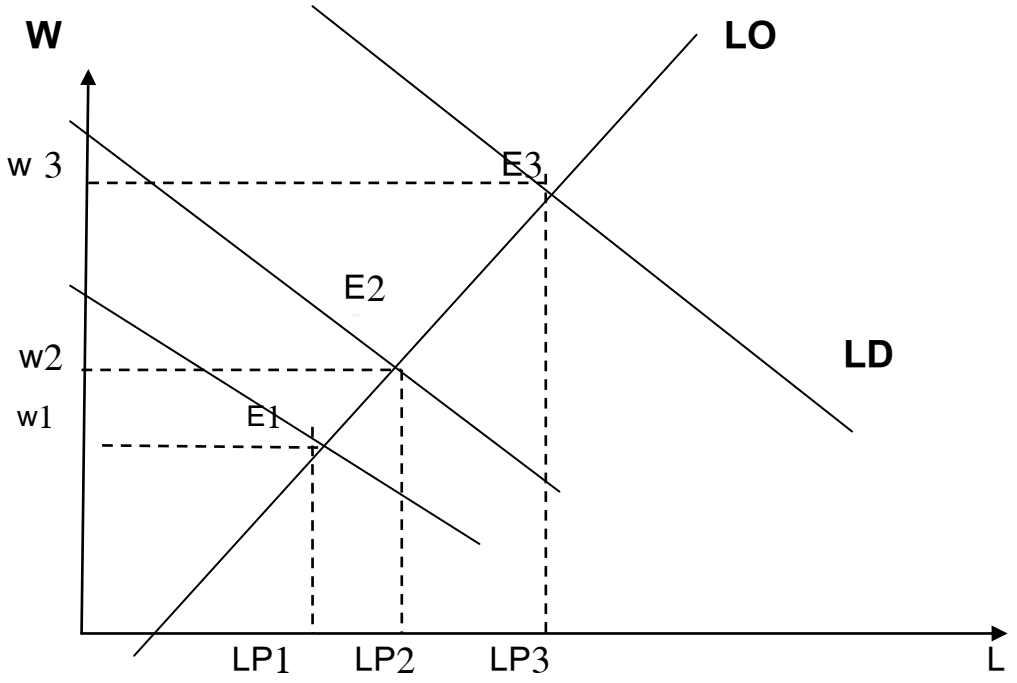

المصدر: ناصر دادي عدون، وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص32.

إن انخفاض نشاط المؤسسة بسبب انخفاض الطلب العام وحتى لا تتحمل المؤسسات تكاليف مرتفعة تقوم بتخفيض العمالة (منحنى ld2) أي (lp1– lp1) حيث أنها تستطيع أن تدفع أجرا أقل من الأجر الأدنى المضمون وتقوم هنا الدولة بتقديم إعانات وتخفيض من الضرائب مثلا كرفع الأجر العادي المضمون إلى w1 يعني المسافة بين w و w هي إعانة وبالتالي يعمل على ارتفاع الأجر الأسمى الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك ومنه إلى تحريك الاستثمار، وهدا يزيد من الطلب على اليد العاملة من أجل تلبية حاجات الاستثمار وهدا يزيد من الطلب على اليد العاملة من أجل تلبية حاجات السوق الاستهلاكية مما يؤثر إيجابا

على التشغيل والحد من البطالة وإذا كانت هناك أزمة تؤدي إلى انخفاض من المبيعات (انخفاض الطلب الكلي) أي إلى تقليص عدد العمال دون تخفيض الأجور أقل من w وهي بطالة لا إرادية.[1]

3- المدرسة النقدية :

ورائدها ومفكرها فريدمان ويمثل ميلتون فريدمان وأنصاره تيارا شهيرا يعرف الآن تحت مصطلح المدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو نسبة إلى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذا التيار وكانوا يعملون بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة وهو تيار اكتسب شهرته، في ربع القرن الأخير من إحيائه لمعادلة كمية النقود الكلاسيكية بعد تطورها وإعطائه النقود أهمية ارتكازية للدور الذي تؤديه في النشاط الاقتصادي، وأنه يمكن تفسير التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف صعودا وهبوطا من خلال ما يطرأ على عرض النقود من تغيرات، كما اكتسب هذا التيار شهرته أيضا من عدائه الشديد، حيث انتقد بلا هوادة كينز سواء في تحليله النظري أو فيما أوصى به من سياسات، كما أن شهرته ترجع كذلك إلى تلني حكومات أقوى الدول الصناعية الرأسمالية لأفكاره باعتبارها سلاحا يجري منذ فترة تجريبية في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة والركود، كما أن المنظمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي تتبنى بشكل عام أفكاره وسياسته ونظرا للاهتمام الكبير للنقديين بالنقود والسياسة النقدية ومن إسهاماتها في هذا المجال أن فريدمان يهتم بالعلاقة النسبية بين العرض النقدي والعرض السلعي فهو يركز على نصيب وحدة النقود من العرض السلعي ويبين أن العلاقة مطردة تزاحميا بين نصيب الوحدة النقدية من السلع وبين حركة المستوى العام للأسعار وحسبه فإن تغيرات الكميات النقدية من السلع وبين حركة المستوى العام للأسعار ويعزز أطروحاته بشواهد تاريخية فبعد الحرب الأهلية خفضت السلطات النقدية كمية النقد المتداول وبالتالي تمكنت من عكس اتجاه حركة ارتفاع الأسعار، وزيادة الإصدار النقدي الورقي في الحربين العالميتين أدت بشكل واضح إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

ما يهم فريدمان العلاقة النسبية بين كمية النقود وكمية العرض السلعي في محيط التداول وهنا يختلف عن الكلاسيك الذين افترضوا إثبات الناتج على طول الخط (فرضية الاستخدام). 2

[1]: سعيد الشريف وآخرون، تطور الفكر الاقتصادي، بدون اسم الناشر وبلد النشر، 1986، ص 165.

4-النظرية النيوكلاسيكية:

لقد وضح أصحاب هذه النظرية عدة فرضيات:[1]

- سوق العمل في حالة منافسة تامة وكاملة؛
- العمل هو عامل إنتاج متجانس تماما أي أن عرض العمل يكون متساوي بين الأفراد ؛
- توجد حرية تامة للخروج والدخول لسوق العمل؛
- الأجر يتحدد حسب قوى السوق فلو أن عرض العمل أكبر من الطلب عليه هذا يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي؛
- معلومات تامة وفي متناول الجميع حيث تعتبر غير مكلفة أي أنه بالنسبة للنيوكلاسيك دالة عرض العمل هي بدلالة الأسعار والأجر الحقيقي وهي دالة متزايدة يعني مستقلة f أكبر من $0= f (w/ p)$ أي أنه كلما تحسنت القدرة الشرائية كلما تحسن عرش العمل وعرض العمل هو دالة متزايدة في الأجر الحقيقي؛

أما دالة الطلب على العمل فهي متناقصة الأجر الحقيقي فكلما كان هذا الأخير مرتفعا كلما كان الطلب على العمل منخفض $0= f(w/ p)$ α حيث مشتقة f سالبة، فإذا افترضنا أن w / p هو الأجر الحقيقي التوازني في الاقتصاد الوطني و$+ \alpha$ هو مستوى التشغيل الأمثل فإننا نجد $e0$ هي نقطة توازن بين العرض العمل والطلب عليه السوق أي تحقيق التشغيل الكامل؛

[1] : قاضي صليحة وكرموس وردية، أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة المدية، السنة الجامعية 2005- 2006، ص112

الشكل رقم (03): يبين توازن سوق العمل عند النيوكلاسيكية

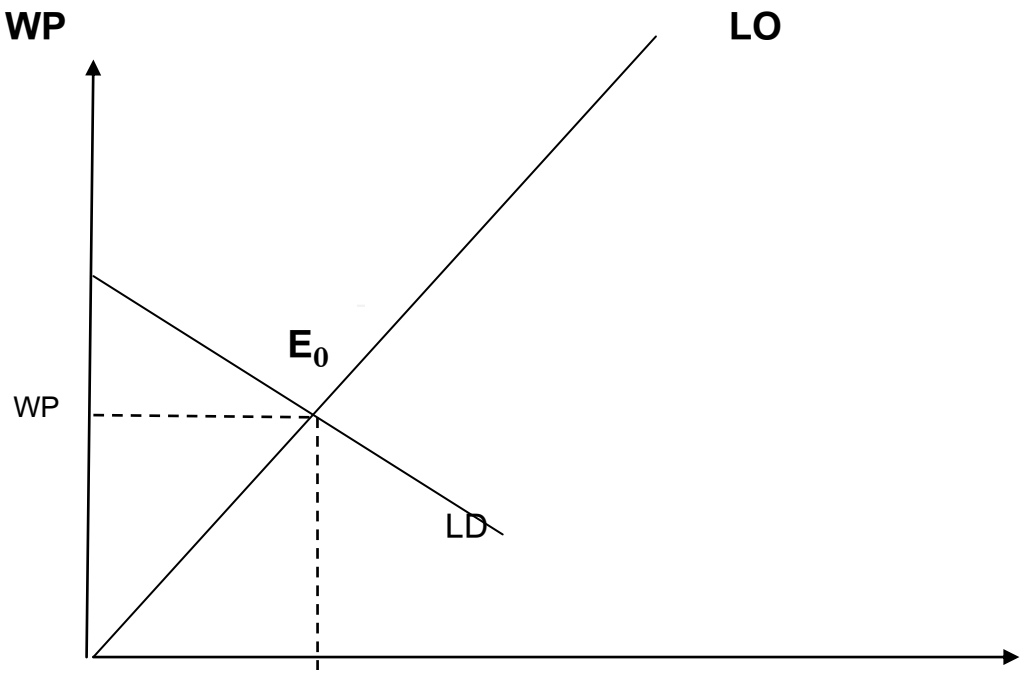

المصدر: ضياء مجيد، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2004، ص12.

وفي الشكل الموالي نفرض أن الاقتصاد الوطني في حالة التوازن عند النقطة e1، w/ p1 l1 كما نفرض أنه حدث انخفاض في مبيعات المؤسسة هذا يؤدي إلى انخفاض في اليد العاملة (تسريح العمال) فتكون بطالة (إجبارية أو إدارية) فالمسافة بين l1.l2 تعبر عن عدد البطالين الناتجين عن انخفاض المبيعات هنا لو تدخلت النقابة لتطالب المؤسسة بدفع الأجر الحقيقي السابق، المؤسسة هنا تقلص من عدد العمال إلى مستوى l3 للحصول على w/ p1 وبالتالي الفرق بين L2 .l1 هو عدد العمال الذين يرفضون انخفاض أجورهم الحقيقية ومنه تصبح لدينا بطالة اختيارية وبعد المفاوضات هناك عمال يقبلون بأجور منخفضة وهو الفرق بين l1.l2 فيعودون إلى العمل فيكون هذا الفرق يمثل عدد العمال المقبولين من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة

لم تعد النظريات التقليدية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذا تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، ولعل أهم هذه النظريات مذكر ما يأتي:[1]

1- التفسير التكنولوجي:

يمثل هذا التفسير في أفكار " **كوندراتيف وشومبتر**"، عند تفسيرها للدورات الاقتصادية، حيث لاحظا أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، موفرة لعنصر العمل، ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما يتميز به من دقة وجودة في الإنتاج.

ويرى الباحثان أن التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي، ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا فيظل عجز موازنة الدولة، وكذا عدم قدرة الخدمات لاستيعاب فائض والعمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل إلا أن الاتجاه الحالي يومي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات وفي كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية...الخ.

2- رأس المال البشري:

يعتبر"**بيكر**" من مؤسسي هذه النظرية سنة 1946 إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجية والاستفادة من أكبر أجر ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهذا التكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم باعتبار أن اليد العاملة له حظوظ أكبر في سوق العمل، إذ أن استثمار المؤسسات الاقتصادية في رأسمالها البشري من خلال تكوين عمالها وتأهيلهم، سينعكس إيجابا على مردوديتهم وبالتالي تحسين نوع المنتج وهذا ما يجعلها تحرص على الاحتفاظ بموظفيها.

3- نظرية البحث عن العمل:

استطاعت هذه النظرية في السبعينات أن توفر إضاءة مهمة لمختلف مظاهر سوق العمل حيث تسعى إلى إدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور، فهي تبين صعوبة توفير المعلومات، مما يدفع بالأفراد للسعي من أجل الحصول عليها ولو نسبيا،

[1] – زكريا بن نعيجة، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة رئيسية لتقليص البطالة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، إدارة مالية، معهد العلوم الاقتصادية ،تجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، 2018، ص 52

لذلك كمحاولة اكتشافهم للمؤسسات التي تعرض مناصب عمل مع تحديد مستوى الأجر الملائم لنوعية العمل المقترح، وعليه يمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية: [1]

– إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتياطي للأجور المختلفة؛

– كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليها عاليا؛

– الأفراد العاطلين هم أوفر حظا من الحصول المعلومات من خلال حركتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا؛

– إن هناك حد أدنى للأجور لن يقبل الباحث عن العمل الحصول على أدنى منه، يسمى بالأجر الاحتياطي أو أجر القبول يعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل والتخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما وتوفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل وارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع؛

بالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية – احتكاكية– أو مرغوبة تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة ؛

لقد ساعدت نماذج البحث عن العمل في تفسير المشكل المتعلق بمدة "البطالة" وينطبق هذا بصفة خاصة على السباب الداخلين الجدد فيسوق العمل، فنظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السوق تزداد حركيتهم ودرجة دورانهم يبين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة، وهكذا يتسم هؤلاء بقدر أكبر منا لحركة مقارنة بالفئات الأخرى مما يزيد من حدة البطالة في أوساطهم أثناء تنقلاتهم.

4– نظرية تجزئة سوق العمل:

تقوم هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفرض هذه النظرية أن سوق العمل ينقسم إلى سوقين هما: [2]

أ) السوق الرئيسية:

تتكون من مجموع الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم والتي تستخدم فنون إنتاجية وتكنولوجية كثيفة رأس المال الحديث، وبالتالي فإن العاملين فيها لابد أن يتمتعوا بقدر عالي من المهارات سواء عن طريق التأهيل

---

[1] : سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية– حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ماجستير في علوم التسيير، تخصص كميات تقنية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009– 2010، ص. 27– 28 .

[2]: زكرياء بن نعيجة، مرجع سبق ذكره، ص 29

أو التدريب، وبحكم كبر الحجم لهذه المنشآت وسيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عالي من الاستقرار والربحية عن طريق الممارسة، ومن ثم استقرار أحوال العاملين فيها.

ب) **السوق الثانوية:**

تتكون من وحدات إنتاجية صغيرة أو كون وحدات كبيرة الحجم لكن أدوات الإنتاج المستخدمة بدائية، وتستخدم عمالة كثيفة بمهارات متدنية، ومنتجات هذه السوق قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة وتكون عرضة سهلة للتقلبات والاختلالات الاقتصادية وبالتالي فهي لا تتمتع بقدر كافي ومؤمن من الاستقرار الذي ينعكس بدوره على استقرار العاملين فتبرز ظاهرة البطالة بين أفرادها بشكل كبير وترجع أسباب تجزئة السوق إلى أسباب تاريخية تؤدي إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية.

5- **نظرية البطالة الهيكلية:**

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لطاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الفنون الإنتاجية الحديثة، في حين ظهر فائض فرص العمل في أعمال ومهن أخرى، وفسرت النظرية عدم توافق بين فرص العمل المتاحة والمعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:[1]

- ❖ الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال بعضهم.
- ❖ عدم توفر فرصة تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.
- ❖ عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان إلى آخر.

6- **نظرية أجر الكفاءة:**

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدمجون أجور أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض فيعرض العمل ومن ثم ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.[2]

7- **نظرية اختلال التوازن:**

تقوم هذه النظرية على فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك إلى عجزها عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات.

---

[1]: المرجع نفسه ، ص 29.

[2]زكريا بن نعيجة، نفس المرجع السابق، ص 58.

لا تقتصر النظرية على البحث عن أيباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب، وإنما تسعى أيضا لتحليلها كم حلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع وبتفاعل هذين السوقين ينتج عنه نوعين من البطالة هما:[1]

7-1- ويتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

7-2- في هذه الحالة تقترن البطالة فيسوق العمل بوجود نقص في العرض من السلع عن الطلب عليها، وتكون أيباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات أهمها:[2]

- أنها تفترض تجانس عنصر العمل؛
- وجود سوق واحدة للسلع والذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية؛
- تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الفترات الزمنية، حيث تدرس هذه المتغيرات في الأسواق المختلفة داخل كل فترة زمنية؛
- تعتبر هذه الاختلالات هي اختلالات وقتية.

[1] المرجع نفسه، ص 59.

[2]: زكريا بن نعيجة، نفس المرجع السابق، ص 60

المبحث الثالث: ماهية سوق العمل وتحديد سياسات التشغيل

المطلب الأول: ماهية سوق العمل

سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

1 -**مفهوم الطلب على العمل:**

يمكن إعطاء بعض التعاريف من بينها:[1]

يعرف الطلب على العمل بأنه كمية العمل التي يرغب أصحاب الأعمال بتوظيفها في فترة زمنية معينة، وبما يتلاءم مع ظروف المنشأة أو المؤسسة وسوق العمل، ويتحدد الطلب على العمل بإنتاجية الحدية مقارنة بالأجور السائدة، فكلما زادت الإنتاجية يرتفع الطلب على العمل وتزيد هذه الإنتاجية كلما زادت مهارة العمال وخبرتهم بما يتلاءم مع طبيعة العمل الذي يقومون بتأديته كلما تطورت التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية وكذلك كلما ارتفعت كمية رأس المال المستخدمة.

والطلب على العمل هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، وأن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات ولا يطلب العمل بحد ذاته، ويتميز الطلب على العمل بخاصتين:

- ✓ أن منحنى طلب العمال ينحدر إلى الأسفل؛
- ✓ درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجر.

ويعتبر الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية طلب مشتق من طلب السلع والخدمات وليس طلب نهائيا، يعزى ذلك إلى أن الطلب على العمل ينشأ من قبل المنتجين بسبب الطلب على السلع الإنتاجية، ويتم اشتقاقه من عملية تعظيم الأرباح أو تخفيض التكاليف

الطلب على العمل:

هو "كمية الجهود البشرية من قبل أصحاب العمل (أرباب) العمل مقابل أجر معين وعليه يمكن القول بأن الطلب على العمل يتحدد وفقا لأهداف الإنتاج المقررة في الخطة إذا كانت الدولة تتبع أسلوب الإنتاج المخطط وبناء لأعلى الطلب المستقبلي على السلع والخدمات.[1]

وتأخذ دالة الطلب على العمل الشكل التالي:

---

[1]: كلثوم سلامة عبد الرحمان نصر، أثر الخصائص الفردية للأفراد على التباين في أجورهم في الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2003، ص23.

[1]– حسيبة سكفال، دور السياسة المالية فيسوق العمل، مذكرة ماستر، تخصص مالية، وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2015-2016، ص51. 51.

الشكل رقم(04) منحنى الطلب على العمل

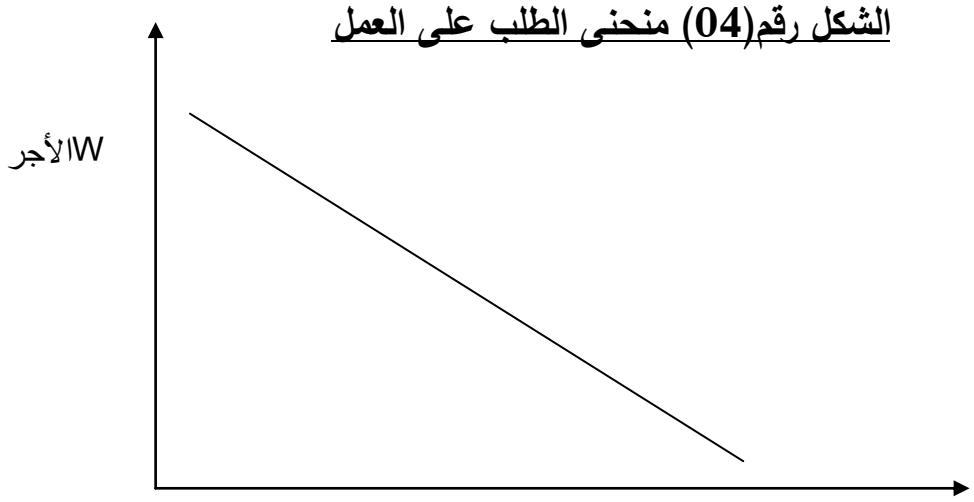

المصدر: بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970- 2004، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، تخصص برمجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، 2010، 2011، ص6.

2- مفهوم عرض العمل:

من أهم التعاريف التي رصدها حول مفهوم عرض العمل ما يلي:

يعرف عرض العمل بأنه: "**عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائد**".[1]

يقصد بعرض العمل " **الأعداد المختلفة من العمال من نوع معين من العمل الذين يستعرضون أنفسهم للاستخدام عند معدلات أجور مختلفة**" . [2]

كمل يمكن تعريفه بأنه: " **عدد العمال الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة**" .[3]

ويعرف أيضا بأنه: "**عدد ساعات العمل التي يقرر العامل عرضها في السوق**".[4]

ويقصد يعرض العمل " **عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذين تقع أعمارهم ما بين 15- 65 سنة وسمي بالسكان الفعال أو القوة البشرية**".[5]

---

[1]: ضياء مجيد الموسدي، نالاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، ص 77.

[2]: عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسن، مقدمة في ...الاقتصاد الجزئي، دار وائل، عمان، ط 2، 2001، ص 375.

[3]: وماش هاجر، اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، ل م د في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2، 2012- 2013،ص97.

[4]: حسينة سكفال، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[5]: بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970- 2004، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، تخصص برمجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، 2010، 2011، ص6..

وتأخذ دالة العرض على العمل الشكل التالي:

الشكل رقم (05) منحنى عرض العمل

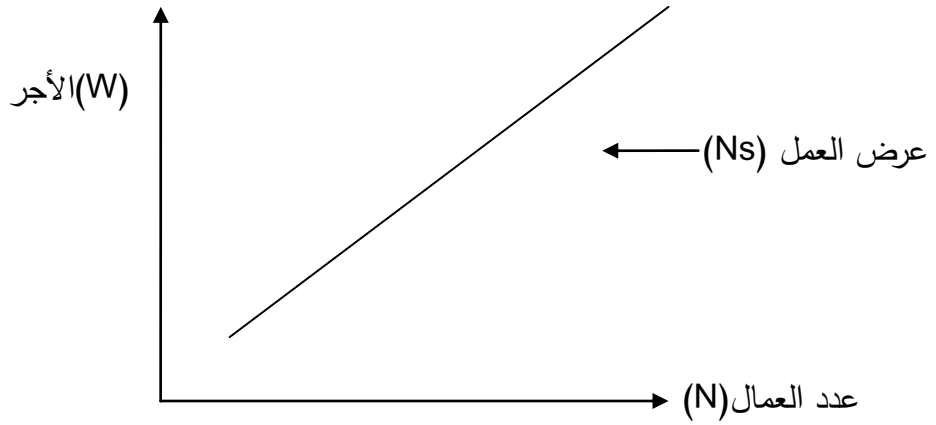

المصدر: بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970- 2004، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، تخصص برمجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، 2010، 2011، ص6.

3- التوازن في سوق العمل ومفهومه:

بعد ما تناولنا الطلب على العمل لابد من الحديث عن توازن سوق العمل الذي يعد هدف رئيسي تطمح إليه جل دول العالم.

يحدث التوازن في سوق العمل نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق .

الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة والمطلوبة .

والتعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو أنه: " **يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال في عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها**"[1].

يتحدد التوازن فيسوق العمل عند تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب على العمل، وهكذا يتحدد حجم العمل المستخدم في السوق ويكون وفقا للشكل التالي:

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 99- 101.

الشكل رقم (06) التوازن في سوق العمل

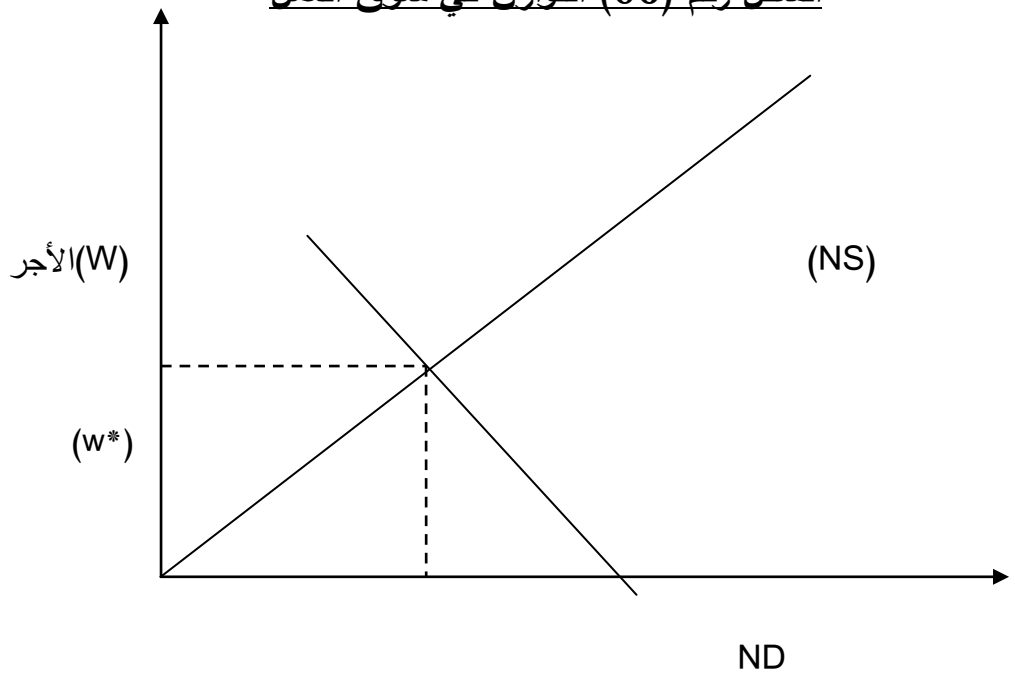

المصدر: بن طاجين محمد عبد الرحمان، دراسة سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970– 2004، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، تخصص برمجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ورقلة، 2010، 2011، ص6.

ويلاحظ من الشكل أن نقطة تقاطع منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل تقابل النقطة N على المحور الأفقي، حيث تمثل النقطة N مستوى العمال عند التوازن، كما يقابلها على المحور العمودي النقطة W والتي تمثل بدورها مستوى الأجر عند التوازن. [1]

المطلب الثاني: سياسة التشغيل

تعتبر سياسات التشغيل أحد أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية الحديثة وذلك لأنها تهدف إلى محاربة ظاهرة البطالة التي أصبحت تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء.

1 تعريف سياسة التشغيل:

هناك مجموعة من التعاريف خاصة بسياسة التشغيل نذكر منها:

- إن المفهوم العام والشائع لسياسة التشغيل عرفها " على أنها مجموعة التدخلات العمومية في سوق العمل والتي تهدف إلى تحسين آليات عمل هذه السوق بما يضمن التقليل من اختلالات التوازنات التي يمكن أن تظهر.
- إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست

[1]– بن طاجين محمد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة سوق العمل،وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق ، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النصوص بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل .[2]
- عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سياسة التشغيل على أنها سياسة تغطي كامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل في مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق ف ي العمل لكل إنسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج فسياسة التشغيل هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تصنعها وتنفذها مختلف الأجهزة الحكومية بالتعاون مع مختلف منظمات القطاع الخاص من أجل زيادة فرص العمل أي زيادة معدل التشغيل من السكان في سن العمل وذلك للحد من البطالة لان التشغيل لا يعكس البطالة أو البحث عن العمالة الكاملة أي التوظيف الكامل والمقصود منها هو السماح للعاطلين عن العمل التولي وظيفته. [3]

2-أهداف سياسة التشغيل:

تتمثل أهداف سياسة التشغيل في: [1]

- مكافحة البطالة وتوفير فرص العمل
- تحسين اليد العاملة لا سيما في التخصصات غير المتوفرة
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب العمل
- خلق مناصب أكثر إنتاجية منخل اشتراك الأفراد في الحياة الاقتصادية

3- أنواع سياسة التشغيل:

هناك تقسيم مختلفة لسياسية التشغيل إلا أن الشائع منها نجده يقسم سياسة التشغيل إلى نوعين هما:

1 -سياسة تشجيع عمليات التشغيل أو سياسة التشغيل النشطة:

يمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها أساسيات تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود وعلى خلق مناصب شغل جديدة، وعلى تكييف اليد العاملة حسب حاجة الاقتصاد ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت ocde جملة من السياسات التي تدخل ضمن هذا التصنيف:

---

[2]–رشيد شبياح، ميزانية الدولة وإشكالية لتشغيل في الجزائر، مذكرة شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2011،2012، ص42.

[3]– إلهام ناثي سعيدي، آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيلفي الجزائر، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائرالمنعقد في 13و14 أفريل 2011، ص20.

[1]- بوالطبخ حسيبة، راجح مفيدة، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، 2017، 2018، ص48.

المصالح العمومية للتشغيل	الإجراءات الخاصة بتشجيع الشباب
التكوين المهني	الإجراءات الخاصة باليد العاملة غير الكفئة والإعلانات على التوظيف

2 -**سياسة التراجع عن التشغيل والحد من الفئة النشيطة:**

وتعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل على التخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، ولقد أحصت l'OCDE مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما:

- منع تعويضات البطالة
- التقاعد المسبق

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول الرائدة في مجال خلق فرص العمل

حيث توفر هذه الدول الرعاية والبيئة المناسبة لنموها، كما تلتقي أيضا بكونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل الدول، إلا أنه لكل دولة تجربة تميزها عن التجارب الدول الأخرى.

ولا ننكر أن الاستفادة من التجارب الناجحة على مستوى الدول، فاكتساب الخبرة لا يأتي من التجربة والخطأ فقط وإنما يمكن تحقيق ذلك بتكلفة أقل من خلال التعلم من تجارب الآخرين لتفادي العراقيل التي واجهتهم والتعرف على أخطائهم من أجل عدم تكرارها، وفيما يلي نستعرض بعضا من هذه التجارب بغية الاستفادة منها في بلادنا لذلك ركزنا على تجربة اليابان وألمانيا كنموذج للدول المتقدمة.

1- **تجربة اليابان:** ولقد قمنا بهيكلتها حسب السياسات التالية:[1]

أ) **السياسة التنظيمية:**

تعتبر التجربة اليابانية في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية وهي بمثابة نموذج يقتدى به من قبل كل دولة راغبة في تنمية اقتصادها.

- فاليابان بنت قوتها الاقتصادية الضخمة معتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وتجربة اليابان نموذج يمكن أن يقتدى به من قبل الدول الراغبة في التغلب على مشاكل البطالة.
- كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- وضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة بموجبها بتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واعتماد هذه المشاريع على الدعم المقدم من قبل الدولة والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والإدارية والتسويقية.

---

(1) – O C D E , rapport de phase sur la mise en veuor par la japon de la convention de l'O C D E sur la lutte contre la corruption , décembre 2011 p : 10 sur site (www. O e c d .org/ fr/ daf/ anti- corruption/ japon phase 3 fr . pdf. Le 20- 09- 2018 à 20 : 00h).

– قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على غزو الأسواق الدولية بمنتجاتها وذلك بإقامة المعارض الدولية.

– إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة.

– فك العزلة عن المناطق النائية.

– أدى دعم الحكومة إلى إنتاج بجودة عالية تبعا للمواصفات العالمية مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلا من استيرادها من الخارج.

– يشتهر المجتمع الياباني بتقديسه للعمل، بالإضافة إلى الدقة والالتزام في وضع خطط العمل.

ب) السياسة التشريعية والقانونية:

– في عام 1999 تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع.

– يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.

– قد نص القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر لمثابة دستور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة ومحاولة تذليلها، كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات وذلك من خلال وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وهي الجهة المسئولة عن التنمية في اليابان.

ج) السياسة المالية:

– منح الإعفاءات من الضرائب والرسوم.

– توفر الدعم المباشر من الدولة من تقديم المساعدات التمويلية وحمايتها من الإفلاس والسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وبدون ضمانات.

– توفير مساعدات تمويلية من خلال إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من قيمة المناقصة.

– التأمين من قبل الحكومة على المشاريع الصغيرة خوفا من الإفلاس.

– الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، توفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة.

2- **تجربة ألمانيا:**

أ) السياسة التنظيمية:

- اتسمت سياستها في شأن سوق العمل بتكلفتها المرتفعة.
- سعى نظام إعانات البطالة إلى الحفاظ على الوضع الاجتماعي، حيث تجاوزت قيمة إعانات البطالة التي تمنح لعاطلين ألمانيا نظيرتها في البلدان الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- دأبت الحكومة الألمانية قبل الإصلاح الذي انطلق في 2004 على دفع إعانات للبطالة لفترة قد تمتد لعلمين ونصف وبمبلغ قد يساوي ثلثي الراتب السابق للعاطل .
- وضعت نظاما سخيا للمساعدات الجماعية، يفتح في وجه العامل بعد انقضاء فترة استحقاقه لإعانات البطالة.
- انحسرت مهمة وكالات التوظيف الحكومية في تقديم قدر محدود من التوجيه والمساعدات للعاطلين.

ولقد نتج عن هذه الأنظمة اختلالات.

ب) السياسة التشريعية والقانونية:

بعد الاختلالات قررت الحكومة الألمانية تنفيذ إصلاحات عميقة تهدف إلى تخفيض المعدلات المرتفعة من البطالة، وتمحورت هذه الإصلاحات حول ما يلي:

- إصلاح وكالات التوظيف بهدف تحسين أدائها وتوسيع نطاق خدماتها.
- اعتمدت عملية التحفيز العاطلين للعودة إلى التوظيف على مبدأ الواجبات في مقابل الحقوق لتعزيز المسؤولية الذاتية للباحثين عن العمل وإعادة إدماجهم.
- حققت الحكومة قواعد العمل الخاصة بالعمل المؤقت، والحماية من الفصل من الوظيفة والعقود المحددة المدة ثم أصبح العمل المؤقت يدعم بعض القطاعات مثل التصنيع والخدمات المعتمدة على الكفاءات المتوسطة والمنخفضة.
- يلتزم العاطلون بموجب تعاقد مكتوب بقبول أي وظيفة مناسبة تعرض عليهم.

ج) السياسة المالية:

- رصدت الحكومة إعانات مالية مخصصة للرفع من معدلات الخروج من البطالة.
- تقديم الإعانات في شكل دعم مباشر للعاطلين لحثهم على التوظيف الذاتي، أو تستفيد منه الشركات التي توظفهم والأولوية في الاستفادة من الإعانات لكبار السن الذين تصل أعمارهم إلى 55 ستة على الأقل والأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة.
- اتسعت الإعانات من القواعد التي تحكم صرف العاملين لتشمل الشركات التي توظف اقل من 10 موظفين بدل خمسة وترتبت عنها ثلاث آثار:

- ❖ انخفاض معدل البطالة بنسبة 50% وخفض البطالة طويلة الأجل من 16% إلى 25% في 2012.
- ❖ زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي بسبب المرونة العالية في ساعات العمل.
- ❖ تكييف نظام العمل مع الظروف الاقتصادية.

مكنت الإصلاحات المعتمدة للاقتصاد الألماني من الحفاظ على مستوى نمو اقتصادي أعلى من بقية البلدان الصناعية وعززت التنافسية على الأسواق الأوروبية والعالمية.[1]

[1] – voir les livre de joseph stiglitz « la grande desillusion " (2002) , " quand le capitalisme perd la tete" (2003) " un autre monde, contre le fanatisme du marché (2006), EDF au ard paris, voir paul krugmzn et maurice olest feld : " économe internationale " 7 eme édition , pe arson éducation, France/

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات لمفهوم البطالة، إلا أنها وصف ينطبق عموما على كل شخص بدون عمل، ومتاح للعمل ويبحث عنه.

وتتعدد أنواع البطالة باختلاف أسباب حدوثها، فمنها ما مرت الدول الرأسمالية كالدورية وهي مصاحبة لتقلبات الاقتصاد الرأسمالي أو احتكاكية التي تنتج عن عدم تدفق المعلومات عن سوق الشغل بالصورة المثلى، أو هيكلية وتحدث اثر تغير أنماط الإنتاج، وهناك البطالة المقنعة المصاحبة للنظام الاشتراكي، بالإضافة إلى البطالة الموسمية التي تحدث بسبب موسمية بعض النشاطات، كما قد تصنف هذه الأنواع إلى إجبارية أو اختيارية.

وبعد سرد النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة، اتضح لنا أن هناك جدلا قائما وعدم اتفاق بين الاقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع واختلفت الرؤى باختلاف المبادئ والأزمنة التي عايشوها، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن المسالة التشغيل لا تطرح أصلا وبالتالي لا توجد بطالة، وإن وجدت فهي ظرفية وعابرة، أما النظرية الكينزية فتقرأن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة، ولزيادة التشغيل يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من حلال بعض السياسات المالية، أما نظرية لبحث عن العمل فتعتبر البطالة سلوك اختياري، يرتبط بجمع المعلومات عن سوق العمل، بغرض الوصول إلى فرصة عمل أكثر جاذبية فيحين أن النقديون يرجعون حدوث البطالة إلى عوامل نقدية بحثة وأن علاجها يمكن في استخدام أدوات السياسة المالية، ونظرية رأس المال البشري فتصر على تكوين الفرد العاطل من أجل الحصول على حظوظ أوفر في سوق العمل.

وللبطالة خطورة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي للمجتمعات، فعدم الاستفادة من بعض الطاقات البشرية، يدفع بها إلى ولوج عالم الجريمة والانحراف والتي تقود في كثير من الأحيان إلى أللأمن في البلد.

ولقد اتجهت الكثير من البلدان إلى عدم دعم وتشجيع المبادرات الفردية والخاصة ويرد كثير من الاقتصاديين والباحثين أن تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشائها يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها منطلقا أساسيا لمعالجة البطالة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وظهور عدة أزمات اقتصادية عالمية متعاقبة جعل السياسات الاقتصادية عرضة للتغيير والتطوير، من خلال تعاقب الاقتصاديين على اختلاف المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها، وهذا ما دفعهم لمعالجة الاختلالات والعمل على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

وكان لظهور أزمة الكساد الكبير الذي شهده العالم سنة 1929 بروز تيار فكري جديد بزعامة " **جون مينارد كينز** " يتمثل في التحليل الكينزي، الذي يولي السياسة المالية الأهمية البالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عكس التحليل الكلاسيكي الذي ساد فيه الاعتقاد بأن السياسة النقدية هي أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها فعالية.

وسنحاول في هذا الفصل إعطاء مفهوم للسياسة المالية والأدوات التي تستخدمها في التأثير على البطالة والحد منها، ثم نتعرف بعد ذلك على الأساس الفكري الذي تستند إليه عبر مختلفا لمدارس الاقتصادية، وأخيرا يتم معالجة السياسة المالية لظاهرة البطالة أي قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية؛

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة المالية؛

المبحث الثالث: معالجة السياسة المالية لظاهرة البطالة .

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

1 -تعريف السياسة المالية:

يمكن إيجاز تعريف السياسة المالية في التعاريف التالية :

التعريف الأول:

إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية (Fix) وتعني بيت المال أو الخزانة، وكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.[1]

التعريف الثاني:

يقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية، الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة، لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة، ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تتبعها الدولة. [2]

التعريف الثالث:

تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم، ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب كما لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب.[3]

التعريف الرابع:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لغدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حلال فترة معينة،وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية، العدالة في التوزيع، وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد فالسياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي لحكومة أو دولة ما ينتج عنه من آثار على الاقتصاد القومي.[4]

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 17.

[2] أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار وهران للنشر، عمان، 1993، ص 345.

[3] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العالمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر، عمان، 2002، ص 338.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، عمان، ص 426

ويمكن أن نلخص من التعاريف السابقة للسياسة المالية غلى الاستنتاجات التالية:

- من الناحية التاريخية يعني مصطلح السياسة المالية بيت المال أو الخزانة غير أن في الاستخدام الحديث لها معنى أوسع بحيث يرتبط بجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار.
- هي الطريقة التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية.
- هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية من أجل خدمة أهداف اقتصادية، لا سيما معالجة البطالة والتضخم.
- هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لغدارة النشاط المالي لتحقيق مختلف الأهداف خلال فترة معينة.[1]

2 -**تطور السياسة المالية:**

اختلت السياسة المالية مكانا بارزا في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الربع الثاني من القرن العشرين نتيجة المتطورات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، فقد انبثقت النظرية المالية التقليدية عن المذهب الاقتصادي الكلاسيكي الذي كان من أهم افتراضاته أن النظم الاقتصادية تتجه نحو التوظيف الكامل أوتوماتكيا، وبالتالي فلا حاجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمجتمع وحصر وظائفها في الدفاع والأمن وتوفير بعض الخدمات الأساسية وعلى هذا أصبح من الضروري في نظر هذا المذهب المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة بمعنى أن تتساوى مبالغ الإيرادات والنفقات دون أن يكون لهذه الموازنة دور يذكر في تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

وقد ترتب على هذا المذهب ضرورة تقليص حجم الموازنة العامة ما أمكن بحيث لا تمثل النفقات الحكومية إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي واعتماد الضرائب كمورد وحيد لمواجهة هذه النفقات، وضرورة توازن الموازنة بمعنى أن تغطى النفقات عن طريق الضرائب دون لجوء الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي.

وقد أدى انتشار الكساد الكبير عام 1929 في الدول المتقدمة وهبوط مستويات الدخول وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي غلى الانتقادات خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني كينز الذي كانت نظرية تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة، فقد انتقد كينز التحليل الكلاسيكي والمبادئ التي قام عليها المذهب الكلاسيكي خاصة الافتراضي القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عنه هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية نحو التوظف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التوظف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وما دام أن التوظف الكامل لا يتحقق تلقائيا وغيرها من السياسات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 426

الاقتصادية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه. [1]

وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظف الكامل لجميع الموارد الإنتاجية أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار وبالتالي يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على الإنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظف الكامل فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الاقتصاد القومي .

وعلى هذا يمكن القول أن السياسة المالية لم تعد محايدة بل على العكس اتخذت مفهومها وظيفيا فقد أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، ونتيجة لتطور دور الدولة واتساع وظائفها فقد زادت النفقات النقدية الحكومية بازدياد نشاط الدولة وخاصة بعد أن أصبحت مسئولة عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الاجتماعي، فضلا عن مسؤوليتها عن إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة، وأدى هذا كله إلى زيادة دور السياسة المالية تختلف في النظم الرأسمالية عنها في النظم الاشتراكية تبعا لاختلاف دور الدولة في هذين النظامين، ففي النظم الرأسمالية حيث تسود المشروعات الخاصة تتجه السياسة المالية سد أي ثغرة تضخمية أو انكماشية فقد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي، بينما تتخذ السياسة المالية في الاقتصاديات الاشتراكية دورا أكثر ايجابية تبعا لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع الدولة بالجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان.[2]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 176.

[2] المرجع نفسه، ص 177.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكل مبسط، كما فعل بعض الاقتصاديين كالتالي:

1 -**الضرائب والرسوم:**

تنقسم الضرائب والرسوم إلى قسمين: القسم الأول ضرائب مباشرة، وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل أو رأس المال) فتفرض ضريبة الدخل مناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال، والقسم الآخر هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج. [1]

تعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:[2]

أ- توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.

ب- يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلا إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة وتخفيضها على القطاعات المتعثرة والتي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

ج- تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، وتعبر أكثر عن مقدرة المكلف.

وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو تخفيض الضرائب استنادا للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية، وذلك فيحال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بتخفيض الضرائب لمواجهة فجوة انكماشية في حال كون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

2 -**القروض العامة:**

كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، ولكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنويا للاقتراض، والدول لا تلجأ غلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القوة الشرائية للنقد.[3]

---

[1] هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 14.

[2] هيفاء غدير غدير، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] المرجع نفسه ، ص 15.

3 -**الإنفاق العام:**

يعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها، فهي بذلك تستخدم الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحاجة القائمة في الاقتصاد الوطني، ففي الأنظمة الليبرالية تنخفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وانجاز المشاريع الاقتصادية، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي بآن واحد، كما أن تأثير هذا الإنفاق على حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم بها تمويل الإنفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد يكون أثره على زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقا لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك أو الاستثمار، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال بشرط ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير حتى لا يؤدي ذلك إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، مثل الإعانات التي تقدم للصناعات الغذائية والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية أو رفع قدرتها على المنافسة في السوق الدولية، وقد تستخدم الإعانات لتوظيف الصناعة في المناطق نائية، كما تساهم في تخفيض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. [1]

4 -**عجز الموازنة:**

وهي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعتمد الدولة إلى الإصدار النقدي يهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة أو تخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي. وإن الدول المتقدمة لا تعمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظرا لنقص الموارد العامة للدولة، كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصاديا الذي يعاني من كساد وهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي ولطن يتوفر فيه الجهاز الإنتاجي المرن فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني من ضعف وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي هذا العجز غلا إلى مزيد من التضخم ومزيد من العجز.

[1] هيفاء غدير غدير، نفس المرجع السابق، ص 16- 17.

ولكن يجب التنويه إلى أن بعض الاقتصاديين قاموا بإدراج أدوات السياسة المالية من خلال دراسة نظرية الإنفاق العام والإيراد العام وموازنة الدولة، وبالتالي يدرجون أدوات السياسة المالية ضمن تقسيمات النفقات العامة والإيرادات العامة.

فلو أخذت الإيرادات العامة، يمكن القول أن الدولة تحصل مقابل ما تقدمه للأفراد من خدمات على ثلاثة أنواع من الإيرادات وهي:[1]

– أثمان عامة عن بيع بعض السلع والخدمات التي يغلب عليها النفع الخاص ويطلق على هذه الأثمان أيضا الفوائض الاقتصادية.

– رسوم عامة عما تقدمه للأفراد من خدمات يغلب عليها النفع العام، ولكنها تحقق لهم نفعا خاصا.

– ضرائب على دخول الأفراد وثرواتهم تحصلها الدولة كمقابل للخدمات الأساسية غير القابلة للتجزئة التي تؤديها لجميع الأفراد بغير تمييز.

ولكن قد تلجأ الحكومات استثناءا لموارد أخرى تكميلية على جانب كبير من الأهمية لمواجهة العجز في الموارد السالفة الذكر وهي: القروض العامة والإصدار النقدي، وضريبة رأس المال.

أما بالنسبة للنفقات العامة فإن تقسيمها النظري ينطوي على تقسيم النفقات من حيث دوريتها وتقسيم النفقات من حيث مقابلها وآثارها، حيث يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث مقابلها إلى نفقات حقيقية تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من أجل أداء الخدمات العامة، ونفقات تحويلية تقتصر على تحويل جزء من هذه الموارد من تجاهها الأصلي بهدف تحقيق هدف محدد.

– **فالنفقات الحقيقية :** تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية (رأسمالية).

أ– فالنفقات الجارية: تشمل المصروفات اللازمة لتسيير المرافق العامة بصورة معتادة أي تلك اللازمة لتأدية الإيرادات الحكومية المختلفة لوظائفها وخدماتها، ويدخل في نطاقها المصروفات المتعلقة بالأجور والكفاءات، وكذلك أثمان مستلزمات الإنتاج من مواد أولية، ووسائل نقل وما إلى ذلك، وتتصف هذه النفقات بالدورية والانتظام، وتعمل الحكومة عادة على تغطيتها بالإيرادات الجارية التي تشمل الضرائب والرسوم العامة. [2]

ب– أما النفقات الاستثمارية : فيشمل كافة المصروفات التي تهدف لزيادة التكوين الرأسمالي وتوسيع الطاقة الإنتاجية للدولة، فهي تتعلق بتنمية قدرات أجهزة الدولة على أداء الخدمات التي تقدمها للمواطنين والمشروعات الإنتاجية ومثال هذا النفقات وما يصرف لبناء السدود وإنشاء محطات القوى الكهربائية، وتتميز هذه النفقات بعدم تكرارها بصورة منتظمة فهي تتغير دائما تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تمر بها البلاد وتواجهها الحكومة عن طريق الإيرادات الرأسمالية كالقروض العامة.

---

[1]– هيفاء غدير غدير، مرجع سبق ذكره، ص 19

[2]– المرجع نفسه، ص 18

هذا وتؤدي النفقات الحقيقية بوجه عام لزيادة الدخل القومي سواء كانت نفقات جارية تؤدي إلى خلق العديد من الخدمات العامة التي يستفيد منها مجموع المواطنين، أو النفقات استثمارية إذ تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وتؤدي تبعا لذلك نمو حجم الدخل القومي.[1]

- **أما النفقات التحويلية** : فتشمل المصروفات التي تقوم لها الدولة دون أن تحصل مقابلها على سلع وخدمات، فهي تهدف بذلك إلى تحويل جزء من الموارد المتاحة من مسارها الأصلي بغرض تحقيق هدف اقتصادي أو اجتماعي أو مالي وتنقسم هذه النفقات تبعا لأغراضها لثلاثة أنواع:[2]

أ- **النفقات التحويلية الاقتصادية :** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بقصد تخفيض تكلفة اتجاها، وذلك للمحافظة على أثمان منتجاتها عند مستوى منخفض، أما لإتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة لاستهلاك هذه المنتجات أو لمعاونة هذه المشروعات على منافسة المشروعات الأجنبية في السوق العالمي.

ب- **النفقات التحويلية الاجتماعية** : وتشمل الإعانات التي تقدمها الدولة للطبقات الفقيرة لمعاونتها على مواجهة أعباء المعيشة، وتتزايد أهمية هذه النفقات في الوقت الحاشر نظرا لاهتمام الدول المتزايد بتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات.

ج- النفقات التحويلية المالية : وتشمل ما تقوم الدولة بإنفاقه بمناسبة مباشرتها لنشاطها المالي وتتضمن أساسا فوائد الدين العام وأقساط استهلاكية السنوية.

ونلاحظ أن النفقات التحويلية على عكس النفقات الحقيقية لا تؤدي لزيادة الدخل القومي بشكل مباشر بل تؤثر على قواعد توزيع هذا الدخل التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي ولو بصورة غبر مباشرة، فعلى سبيل المثال الدعم التمويني لبعض السلع الأساسية الذي تقوم به بعض الدول كورية مثلا والذي يشكل مساعدة تقدم لدوي الدخل المحدد لمواجهة أعباء المعيشة، يعتبر من النفقات التحويلية ويساهم في زيادة الدخل القومي بصورة غير مباشرة وبهذا يمكن القول: إن هذه النفقات لما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية أو مالية يمكن اعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية، تستطيع الدولة أ تتحكم بها لتحقيق مصالحها وأهدافها، فعندما تغلب على سبيل المثال النفقات التحويلية على النفقات الحقيقية، إنما يعني ذلك سعي السلطات العامة نحو تقليل الفوارق بين الطبقات، وبالمثل فإن غلبة النفقات الاستثمارية على النفقات الجارية وتزايد الأولى بمعدل أسرع من الثانية إنكما يعني اهتمام الحكومة بتدعيم القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن تركيز الحكومة على تقديم الإعانات للمشروعات الاقتصادية بهدف تمكينها من تثبيت أسعار السلع التموينية الأساسية، إنما يوضح رغبتها في تخفيف المعاناة عن الطبقات الكادحة.[3]

---

[1] هيفاء غدير غدير، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] نفس المرجع السابق، ص 18

[3] نفس المرجع السابق، ص20.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية السياسة المالية

1) أهداف السياسة المالية:

تعمل السياسة المالية على تحقيق الأهداف التالية:

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي** : خاصة في وقت الرواج بسبب تأثيرها على كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.
- **إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد:** هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.
- **إعادة توزيع الدخل الوطني** : يتحدد توزيع الدخل الوطني بالشكل السائد لملكية الإنتاج يتحقق لصالح الذين يملكون وسائل الإنتاج.
- **التنمية الاقتصادية** : وذلك من خلال تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، وقيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.[1]
- **تحقيق التوازن المالي:** استخدام موارد الدولة على أساس وجيه، بحيث يجب أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة.
- **تحقيق التوازن الاقتصادي:** بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن.
- **التوازن الاجتماعي:** بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية.
- **التوازن العام:** أي التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة.[2]
- **تحقيق الكفاءة الإنتاجية:** يجب أن تعمل السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة.
- **تحقيق العمالة الكاملة:** تلعب السياسة الحكومية دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، الأجور، الأسعار.
- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة.**
- **تحقيق العدالة في توزيع الدخل، وهو هدف رئيسي للسياسة المالية.**

---

[1] سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 162.

[2] الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص، ص426- 427

13- **تحقيق التقدم الاقتصادي:** زيادة متوسط نصيب الفرد من الإنتاج (سلع، خدمات) مقياسا للتقدم في مستوى معيشة المواطنين.[1]

2) **أهمية السياسة المالية:**

تتمثل أهمية السياسة المالية فيما يلي:[2]

من المعروف أن تطبيق السياسة المالية سواء كان في لدول النامية أو الدول المتقدمة لها أكثر من تأثير، فسياسة الضرائب تحقق علاج الكثير من السلبيات الاقتصادية كما لو حققت علاجا للتضخم فعندما يكون هناك القوة الشرائية زائدة في المجتمع، وبالتالي عدم قدوة الجهاز الإنتاجي على تلبية حجم الطلب الزائد نتيجة هذه القوة الشرائية الزائدة، فإن تدخل السياسة الضريبية لامتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية يحقق إعادة التوازن من جديد.

-كما أن وجود فوارق كبيرة بين الطبقات أي عدم وجود توازن بين الشرائح الداخلية في المجتمع يجعل وجود شرائح دخيلة كبيرة تحت حد الكفاف، وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة في المجتمع لذا تتدخل السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة هذه الأفراد من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة لتعويض دوي الدخول المنخفضة بواسطة الإنفاق على السلع الضرورية لوصولها بسعر الدعم كذا الإنفاق على المرافق التي يستفيد منها دوي الدخول المحدودة كمرافق الصحة والنقل العام والتعليم وغيرها.

- إدارة الطلب الكلي بنجاح حيث أن حدوث كساد يعني انخفاض الطلب على الاستثمار وبالتالي زيادة حجم النشاط الاقتصادي ومنه زيادة حجم الطلب على العمالة وانخفاض معدل البطالة.

- اتساع نطاق الدولة في عملية الإنفاق الاستثماري من أجل إعادة توزيع الدخول وجور الإنفاق في التأثير في الناتج الاجتماعي من خلال التأثير المتبادل بين النشاط الاقتصادي للدولة والنشاط الاقتصادي الخاص. كما أن هناك التأثير المباشر والتأثير غير المباشر لسياسة الإنفاق من حيث مدى ترشيد الاستهلاك الحكومي وأثره على الناتج الاجتماعي، أو مدى زيادة الإنفاق على إحدى عناصر الطلب الكلي وانخفاضه على أحد العناصر الأخرى فإذا زاد الإنفاق الحكومي، فإن معنى ذلك انخفاض الاستهلاك على الأفراد وبالتالي فالفارق سيكون لصالح الناتج الاجتماعي.

---

[1] د. محمود حسين الوادي، د. زكريا أحمد غرام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص ،ص 212، 213

[2] وردة بلغيت، دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر، دراسة قياسية على المركز الجامعي ميلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، ص29، 2014-2015

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للسياسة المالية

سيتم استعراض السياسة المالية عند كل من الكلاسيك وكينز والنقديون والمدرسة النيوكلاسيكية.

المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي والكينزي

1) **السياسة المالية عند الكلاسيك:**

يبني التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات أهمها: [1]

- سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن؛
- سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع وأسواق خدمات عوامل الإنتاج؛

سيادة ظروف التوظف الكامل.

وفي ظل الافتراضات فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق أي جهاز الثمن، يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائما عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تماشيا مع فكرة "**ساي**" للأسواق الذي ينص على "**أن كل عرض يخلق الطلب عليه**" بحيث كل زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، مما يؤدي إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات وأن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط بل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار ومنه يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائما، وبالتالي لا توجد بطالة في المجتمع، وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالا عارضا أو مؤقتا سرعان ما يصحح نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة.

2) **السياسة المالية عند كينز:**

بزعامة جون مينارد كينز نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي (1929– 1933)، وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذاك حوالي أربع سنوات، بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقيق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، وقد أوضح كين زان الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون دون مستوى التوظف الكامل، ومن تم يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم، وبالتالي بدا كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة وذلك لتحقيق هدف التوظف الكامل فضلا عن تحقيق

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الجزئي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص 226– 227 .

الأهداف الأخرى (مثل الاستقرار في الأسعار)، وقد قام كينز بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته من خلال السياسة المالية يتم التأثير عليه في الاتجاه المرغوب تحقيقا لأهداف المجتمع.[1]

ويرتكز دور السياسة المالية على نظرية العمالة عند كينز، حيث كانت السياسة المالية بجانبها ألإنفاقي والإيرادي أهم الآليات التي يمكن استخدامها في علاج البطالة.[2]

والفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي وعدم الالتزام بتوازن الميزانية، بحيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تماشيا مع متطلبات السياسة المالية.[3]

المطلب الثاني: السياسة المالية في التحليل النقدي (في فترة ما بين السبعينات والثمانينات) بزعامة فريدمان:

ظهرت في أمريكا مدرسة هامة للفكر الاقتصادي، بحيث أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة كالنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد وتتمثل أسس الفكر النقدي في أهم أفكار المدرسة كالتالي:[4]

- العرض النقدي هو العامل النقدي الكلي الوحيد الذي يجب أن يرتكز عليه السلطات النقدية؛
- السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية؛
- وفض النقديون لأي دور للسياسة المالية رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار؛
- يقتصر دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.
- يعتقد فريدمان والنقديون أن أسعارا لفائدة تتحدد على مستوى السوق؛

عدم اعتراف النقديون بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي، وغم تخفيض الضرائب الذي ساهم في امتصاص فائض البطالة؛

ولقد تولت هذه المدرسة مهمة الهجوم على المدرسة الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وراجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الكينزية وما ترتب عليها من سياسات اقتصادية؛

---

[1] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي– الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء 4، بيروت، 2001، ص 617.

[2] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد دويدار، مرجع سبق ذكره، ص 617.

[4] بن طالبي فريد، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 98

1) **أثر السياسة المالية في التحليل النقدوي:**

يرى النقديون أن النقود أهمية شديدة في تحديد مستوى الطلب الكلي، وأن السياسة النقدية بالغة الفعالية، فيحين أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغير في عرض النقود يعتبر غير فعال وهذا على الأقل في الأجل الطويل .

ويؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن تمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود صدارة، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص.

أما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة فهنا تحدث زيادة هامة في الناتج على المدى القصير والطويل وهذا نتيجة للتغير في عرض النقود.

خلاصة القول أن النقديين يرون أن السياسة النقدية شديدة الفعالية، أما السياسة المالية فهي غير فعالة ما لم تكن مصحوبة بالتغير في عرض النقود.[1]

المطلب الثالث: السياسة المالية في تحليل المدرسة النيوكلاسيكية والتحليل الاقتصادي جانب العرض

1) **السياسة المالية عند المدرسة النيوكلاسيكية:**

بعد انتقاد المدرسة النقدية، ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد أو (النيوكلاسيك) في منتصف التسعينات من أهم رواده: لوكاس lucas، بارو barro، سارجو sergout، ولاسwallace، حيث تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة والمضمونة يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد.

1-1- أهم الركائز الأساسية للمدرسة: إن الفكر الكلاسيكي الجديد يستند إلى ركائز أساسية متمثلة في:

- وجود معلومات كافية على الاقتصاد؛
- السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي أيتغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما

[1] بن طالب فريد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- يظهر عدم جدوانية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عجم توقعها؛[1]
- إن الكلاسيك الجدد يرفضون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم، لب يتوقعون مسبقا نسبة ارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي بناءا على هذه التوقعات فمنحنى فيليبس لا يتحقق نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور ؛

مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الأجر الحقيقي، أي هذا لا يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة؛

1-2- أثر السياسة المالية : ترجع المدرسة فعالية السياسة الاقتصادية إلى مصداقية السلطات النقدية لأي العلاقة التي تكمن بين الأعوان الاقتصادية والسلطات النقدية ومدى التعاون بينهم.

وبالرغم من الإضافات التي قدمتها المدرسة إلا أنها بالغة في فرضيتها خاصة فكرة الرشاد العقلانية التي يصعب تخيلها خاصة في الدول النامية التي تتصف بنقص واضح في البيانات والمعلومات الخاصة بصفة دقيقة عن الاقتصاد النيوكلاسيكي.[2]

1-3- السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية : خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، وفي خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية بشان فعالية السياسة المالية ظهرت فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضاجر السياسات الاقتصادية الحكومية، التي بنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاد بين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي، أطلق عليه نظرية التوقعات العقلانية وأصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

ويستند أنصار هذه النظرية غلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كما يقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معينا من المعلومات تمكن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية إضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق والحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم، وأن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات الاقتصادية، ولتوضيح ذلك تفترض وجود حالة من الركود الاقتصادي والحكومة عازمة على معالجته باستخدام سياسة مالية توسعية فيتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي وتوفر أكبر لفرص العمل وارتفاع الأسعار والأجور ويسعى العاملين إلى الحصول على أجور أعلى، وإذا توقع الأفراد تخفيض الضرائب لابد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، ولابد من تغطية هذا العجز وتسديد الدين ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلا.

---

[1] بن طالب فريد، مرجع سبق ذكره، ص 23 .

[2] بن طالبي فريد، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

لذلك فإن السلوك العقلاني وفقا لهذه التوقعات تقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي واستخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب في المستقبل (بناءا على التوقعات العقلانية) وبهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى. [1]

2) **السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانب العرض :**

تؤكد هذه المدرسة على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف حسب الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة وليسعن طريق تأثير تدخلات الدخل والإنفاق فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال حيث يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بالادخار وليس النظر إلى تأثير تغير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار الذي ينعكس بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي وردا على الاعتراضات الموجهة من لدى الاقتصاديين النقديين خاصة مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها فلها تأثيرا سلبيا في الإيرادات السيادية للدولة والتي تؤدي إلى عجز الموازنة والادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم على ذلك قد استند غلى منحنى لافر laffer cure الشهير يؤكدون ان خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات وبالتالي يسهم في العمل على التوازن الموازنة العامة (تخفيض معدلات الضريبة) تمثل حوافز لإنعاش الاقتصاد القوي سيؤدي إلى اتساع قاعدة الضريبة وغزارة حصيلة الضريبة.

وعلى خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطي أنصار هذه المدرسة للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم، ومواجهة مشكلة الركود والناجمة عن النظام الضريبي، وهذه المدرسة لا تخبرنا عن حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم للأخذ به في الظروف المختلفة واهم أسس السياسة المالية التي استندت غليها هذه المدرسة هي:

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وأهمية خفض الضرائب الحدية على رأس المال وعلى الدخل ؛
- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية (أي الحد من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة)؛
- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي؛
- أن يشجع النظام الضريبي الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي؛[2]

---

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، دار الصفاء، 2010، عمان، ص 58- 59.

[2] المرجع نفسه، ص. 59، 60 .

المبحث الثالث: تأثير السياسة المالية على سوق العمل

تؤثر السياسة المالية من خلال أدواتها على مستوى التشغيل وتعتبر إحدى أهم السياسات التي تستعملها الدولة لتحقيق ذلك وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تأثير كل من سياسة النفقات العامة وسياسة الإيرادات العامة والمتمثلة أساسا في السياسة الضريبية على مستوى التشغيل.

المطلب الأول: تأثير سياسة النفقات العامة على مستوى التشغيل:

من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على التشغيل سياسة النفقات العامة حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى رفع مستوى التشغيل وذلك من خلال توفير المناخ المناسب لتمكين العاطلين من الحصول على فرص العمل المختلفة كالقيام بالاستثمار المختلفة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

هناك شكلين للنفقات العامة شكل نقدي وشكل عيني فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور التي يستفيد منها الأفراد مباشرة أما الشكل العيني للنفقات العامة فهو متمثل في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم، كما أن النفقات العامة على هذه المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج فهي توفر الأمن والطمأنينة للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي وبذلك يرتفع مستوى التشغيل ويمكن أن تقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي: [1]

1 -الإنفاق على البنية التحتية:

يسعى القطاع الخاص إلى رفع مستوى التشغيل بمنح وظائف متعددة لمختلف البطالين وإذا تحدثنا عن التوظيف وفرص العمل نجد أن العديد من البطالين يتجهون نحو الاستثمار للتخلص من بطالتهم ومن محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية، مما جعل العديد من الدول توسع عملية الإنفاق على البنية التحتية لجدب الاستثمار عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ والمطارات ....الخ.

ويترتب هن قيام الدولة بالإنفاق على البن ى الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها ذات أهمية أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي وبالتالي زيادة مناصب التوظيف ومنه رفع مستوى التشغيل فلا يكون نمو التجارة على المستوى المحلي والدولي بدون وسائط نقل فعالة.

---

[1] وردة بلغيت، دور السياسة المالية فيرفع مستوى التشغيل في الجزائر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في علوم اقتصادية، التسيير وعلوم تجارية، فرع علوم التسيير، مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بولصوف، ميلة، 2011- 2015، ص 62 .

2 -**تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية:**

وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعها الدول لرفع مستويات التشغيل وذلك من خلال تشجيع الاستثمار الخاص وحتى تكون القروض مستحقة للمستثمر بواسطة سعر الفائدة منخفض وخلال مدة طويلة حيث تحدد الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المنخفضة الدولة لصالح البنوك المقرضة هذا الفرق هو الإنفاق الذي تتحمله الدولة لجدب وتوسيع الاستثمار وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك وتراجع البطالة.[1]

3 -**الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي:**

للبحث والتطور التكنولوجي اثر إيجابي على زيادة الإنتاج ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات، وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات ومنه رفع مستويات التشغيل.[2]

وعليه فإن اثر الإنفاق الحكومي على التشغيل من خلال الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أموال هي أهم أنواع الإنفاق الحكومي أثرا على حجم التوظيف، ويؤثر الإنفاق الحكومي على التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابت يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف أو التشغيل.

ويمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة أو التشغيل ورفعه سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقيته ودوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، أو عن طريق المشروعات العامة، أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة والتشغيل. [3]

المطلب الثاني: تأثير سياسة الإيرادات العامة على مستوى التشغيل:

تتجلى آثار السياسة الإيرادات العامة على مستوى التشغيل من خلال الحوافز الضريبية التي تأثر على اختيارات أصحاب المشاريع والمستثمرين أو عندما نتائج بعض الفرص الاستثمارية خسائر مؤكدة أو محتملة، أو عندما تكون نتائج الاستثمارات منخفضة العائد الخاص مرتفعة العائد الاجتماعي، وتزيد أهميتها في الدول النامية بحيث يكون النظام السوق غير فعال نظرا لتدخل الدولة في تحديد أسعار أغلب السلع وعوامل الإنتاج، وفيما يلي يتم دراسة الآثار الاقتصادية المحتملة لكل شكل من الحوافز الضريبية:

1) **المعاملة الضريبية للخسائر:**

هي معاملة مهمة في الحد من الآثار السلبية للضريبة بمختلف أنواعها ولتشجيع الاستثمار الخاصة ومنه رفع معدلات ومستويات التشغيل، فالفرص الاستثمارية التي تخفض نتائجها لمعدلات الضرائب العالية يمكن

---

[1] بلغيت وردة، مرجع سبق ذكره، ص 63 .

[2] بلغيت وردة، نفس المرجع السابق، ص 63.

[3] بلغيت وردة، مرجع سبق ذكره، ص 64 .

أن تترتب عنها آثار سلبية، لذلك يجب أن يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بخصم كامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية عن طريق ترحيلها ليعتبر ذلك حافزا ضريبيا على فرار الاستثمار.[1]

كما نجد أيضا :

2) **الإجازة الضريبية** : يقصد بها منح المشروعات إعفاء ضريبي لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، ولهدف منها إنشاء فرص عمل جديدة للبطالين، بحيث تشجع معظم الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إعطاء إعفاءات ضريبية لعدد من السنوات في بداية حياة المشروع وتختلف هذه الإجازة من تشريع ضريبي إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى.

وتساهم الإجازة عن طريق المشروعات الأجنبية في رفع مستوى التشغيل. [2]

3) معونات الاستثمار : بمكن استخدامها كأحد أدوات التحفيز الضريبي لتشجيع التشغيل في الأنشطة المرغوبة من خلال تعويض المستثمر عن الخسائر التي يحققها، أو زيادة معدلات الأرباح الصافية التي يمكن أن يحصل عليها، ويوجد نوعين رئيسيين لمعونات الاستثمار هما: طريقة إعادة تقويم الأصول أو منح الاستثمار، ويتم ذلك عن طريق إعادة تقويم الأصول وتصحيح أرصدة حسابات الاستهلاك المحسوبة على أساس التكلفة أخدا بعين الاعتبار أثر ارتفاع الأسعار ويتم التصحيح بخصم الاستهلاك من الإيراد للمشروع للتوصل إلى وعاء الضريبة.

– منح الاستثمار وهي بمثابة إعانة يحصل عليها المستثمر حينما تخضع أرباحه المحققة للضريبة.[3]

4) الإهتلاك المعجل : يقصد به جميع الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكاليف التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حيازتها الإنتاجية المقدرة، ويتميز هذا الحافز الضريبي بالمرونة حيث لمكن كل دولة من صياغته وفقا لظروفها وأهدافها الخاصة، ولقد أثبتت الدول التي لجأت إليه تفوقه على كافة الحوافز الضريبية الأخرى، وعظم فعاليته وقدرته على مضاعفة أحجام الاستثمار في المجالات المرغوبة ومنه مضاعفة فرص التشغيل.[4]

المطلب الثالث: تأثير سياسة العجز الموازني على مستوى التشغيل

لقد ظهر بعض الكلاسيكيين الذين كانوا ينادوني ضرورة توازن الميزانية العامة مفكرون منهم كينز الذين لم يستوعبوا فكرة ضرورة توازن الميزانية وارتئوا إلى أن العجز ليس وضعية سيئة بل هو وضعية يمكن للدولة الاستفادة منها لتحقيق أهدافها إذ يعبر عجز الموازنة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة وهو سمة تتميز معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية وقد يكون ذلك غير مقصود إذ

---

[1] يونس الطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي متعارف، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 91- 92

[2] يونس البطريق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 65

[3] بلغيت وردة، مرجع سبق ذكره، ص 65

[4] بلغيت وردة، نفس المرجع السابق، ص 56.

أن زيادة الإنفاق العام من قبل الدولة بشكل مقصود يكون لغرض توسعي ولن يحقق أهدافه إلا إذا كان باستخدام طريقة التمويل بالعجز أي إحداث عجز في الميزانية العامة بمعنى أن تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات وتستخدم هذه النفقات الزائدة لتحقيق أهداف الدولة كتمويل المشاريع والاستثمارات وإنشاء برامج ومخططات تساعد وتساهم في رفع مستوى التشغيل ذلك أن ارتفاع الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط والعمالة ويسمح الاستثمار برفع الإنتاج والدخل كما أن زيادة هذه النفقات قد يكون بغرض التأثير على قدرة الأفراد على العمل وذلك من خلال رفع الكفاءة والأهلية المهنية ومنه يكون الغرض من إحداث عجز مخطط في الميزانية العامة بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية ومنه الرفع من مستوى التشغيل.[1]

[1] بن عزة محمد ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2014- 2015، ص186.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسة المالية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل تعرفنا على مفهوم السياسة المالية ومختلف تطوراتها بحيث كانت في المجتمعات القديمة لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمجرد ظهور الفكر الكلاسيكي أصبح هناك تقييد لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتميزت كذلك السياسة المالية بالحيادية، وفي سنة 1929 وما صاحبها من أزمة الكساد الكبير ظهر التيار الكينزي بقيادة جون مينارد كينز والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا للدور الكبير الذي تلعبه السياسة المالية في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

وللسياسة المالية أدوات تستعملها الدولة من أجل تدخلها في تقليص البطالة والحد منها والمتمثلة في: الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والهدف من هذه الأدوات هو التأثير على سوق العمل لما تطرقنا لمعالجة السياسة المالية لظاهرة البطالة بانتهاج السياسات التالية:

- سياسة النفقات العامة؛
- سياسة الإيرادات العامة؛
- سياسة العجز الموازني.

ومن النتائج المتوصل إليها:

تعالج الدولة البطالة بواسطة سياسة النفقات العامة عن طريق: الإنفاق على البنية التحتية، تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية، الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي.

تعالج الدولة البطالة بواسطة سياسة الإيرادات العامة عن طريق المعالجة الضريبية للخسائر، الإجازة الضريبية، معونات الاستثمار، الإهتلاك المعجل.

تعالج الدولة البطالة عن طريق سياسة العجز الموازني، وان العجز ليس وضعية سيئة بل وضعية يمكن للدولة الاستفادة منها وقد يكون العجز نتيجة إرادة عمومية أو يكون غير مقصود.

الفصل الثالث
دور أدوات السياسة
المالية في
التخفيف من البطالة في الجزائر(2000-2018)

تمهيد:

لقد عانى الاقتصاد الجزائري في القرن الماضي من عدة إختلالات اقتصادية مترتبة على عدة عوامل منها التخلف الاقتصادي الذي عانى منه نتيجة المخلفات الاستعمارية لذلك اتبعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة سياسات اقتصادية من اجل إصلاح الوضع الاقتصادي، وآخر هذه السياسات المتبعة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر بعد الصدمة النفطية سنة 1986 ولبتي أدت إلى انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

وفي خضم هذا التحول ومع بداية الألفية الثالثة، قامت الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير في مجالات التشغيل والإصلاحات الهيكلية، والاستثمار من أجل القضاء على البطالة أين اتبعت سياسة اقتصادية تعرف سياسة الإنعاش الاقتصادي، التي كانت تحاول من خلالها التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا بسبب زيادة إيراداتها نتيجة الارتفاع في أسعار المحروقات لهذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على دور السياسة المالية في تقليص البطالة.

وانطلاقا مما سبق قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر (2000- 2018) .

المبحث الثاني: السياسة المالية المنتهجة في الجزائر (2000- 2018) .

المبحث الثالث: أثر السياسة المالية على البطالة (2000- 2018) .

المبحث الأول: واقع التشغيل والبطالة في الجزائر (2000- 2018)

المطلب الأول: الجهود المبذولة من طرف الدولة للقضاء على البطالة (2000- 2018)

سوف نتناول بالدراسة والتحليل في هذا المطلب:

أولا: سياسة التشغيل في الجزائر

ثانيا: معدلات البطالة في الجزائر (2000- 2018).

من خلال هذا المطلب يمكن التعرف على سياسة التشغيل الحالية التي تنتهجها الجزائر وانعكاساتها وفعالياتها في التقليل من مستوى البطالة في الجزائر خلال الفترة 2012- 2017.

1) سياسة التشغيل في الجزائر:

إبتداءا من الفاتح جوان 2008، وطبقا لتوجيهات رئيس الجمهورية تم إعداد وتنفيذ مخطط من أجل ترقية التشغيل ومحاربة البطالة حيث يشكل هذا المخطط أساس السياسة الوطنية لترقية التشغيل ويكرس رؤية الحكومة فيما يخص إشكالية التشغيل ومحاربة البطالة، وهي رؤية تتميز عن المقاربات المعتمدة آنفا في مجال سياسة التشغيل بالنظر إلى أخذها بعين الاعتبار الجوانب الجزئية والكلية للاقتصاد معا ومختلف العوامل المؤثرة على التشغيل وكذا مساهمة الفاعلين والشركاء في هذا المجال وضرورة بروز مرفق عمومي للتشغيل يكون ناجعا، وأخيرا ضرورة العمل على التنسيق مابين القطاعات من أجل تنشيط سوق العمل.

ويشكل مخطط العمل هذا بعيدا عن كونه مجرد تدابير، ردا داعما للمقاربة الاقتصادية وذلك من اجل تعزيز إحداث مناصب شغل، وتحسين قابلية تشغيل طالبي الشغل وتفعيل الوساطة.

والأهداف المتوخاة من السياسة الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة متعددة وتهدف إلى محاربة البطالة بمقاربة اقتصادية، ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى المتوسط والقصير، تطوير روح المقاولاتية، تحسين وتوطيد الوساطة في سوق العمل، دعم الاستثمار المولد للتشغيل، تدعيم ترقية تشغيل الشباب، تخفيض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة ...[1]

ويرتكز مخطط العمل الذي يشرع في تطبيقه من أجل بلوغ هذه الأهداف، على سبع محاور رئيسية وهي: دعم الاستثمارات في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل، ترقية التكوين التأهيلي من أجل تسهيل عملية الإدماج في عالم الشغل، ترقية سياسة تحفيزية لخلق مناصب الشغل بفائدة المؤسسات في تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، ترقية تشغيل الشباب، إنشاء وتنصيب هياكل التنسيق المشترك بين القطاعات، متابعة ومراقبة وتقييم آليات تسيير سوق العمل.

ويتطلب بلوغ الأهداف المسطرة من خلال مخطط العمل المتعلق بخلق مناصب الشغل ومحاربة البطالة. وتقوم سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين: ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية وترقية دعم الشغل المأجور.

[1] السيد الطيب لوح، وزير العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي، افتتاحية نشرة مفتشيه العمل، رقم 24، سبتمبر 2013، ص 03.

أ- ترقية التشغيل عن طريق المبادرات المقاولاتية:

يستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي، أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم ودور الدولة هنا هو دور الداعم والمرافق، وتجسيدا لذلك تم إنشاء وكالات وصناديق لهذاالغرض وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر،الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
وبغرض تفعيل ودعم أهداف هذه الهياكل وكذا تشجيع إنشاء المؤسسات تم اعتماد تدابير مالية تحفيزية للشباب المقاول متضمنة في قوانين المالية السنوية...

ب- ترقية دعم الشغل المأجور:

بمقابل الشباب اللذين لديهم رغبة واستعدادا لإنشاء مؤسساتهم، هناك شباب يبحثون عن عمل مأجور ومن أجل مساعدة هؤلاء ومرافقتهم في بحثهم هذا تم اعتماد مجموعة من الآليات والتدابير: الوكالة الوطنية للتشغيل، مديرية التشغيل بالولايات، وكالة التنمية الاجتماعية، التشغيل المأجور بمبادرة محلية، أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة، عقود ما قبل التشغيل، والذي تم تطويره في صيغة تدبير جهاز المساعدة على نشاط الإدماج المهني[1].

ج- دور الاستثمارات العامة في النمو الاقتصادي والتشغيل:

تلعب الاستثمارات العمومية والخاصة في كفاءة المجالات دورا هاما في النمو الاقتصادي ومن تم التأثير على باقي المؤشرات خاصة التشغيل والبطالة، فهناك ارتباط وثيقتين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث يمثلان معا حلقة مهمة فأي إستراتيجية تستهدف الحد من مشكلة البطالة المرتفعة والمستمرة.
وبالنظر إلى ضعف الاستثمارات الخاصة فيبعض القطاعات وانعداما في قطاعات أخرى فرض على السلطات العمومية تبني برامج استثمارات عامة كان من بين أهدافها رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر، تحليل وتقييم، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات البحوث العربية، لبنان، العددان 61- 62، 2013، ص .139، 140.

فالاستثمار المباشر الذي يقوم به القطاع العام يلعب دورا مهما في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال توفير رؤوس أموال للمشاريع الاجتماعية والإستراتيجية والتي تكون ذات أهمية كبيرة سواء للمجتمع أو للاقتصاد خاصة في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها [1].

2) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000– 2018):

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك، فإنه ما إن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% في 1987 إلى 28% سنة 1995 ليصل إلى حدود 30% سنة 1999 ورغم محاولة الجزائر للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفعالية في الحد من تنامي هذه الظاهرة.

شهدت الفترة 2000– 2018 انخفاضا في معدلات البطالة والجدول التالي يبين ذلك.

[1] ريغي هشام، التحليل الاقتصادي وأسواق العمل، حالة القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2014– 2015، ص 243.

جدول رقم(1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)

السنوات	معدل البطالة
2000	5, 29
2001	3,27
2002	9,25
2003	7,23
2004	17,1
2005	4,15
2006	3,12
2007	8,13
2008	3,11
2009	2,10
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9,8
2014	6,10
2015	11.2
2016	9,9
2017	7,11
2018	7,11

المصدر:

- www.ons.dz الديوان الوطني للإحصاء على الموقع: تاريخ الزيارة يوم 16- 05- 2019 على الساعة 13:00
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2018، صندوق النقد العربي2018 عن الموقع http :www.amf.org.ae

شكل رقم(7) : يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2018)

سنوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 من خلال الشكل التالي:

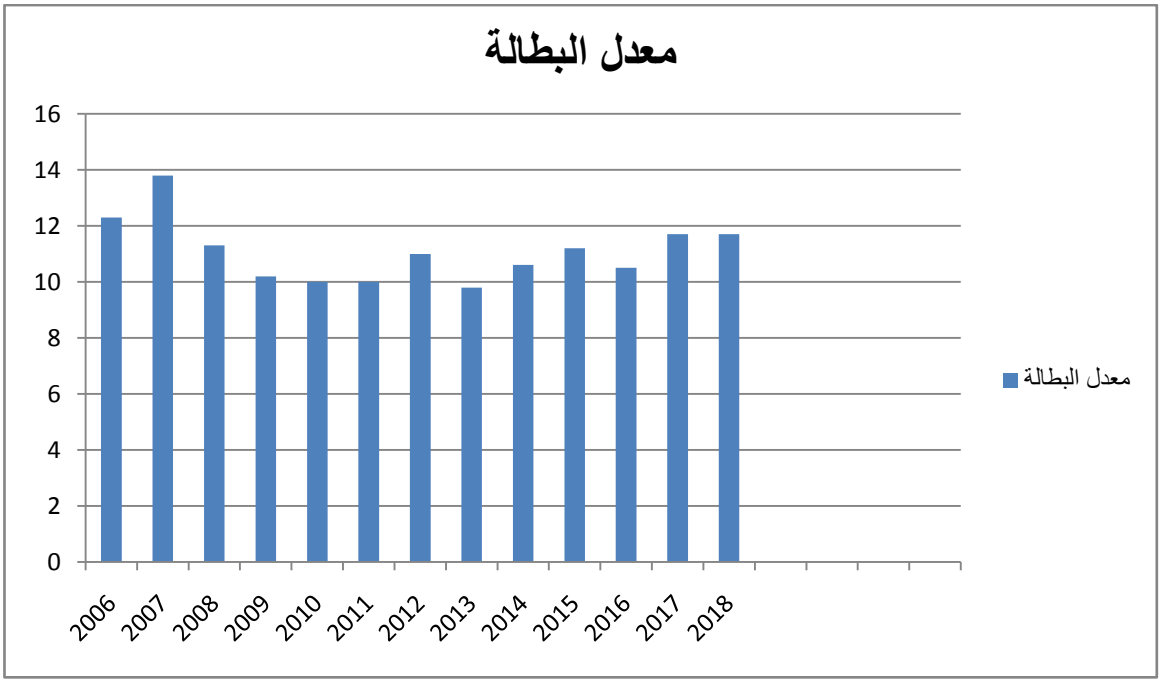

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(1)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة البطالة انخفضت مقارنة مع السنوات السابقة وهذا ما يؤكد خروج الجزائر من دائرة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي ساد الجزائر خلال الفترة السابقة إلا أنها خلال الفترة 2006- 2016 بقت في تدبدب مستمر ولكن بتغيرات طفيفة، حيث ارتفعت خلال فترة 2006-2007 بنسبة 1,50% إذ كانت 3, 12% سنة 2006 لتصل إلى 13,8% سنة 2007، لتبدأ في الانخفاض خلال الفترة 2007- 2011 حيث استقرت في سنتي 2010 و 2011 بنسبة 10% ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى نسبة 11% في سنة 2012، وبعدها عادت لتنخفض في سنتي 2013 وبداية 2014 إلى نسبة مستقرة قدرت ب 9,8%، لترتفع إلى نسبة 10,6% في أواخر سنة 2014 واستمرت في الارتفاع لتصل سنة 2015إلى 11,2% لتشهد في سنة 2016 انخفاض ثم ارتفاع على التوالي حيث انخفضت في بداية السنة إلى 9,9% مقارنة مع سنة 2015 لترتفع في آخر السنة إلى 10,5%.

إن تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة يعود إلى تحسن الوضعية الأمنية للجزائر، نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب والدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيخلق مناصب العمل.

المطلب الثاني: حجم القوى العاملة في الجزائر (2004- 2018)

1 تطور مؤشرات سوق العمل، التوزيع القطاعي للسكان المشتغلين (2004- 2018):

سوف نتعرض إلى تحليل سوق العمل كالآتي:

سنقوم بتوزيع السكان المشتغلين في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الدراسية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2): التوزيع القطاعي للسكان المشتغلين (2004- 2018) الوحدة : بالآلاف

القطاع / السنة	الزراعة العدد	الصناعة العدد	البناء والأشغال العمومية العدد	التجارة والخدمات العدد
2004	1617	1001	968	4153
2005	1381	1059	1212	4393
2006	1610	1264	1258	4738
2007	1171	1028	1524	4872
2008	1242	1194	1718	5318
2009	1136	1337	1886	5377
2010	1034	1367	1595	5603
2011	912	1335	1663	6260
2012	1141	1407	1791	6449
2013	1007	1329	1743	1743
2014	899	1290	1826	1826
2015	917	1377	1776	1776
2016	949	1414	1813	1813
2017	865	1465	1895	1895
2018	928	1501	1805	1805

Source :

- ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840

-URL : www.ONS.dz, le 25/05/2019

-ONS, activité emploi et chômage au 4éme trimestre 2013 ; N°653

الشكل رقم(8): يمثل التوزيع القطاعي للسكان المشتغلين (2004- 2018)

سنوضح توزيع السكان المشتغلين حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2018) كما يوضحه الشكل التالي:

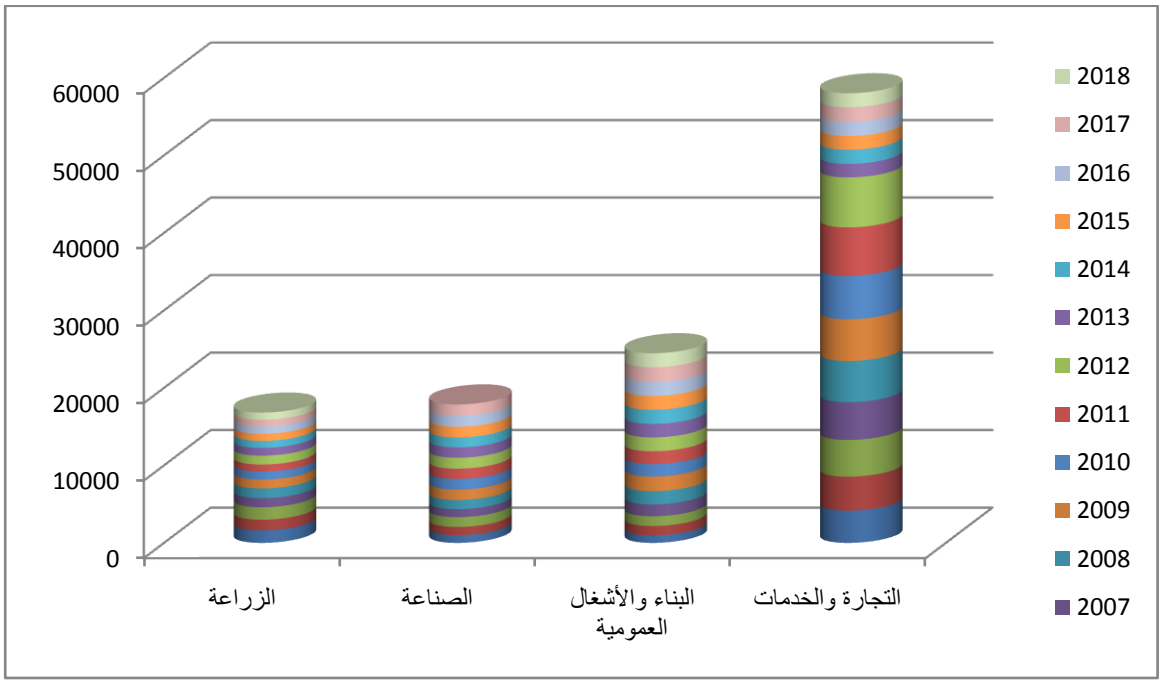

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم: (2)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن اليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تتركز في قطاع الخدمات يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (59,8 %)، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين، المرحلة الأولى: مرحلة النمو 2004-2013: حيث نلاحظ أن اليد العاملة في تزايد مستمر من بداية الفترة إلى إلى نهايتها.

وابتداء من سنة 2014 انخفضت بنسبة تغير 72,97%.

المرحلة الثانية (2014-2018): عرفت تفاوت وتدبدب، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية (16،6)والصناعة (13%)، وأخيرا القطاع الفلاحي (الزراعة)، حيث عرفت هذه القطاعات تفاوت وتدبدب خلال الفترة، ونلاحظ ارتفاع محسوس وطفيف في سنة 2013 بنسبة تغير 25% مقارنة بـ 2012.

2- بعض مؤشرات العمل في الجزائر حسب المتغيرات الديمغرافية

أ- حسب الجنس

الجدول رقم.(3) المؤشرات الديمغرافية حسب الجنس **الوحدة: بالآلاف**

الجنس	الحالة		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المجال	النشطون	العدد	**7810**	**8069**	**8360**	**8319**	**8585**	**8777**	**8990**	**8777**	**92,81**	**9689**
		معدل النشاط%	69,1	96,2	96,9	67,8	69	68,7	68,9	65,3	67,8	69,5
	المشتغلون	العدد	6439	6870	7372	7247	7717	8025	8261	8038	8393	8885
		معدل العمالة %	57	58,9	61,6	59,1	62	62,8	63,3	59,8	61,3	63,7
	البطالون	العدد	1370	119	988	1072	868	752	729	738	888	804
		معدل البطالة	17,5	14,9	11,8	12,8	10,1	8,6	8,1	8,4	9,6	8,3
النساء	النشطون	العدد	1660	1423	1749	1654	1730	1767	1822	1885	2142	2275
		معدل النشاط	14,9	12,4	14,8	13,6	14,1	13,9	14,2	14,2	15,8	16,6
	المشتغلون	العدد بالآلاف	1359	1174	1497	1347	1428	1447	1447	1561	1778	1904
		معدل العمالة %	12,2	10,2	12,6	11,1	11,6	11,4	11,5	11,8	13,1	13,9
	البطالون	العدد	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371
		معدل البطالة	18,1	17,5	14,4	18,3	17,4	18,1	19,2	17,2	17	16,3

2014		2015	2016		2017		2018	
أفريل	سبتمبر	سبتمبر	أفريل	سبتمبر	أفريل	سبتمبر	أفريل	سبتمبر
9429	9376	9614	9623	9725	9753	2819	9973	10028
66,3	66,2	66,8	66	66	66,3	66,3	66,7	66,7
8603	8517	8660	8833	9933	8764	8893	9073	9040
60,5	60,1	60,2	60,9	61,2	59,5	60,0	60,7	60,7
825	859	954	790	792	989	926	900	988
8,8	9,2	9,9	8,2	8,1	10,1	9,4	9,0	9,9
2288	2078	2317	2470	2392	2524	2479	2453	2435
16,3	14,9	16,4	17,3	16,6	17,4	17	16,6	16,4
1962	1722	1934	2062	1912	2005	1965	1975	1961
16,9	12,3	13,6	14,4	13,3	13,8	13,5	13,4	13,2
325	355	384	408	479	518	513	478	474
14,2	17,1	16,6	16,5	20,0	20,5	20,7	19,5	19,4

Source :

- ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840
- ONS, activité emploi et chômage au 4éme trimestre 2013 ; N°653 URL : www.ONS.dz, le 26/05/2019
- URL : www.ONS.dz, le 26/05/2019

نلاحظ من خلال الجدول أن المشتغلون رجال خلال الفترة يمكن تقسيمهم إلى ثلاث مراحل:
المرحلة الأولى(2004–2005): عرفت تزايد سنة 2005 بنسبة تغير 8,27% مقارنة بـ 2004.
وخلال الفترة (2006–2008): عرفت استقرار حوالي 7000 مليار.
ثم عاودت الارتفاع ابتداءا من سنة 2009 إلى غاية 2013، حيث قدر التغير في 2009 99 ,3% ثم استقرت ابتداءا من سنة 2009 إلى غاية سبتمبر 2017 حوالي 8000 الوحدة بالألف، تم ارتفعت في 2018 بنسبة تغير 2%.

وبلغ عدد النساء الناشطات تعدي 2 مليون (2275000) أي 19% من إجمالي السكان الناشطين اقتصاديا حسب المكتب الدولي للعمل خلال شهر سبتمبر 2013 ووجود تباينات وتذبذبات معتبرة، ونلاحظ ارتفاع نسبة نشاط الذكور مقارنة بنسبة نشاط الإناث، كما نلاحظ انخفاض نسبة البطالة على المستوى الوطني لدى الجنسين مقارنة بسبتمبر 2012 ، إلا أن الانخفاض كان أكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث، كما نلاحظ أن نسبة البطالة لدى الإناث تستمر بالانخفاض المسجل منذ سنة 2011 حيث تراجعت من 19,2 إلى 17،2 أي بتغير 10%، ثم إلى 17% خلال 2012 لتصل إلى 16,3 خلال 2013.

قدر عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2435000 أي 19،5% من إجمالي السكان الناشطين حسب المكتب الدولي للعمل خلال سبتمبر 2018، أما نسبة العمالة فقد قدرت ب 36,8 % على المستوى الوطني، بالغة بذلك 60,1% لدى الذكور و 13,2% لدى الإناث خلال نفس الفترة وبالاعتماد على نفس المصدر.

3-مؤشرات سوق العمل حسب القطاع القانوني (2004-2018)

سنحاول عرض مؤشرات سوق العمل حسب معيار القطاع القانوني لفترة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح مؤشرات سوق العمل حسب القطاع القانوني (عام وخاص)

(2004-2018) **الوحدة. بالآلاف**

القطاع القانوني / السنوات	عام	خاص	نمو العمالة في القطاع العام بـ%	نمو العمالة في القطاع الخاص بـ%
2004	2678	5121	10,7	
2005	2964	5080	10,7	-0,8
2006	2746	6123	7,4	20,5
2007	2987	5607	8,8	-8,4
2009	3235	6238	7 ,2	4,0
2010	3346	6396	3,4	2,4
2011	3843	5756	14,9	-9,9
2012	4354	5816	13,3	1,0
2013	4440	6349	2,0	9,2
2014	4338	4338	-	-
2015	4455	4455	-	-
2016	4563	4563	-	-
2017	4355	4355	-	-
	4153	4153	-	-
2018	4088	4088	-	-
	4090	4090	-	-

Source

- ONS, activité emploi et chômage au 4éme trimestre 2013 ; N°653 URL : www.ONS.dz, le 27/05/2019

-ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840

2013 ; N°653

-URL : www.ONS.dz, le 27/05/2019

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن العمالة في تزايد في القطاع العام خلال فترة الدراسة (2004-2018) وأن نمو العمالة في هذا القطاع سالبة سنة 2006 قدرت بـ 7,4%، على خلاف السنوات الباقية التي تظهر نسبة نمو موجبة حيث ارتفعت سنة 2006 إلى 8,8% ثم انخفضت وتناقصت خلال الفترة 2007-2009 والتي عاودت الانخفاض سنة 2011 ثم ارتفعت سنة 2011 بزيادة تقدر بـ 3,38%.

أما القطاع الخاص يشغل 58,8 % من المشتغلين مسجلا ارتفاعا مقارنا بسبتمبر من سنة 2012 حسب نتائج المسح سبتمبر 2018، كما نلاحظ أن العمالة في القطاع الخاص متفاوتة ومتدبدبة تتمحور حوالي 5000 و6000 خلال الفترة 2004 إلى غاية 2013 ثم انخفضت في الفترة (2014-2018). كما تميزت فترة سبتمبر 2018 بارتفاع في حجم العمالة مقارنة بأفريل من نفس السنة قدرت بنسبة تغير 0,04 %.

ب- مؤشرات سوق العمل في الجزائر حسب الوضعية المهنية:

سنحاول مؤشرات سوق العمل في الجزائر حسب الوضعية المهنية في الجزائر من حيث المستخدمون المشتغلون والأجراء الدائمون والأجراء غير الدائمون والمتربصون المستفيدون من مساعدات عائلية.

جدول رقم (5): الوضعية المهنية (2004-2018) **الوحدة: بالآلاف**

الوضعية المهنية / السنة	المستخدمون وأصحاب المهن الحرة	أجراء دائمون	أجراء غير دائمون متربصون	المستفيدون من مساعدات عائلية
2004	2472	2902	1785	640
2005	2183	3076	2203	582
2006	2846	2901	2430	692
2007	2516	2909	2680	489
2008	2655	3198	2815	477
2009	2762	3136	3101	473
2010	2847	3208	3250	404
2011	2963	3456	2978	202
2012	2882	3675	3396	217
2013	3117	3878	3562	231
2014	3116	3785	3508	156
2015	3042	4542	2855	155
2016	3108	4473	3122	192
2017	3076	4290	3224	179
2018	3162	4239	3456	192

Source :

- ONS, activité emploi et chômage au 4éme trimestre 2013 ; N°653 URL : www.ONS.dz, le 27/05/2019

-ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840

2013 ; N°653

-URL : www.ONS.dz, le 27/05/2019

شكل رقم (9): يوضح الوضعية المهنية (2004-2018)

والشكل التالي يوضح الوضعية المهنية (2004-2018) في الجزائر:

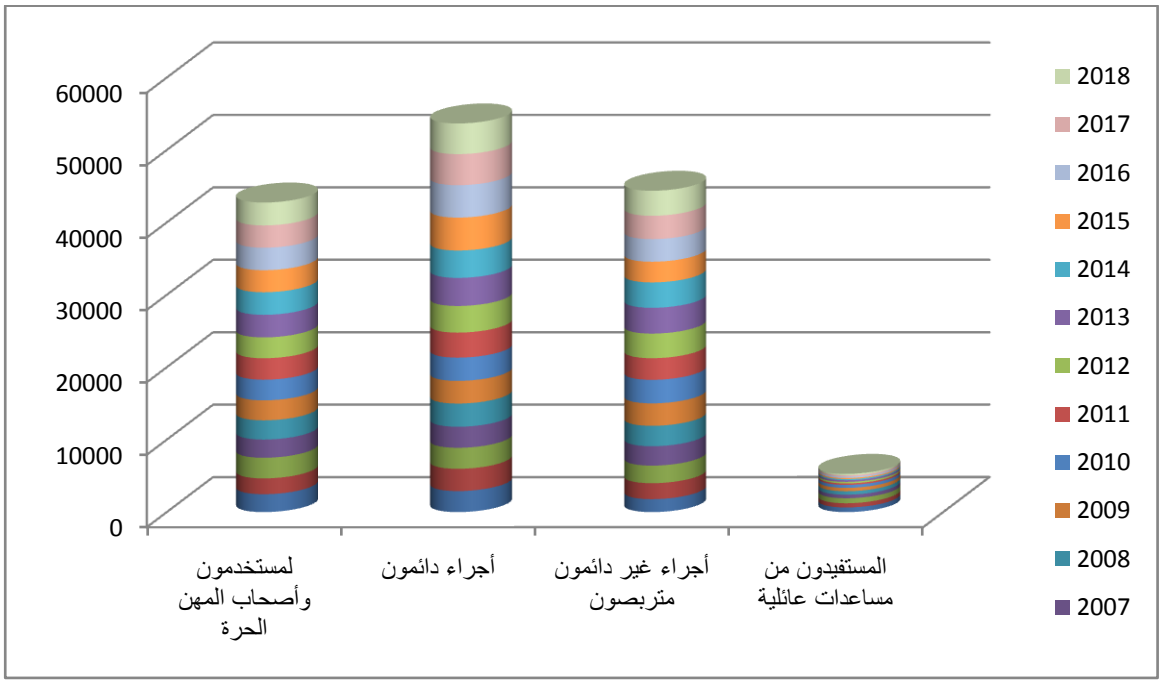

المصدر. من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(5).

نلاحظ من خلال الجدول أن المستخدمون وأصحاب المهن الحرة خلال الدراسة قدرت بحوالي 2000 مليار خلال الفترة 2004-2012 ثم ارتفعت إلى 3117 خلال سنة 2013، ثم انخفضت في 2014 (9,78%) وارتفعت خلال الفترة الباقية من سنة 2015- 2018.

حيث سجلت العمالة غير الأجيرة فائضا بلغ 8,2 % مقارنة بـ 2012، بعد المسجل خلال 2012، كما عرف عدد الأجراء الدائمون ارتفاعا بلغ 5,52%، وحسب نتائج المسح أن ثلثي اليد العاملة هم أجزاء أي ما يعادل (69%) مع تراجع نسبي لصالح المستخدمين وأصحاب المهن الحرة، ويمثل الاجراء الدائمون 35,90 % والأجراء غير الدائمون 33 %خلال سنة 2013 (المكتب الدولي للعمل).

أما في سنة 2018 فنلاحظ تراجع في حجم الأجراء الدائمون بنسبة 1,29% من نفس السنة، بينما سجل الأجراء غير الدائمون تراجعا أكبر بلغ 6,74%.

أما المستفيدون من مساعدات عائلية فقد عرفوا تفاوت خلال الفترة.

ج- مؤشرات سوق العمل في الجزائر حسب الفئات العمرية:

يمكن توزيع السكان النشطين أي حجم القوى العاملة حسب مؤشر الفئات العمرية من مجموع النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(6): توزيع السكان النشطين من مجموع النشاطات الاقتصادية حسب الفئات العمرية والجنس سبتمبر 2018

الوحدة. مليار دينار جزائري

الفئات العمرية	السكان النشطين بالمليار			مجموع النشاط الاقتصادي بـ(%)		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
15-19 سنة	352	33	385	21,1	2,1	11,9
20-24 سنة	1084	255	1339	62,5	15,2	39,3
25- 29 سنة	1588	581	2169	86,1	33,8	60,8
30- 34 سنة	1603	457	2061	92,0	23,7	56,8
35- 39 سنة	1413	387	1800	92,0	23,7	56,8
40- 44 سنة	1198	284	1482	90,8	21,2	55,8
45- 49 سنة	1045	209	1253	90,6	16,9	52,5
50- 54 سنة	852	136	988	78,8	12,2	45,1
55- 59 سنة	564	62	625	58,3	7,2	34,3
60 سنة فما فوق	329	31	360	16,5	1,5	9,0
المجموع	10028	2435	12463	66,7	16,4	41,7

Source : ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840

2013 ; N°653

-URL : www.ONS.dz, le 15/05/2019

.

نلاحظ من خلال الجدول أن السكان النشطين في زيادة لدى الفئات العمرية حتى فئة العمر 30-34 ثم بدأ في الانخفاض ابتداء من فئة العمر 35-40 إلى غاية فئة من 60 فما فوق أي أن السكان النشطين يتزايدون في سن الشباب ثم يتراجع نشاطهم ابتداءا من سن 40 إلى ما فوق 60 سنة.

د- توزيع حجم البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها (سبتمبر 2018)

إن توزيع البطالين حسب المستوى التعليمي المقصود به (دون مستوى ابتدائي، متوسط، ثانوي، تعليم عالي، حسب الشهادة المؤهل، أما بدون شهادة أو شهادة مركز التكوين المهني أو شهادة التعليم العالي كما يوضح الجدول الموالي:

جدول رقم (7): السكان البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها والجنس بالمليار سبتمبر 2018.

الوحدة.مليار دج.

العدد / المستوى التعليمي	إناث			ذكور		
بدون مستوى	19	2,0	5	1,0	24	1,7
ابتدائي	111	11,3	11	2,4	123	8,4
متوسط	487	49,3	66	14,0	553	37,8
ثانوي	214	21,7	109	23,0	323	22,1
تعليم عالي	156	15,8	282	59,6	439	30,0
الشهادة المتحصل عليها						
بدون شهادة	573	58,0	95	20,1	668	45,7
شهادة التكوين المهني	275	27,8	111	23,4	386	26,4
شهادة التعليم العالي	140	14,2	268	56,5	408	27,9
المجموع	988	100,0	474	100,0	1462	100,0

Source : ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840 2013 ; N°653, URL : www.ONS.dz, le 20/05/2019

شكل رقم (10): يوضح السكان البطالين حسب المستوى التعليمي والشهادة المتحصل عليها والجنس بالمليار سبتمبر 2018.

والشكل التالي يوضح السكان البطالين حسب الجنس في الجزائر خلال شهر سبتمبر 2018

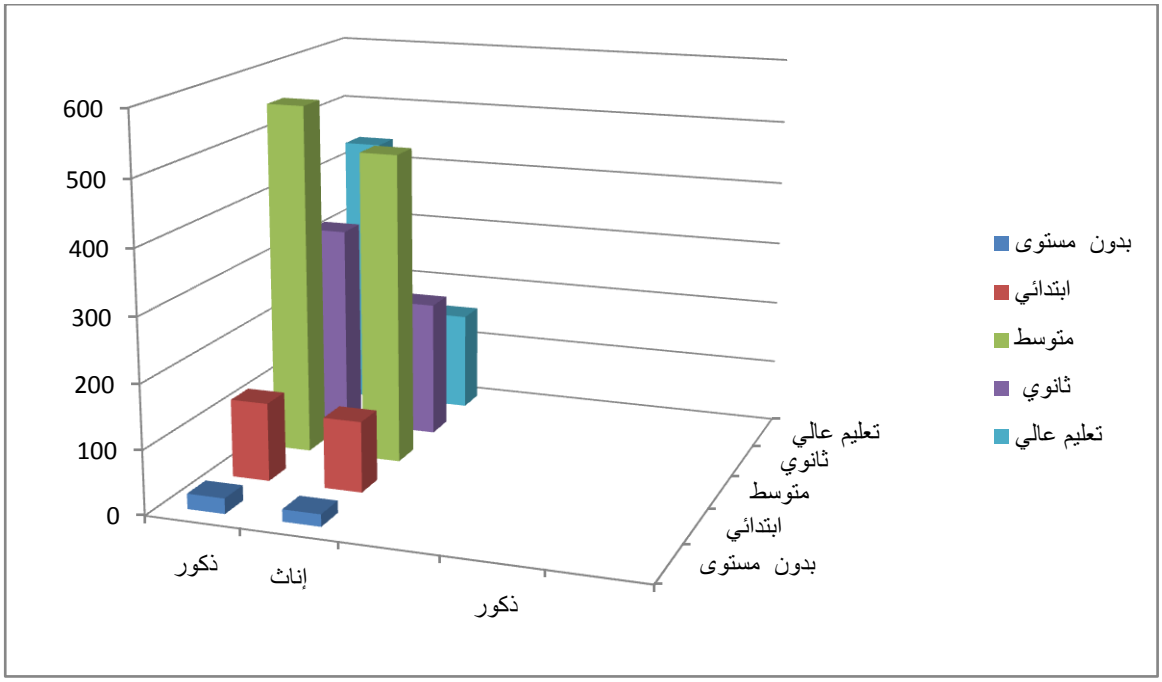

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(6)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن نسبة الإناث في تزايد من المستوى المنعدم إلى مستوى التعليم العالي، وأن مستوى التعليم العالي يمثل أكبر نسبة، أما الذكور فمستوى المتوسط يمثل أكبر سنة وأغلبهم يوجهون إلى مراكز التكوين بعد التعليم المتوسط عكس البنات لديهم نسبة عالية من شهادة التعليم العالي

4-التشغيل والبطالة حسب إحصائية سبتمبر 2018:

يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 12463000 شخصا مقارنة بأفريل 2018، و165000 مقارنة بسبتمبر 2017؛
- بلغ عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2435000 أي 19،5% من إجمالي السكان الناشطين؛

- بلغت نسبة النشاط الاقتصادي للسكان البالغين 15 سنة فأكثر 417 % وطنيا مع تسجيل تراجع بعشرين (0,2 نقطة) مقارنة بأفريل من نفس السنة، وبلغت ذات النسبة 66,7% لدى الذكور و16,4 لدى الإناث؛
- تميز سوق العمل خلال هذه الفترة بارتفاع طفيف في حجم السكان الناشطين اقتصاديا مقارنة بأفريل 2018 بلغ 03%؛
- بلغ حجم السكان المشتغلين 11001000 وقدر حجم النساء المشتغلات بـ 1961000 وهو ما يعادل 17,8% من إجمالي السكان المشتغلين؛

ومن النتائج المتوصل إليها:

- تراجعا في حجم الفئة المشتغلة مقارنة بأفريل 2018 بلغ قدره 47000 ومن هذا الانخفاض القطاع الخاص أساسا؛
- قدرت نسبة العمالة بـ 36,8% على المستوى الوطني بالغة 60,1% لدى الذكور و 13,2 % لدى الإناث؛
- تميزت هذه الفترة بارتفاع في حجم العمل للحساب الخاص من مقارنة بافريل 2018؛
- تراجع في حجم الأجراء الدائمون بلغ 55000، بينما عرف الأجراء غير الدائمون وتراجعا أكبر بلغ 233000؛
- 16,1% من اليد العاملة تشتغل في قطاع البناء، 6,1 في التجارة، 15,8% في الإدارة العمومية دون القطاع الصحي والنشاط الاجتماعي، 11,7% في الصناعات التحويلية؛
- تباينت حسب الجنس حيث نلاحظ 76,9% من اليد العاملة النسوية متمركزة في قطاع الإدارة العمومية، الصحة والنشاط الاجتماعي والصناعات التحويلية؛[1]

المطلب الثالث: الآليات المعتمدة للتقليص البطالة في الجزائر

سعت الجزائر من أجل الرفع من مستويات التشغيل والتقليص من البطالة إلى خلق العديد من الهيئات والآليات لتحقيق هذا الغرض وسوف نحاول إبراز أهمها:

1 -الأجهزة والوكالات والهيئات

2 -الاستثمار المحلي والأجنبي كآلية للقضاء على البطالة

3 -مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والبطالة.

---

(1) : ONS, activité emploi et chômage en septembre 2018, N° : 840

2013 ; N°653

URL : www.ONS.dz, le 25/05/2019

1-**الأجهزة والوكالات والصناديق:** المعتمدة لتقليص البطالة في الجزائر

وتتمثل أهم هذه الآليات فيما يلي:

سنتطرق الى التوظيفات الكلاسيكية قبل في الجزائر خلال الفترة 2014-2016 كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (8): يوضح مجموع التوظيفات(2014-2016)

السنة	طلبات العمل المتاحة في نهاية الفترة	عروض العمل المسلمة	توظيفات دائمة	توظيفات مؤقتة	توظيفات كلاسيكية				توظيفات في إطار جهاز النشاطات المدمجة المهنية	المجموع العام
					مجموع التوظيفات الكلاسيكية الوكالة الوطنية للتشغيل	توظيفات مباشرة	توظيفات الهيئات الخاصة لتنصيب العمل	توظيفات في إطار عقود العمل المدعم	مجموع التوظيفات المنجزة	
2014	1232016	400734	25202	27981	304383	3892	10822	47262	366359	113417	479776
2015	1005506	441812	19204	318917	338121	2408	12859	39445	392833	95084	487917
2016	1037095	465901	10482	359662	370144	386	14046	35302	419878	68287	488165

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2014-2016 نشرة 2017

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع التوظيفات الكلاسيكية للوكالة الوطنية للتشغيل في تزايد من سنة 2014 إلى غاية 2016 حيث زادت سنة 2014 بـ 33738 موظف، وفي سنة 2016 زاد عدد الموظفين بـ 32023 موظف مقارنة سنة 2015.

وأن مجموع التوظيفات المنجزة زاد بعدد 26474 موظف سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وأن عدد الموظفين في تزايد حتى سنة 2016، حيث بلغ عدد الزيادة 27045 موظف، كما نلاحظ أن المجموع العام للتوظيف في تزايد من سنة 2014 إلى غاية 2016، حيث قدر عدد الزيادة في الموظفين سنة 2015، 8141 موظف وسنة 2016 بـ 248 موظف.

أ- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/ 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 حيث تعد الوكالة من أقدم الأجهزة ووضعت تحت إشراف رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وإن كان الهدف الرئيسي من إنشاء الوكالة يدخل في إطار سياسة التشغيل، وتعد هذه الوكالة متخصصة في تحويل المشاريع مهما كانت طبيعتها وذلك بقروض طويلة المدى وبفائدة محددة بغرض فتح مؤسسات جديدة مع مساهمة طالب القرض والبنك وحددت سن المستفيد ما بين 18-40 سنة. [1]

[1] بلغيت وردة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ب- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/ 14 في 22 جانفي 2004 كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطهم لحسابهم الخاص بتقديم الاستشارة والمتابعة وهي موجهة للبطالين الذين بلغوا 18 سنة ويمتلكون تأهيل أو معارف في نشاط معين. [1]

وسنوضح حصيلة المناصب حسب النشاط للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9): حصيلة المناصب المنشأة حسب قطاع النشاط وفقا لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2016.

سنة النشاط	قطاع النشاط							مجموع المناصب المنشأة	عدد الملفات الممولة
	فلاحة	صناعة صغيرة جدا	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة	صيد		
2005	1474	1898	125	300	198	-	-	4994	3329
2006	9603	16391	1020	2328	3989	-	-	33331	22221
2007	4025	9734	113	4811	6164	-	-	25847	17231
2008	10781	13785	4158	15931	18493	-	-	63148	42099
2009	18233	13706	6282	21169	31711	-	-	91101	60734
2010	12821	18351	5735	18763	22264	-	-	77934	51956
2011	24338	73022	12593	35656	15862	-	-	161417	107611
2012	33164	88902	24021	43916	29546	92	-	219641	146427
2013	19412	79239	16854	32719	17299		174	166053	110702
2014	18804	72608	14049	37416	31083	1664	691	176315	117543
2015	11246	54005	10746	25911	22428	1658	158	126152	84101
2016	3131	12248	3686	7197	5025	688	70	32045	21363

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتاريخ 15/06/2019 https://www.angem.dz le(عن الموقع)

نلاحظ من خلال الجدول أن مجموع المناصب المنشأة سنة 2006 زادت بـ 28337 منصب ثم انخفضت منه 2007 بـ (7484-منصب) ثم ارتفع سنتي 2008-2009 ثم انخفض سنتي 2010-2011 ثم ارتفع سنة 2012، ثم انخفضت سنة 2013 ثم ارتفعت سنة 2014 ب 10262 منصب ثم انخفضت

[1] بن باير الحبيب، بن كاملة محمد عبد العزيز، التشغيل في الجزائر، مدخل التطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل وٱلتنمية، عرض نتائج 2006-2010، الملتقى الوطني حول سياسات التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خير، بسكرة يومي 13-14 أفريل 2011، ص 149- 152.

سنة 2015 بـ (50163) ثم ارتفعت سنة 2016 بـ (49107) منصب، أي أن المناصب متذبذبة خلال الفترة (2005-2016).

ج- **صندوق التأمين على البطالة(CNAC)**: تم إنشاء الصندوق بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03/ 514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمرسوم التنفيذي رقم 02/ 04 المؤرخ في 03 جانفي 2004 ويعمل الصندوق على منح تعويضات في حالات التسريح والمساعدة في التكوين والبحث عن العمل، وتبرز أهمية هذا الصندوق في خلق مناصب الشغل في كونه يعتبر جهازا لدعم إنشاء مشاريع مصغرة من خلال تقديم تمويل من دون فائدة إضافة إلى قرض بنكي بضمان الصندوق في ظل شروط محددة تتعلق أساسا في حجم القرض ونسبة المساهمة الشخصية والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها المستفيد مع تقديم مجموعة من التحفيزات الضريبية ويستهدف العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة. [1]

جدول رقم (10): يوضح تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من 2014-2016

سنوضح تطور المشاريع الممولة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر خلال الفترة (2014-2016) كما في الجدول التالي:

سنة / عنوان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع	13	1901	2256	2574	2429	4221	7405	18490	34801	21412	18823	15449	8902
أثر الشغل	34	5155	6078	6943	5781	9574	15804	35953	59125	41786	42707	37921	21850

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بتاريخ 14/06/2019 www.mtss.gov.dz le(عن الموقع)

[1] بلغيت وردة، نفس المرجع السابق، ص 54

شكل رقم (11): يوضح تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من 2014-2016

سنوضح تطور المشاريع الممولة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في الجزائر خلال الفترة (2014-2016) كما في الشكل الموالي:

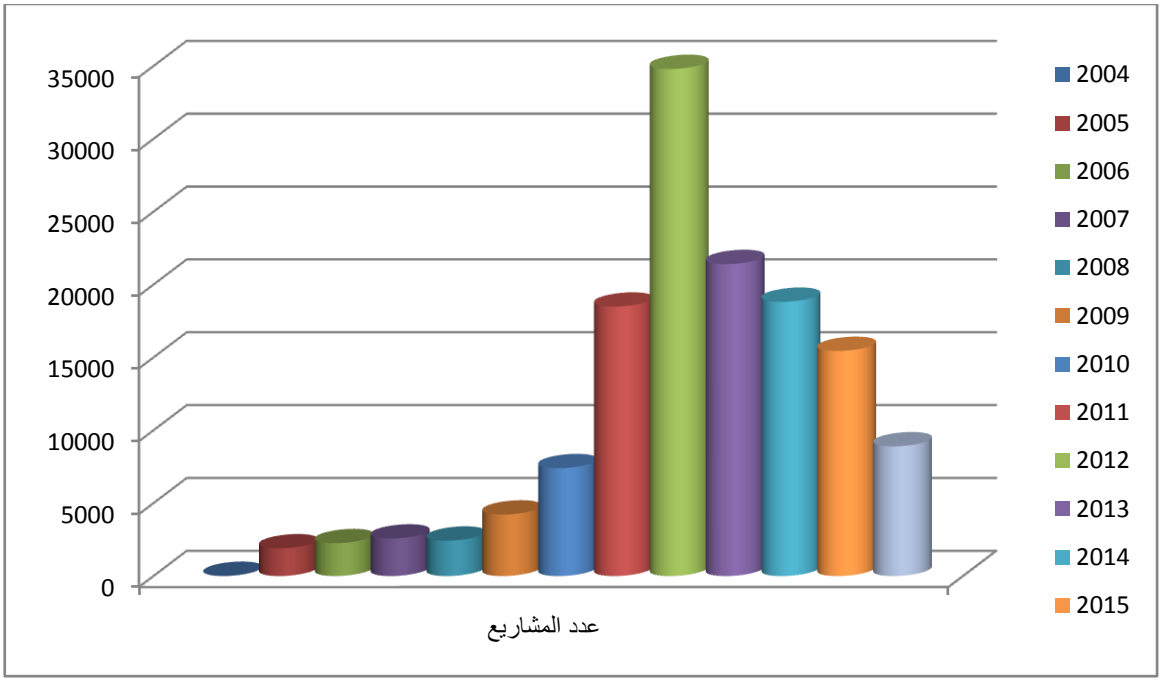

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(9).

نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في زيادة من سنة 2014 إلى غاية 2007 ، حيث زادت سنة 2005 بـ 1888 وسنة 2007 بـ 338 مشروع، ثم انخفضت سنة 2008 بـ 145 مشروع، ثم واصلت في الزيادة إلى 2012 ثم عاودت الانخفاض إلى غاية سنة 2016.

د-**الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)**: تم إنشائها في 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة "onamo" تقوم الوكالة بمعرفة وضعية سوق العمل وتقوم يمنح عقود مؤقتة لها عدة برامج تشغيل حاملي الشهادات من خلال برامج المساعدة على الإدماج المهني DAIP وهو برنامج يستفيد منه خريجو المعاهد والجامعات من عقود تشغيل مؤقتة[1] وهو برنامج مقسم حسب الفئة المستفيدة إلى:

[1] بلغيت وردة، نفس المرجع، ص 55.

- **عقد إدماج حاملي الشهادات (CID):** لفائدة خريجي الجامعات والمعاهد الوطنية ومراكز التكوين المهني بعقد مؤقت يتجدد سنويا.

- **عقود الإدماج المهني (CIP):** لفائدة طالبي العمل الحاصلين على مؤهل دراسي أو إلى ثالثة ثانوي أو شهادة تقني أو أي شهادة من مراكز التكوين المهني والمعاهد الوطنية بعقد يدوم سنة وقابل للتجديد.

- **عقد الورشات (CFI):** يصالح طالبي العمل الحامل على مؤهل اقل من أولى ثانوي يستفيد من عقد عمل ورشة .

جدول رقم (11): تطور المشاريع الممولة وأثر الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANEME.

سنة / عنوان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع الممولة	10359	7279	7087	5664	6691	10549	8645	8102	10634	20848
أثر الشغل	28735	20152	19631	14771	19077	30376	24500	22685	31418	57812

سنة / عنوان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع الممولة	22641	42832	65812	43039	40856	23676	11262
أثر الشغل	60132	92682	129203	96233	93140	51570	22766

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعيwiki <.http://ar.m.wikipedia.org

نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة انخفضت سنة 2001 بـ 3080–مشروع ثم واصلت الانخفاض إلى غاية سنة 2004 ثم ارتفعت 2005 بـ 3858 مشروع، ثم انخفضت سنتي 2006–2007 على التوالي، ثم ارتفعت سنة 2008 بـ 2532 مشروع وواصلت الزيادة إلى غاية 2002 ثم انخفضت 2003 بـ 22773 مشروع، ثم واصلت الانخفاض إلى غاية سنة 2016 بـ 8,0% و6,0% على التوالي ثم انخفضت في أفريل 2016 بـ 3,1% ثم ارتفعت في سبتمبر 2016 بـ 0,6%، وأن نسبة التشغيل متذبذبة تتراوح بين حوالي 26 % و27%.

وبالإضافة على هذه الآليات يمكن إضافة آليات أخرى كما يلي:[1]

هـ- **برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية** : هو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجهة لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما

[1] بلغيت وردة، مرجع سبق ذكره، ص55.

بين 19 إلى 30 سنة في شكل ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية.

و- **برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة** : يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة ووقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية المحرومة التي مستها البطالة أكثر.

الجدول (12): توزيع التشغيلات المدمجة النشاط في إطار جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة:

قطاع النشاط	حصة 2013		حصة 2014		حصة 2015		حصة 2016	
	خلق مناصب شغل للإدماج	%	خلق مناصب شغل للإدماج	%	خلق مناصب شغل للإدماج	%	خلق مناصب شغل للإدماج	%
تهيئة الأراضي	29394	26,1	37516	30,0	39096	43,0	28945	29,4
غابات	32388	28,8	24672	19,7	25056	27,6	49440	50,3
المياه	16788	14,9	22920	18,3	10452	11,5	5904	6,0
صيانة الطرق	17592	15,6	18252	14,6	10512	11,6	6360	6,5
الصحة	8160	7,2	45596	3,7	1896	2,1	2208	2,2
الفلاحة	636	0,6	2868	2,3	192	0,2	408	0,4
التربية الوطنية	4968	4,4	12036	9,6	1632	1,8	3144	3,2
التضامن الوطني	168	0,1	600	0,5	1824	2,0	384	0,4
الجماعات المحلية	2496	2,2	1788	1,4	216	0,2	1500	1,5
خلق مناصب شغل للإدماج ذكور شهريا	112590	100	125248	100	90876	100	98293	100
خلق مناصب شغل للإدماج ذكور سنويا	36327		44827		43411		34724	
قروض مخصصة (10^6)دج	15705,51		19444,38		18708,78		14747,53	

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية، http/www.msnf.cf.gov.dz> p=guide-ads .

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الغابات يمثل أكبر نسبة خلال سنة 2013 ومن حيث توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار جهاز أعمال المنفعة العامة ذات كثافة في اليد العاملة ثم يليه قطاع تهيئة الأرض 1,26%, ثم صيانة الطرق في المرتبة الثالثة بنسبة 6,15% وقطاع التضامن الوطني أقل نسبة حيث تقدر بـ 1,0، أما سنوات 2014-2015-2016 فتصدرت تهيئة الأرض بـ 30%سنة 2014 و 43 % سنة 2015 و 4,29% سنة 2016، أما قطاع التضامن الوطني قدر سنة 2015 بـ 0،5% أقل نسبة في قطاعات النشاط و2 % و 4,0 سنوات 2015-2016 على التوالي.

كما نلاحظ ارتفاع في عدد مناصب الشغل للادماج الذكور شهريا بـ 12658 منصب شغل سنة 2014، ثم انخفضت سنة 2015 بـ 1416 منصب شغل و 2016بـ 1416 منصب شغل.

أما مبلغ القروض فنلاحظ أنه في تزايد خلال الفترة، حيث قدر مبلغ الزيادة سنة 2014 بـ 87,3738دج، وتراجع سنة 2015 بمبلغ 6,735-دج منا تراجع سنة 2016 بمبلغ 25,3961دج.

كما نجد أيضا:[1]

- **منحة إدماج حاملي الشهادات (PID):** التي كانت تعرف قبل 2008 باسم عقود ما قبل التشغيل وهي عقود تشغيل مؤقتة يستفيد من خلالها طالب العمل بعقد عمل لمدة سنة، قابلة للتجديد سواء في المؤسسات التابعة للقطاعات الإدارية أو المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي بشقيه الخاص والعام.
- **برنامج التعويض عن نشاطات ذات المنفعة العامة (LAIG):** أو ما يعرف بالشبكة الاجتماعية وهي منحة لأفراد العائلات عديمي الدخل الذين يشاركون فعليا في النشاطات ذات المنفعة العامة.
- **برنامج الإدماج الاجتماعي (DAIS):** وكانت تعرف من قبل بمنحة الإدماج للنشاطات الاجتماعية (pais) يستفيد منه طالب العمل حامل شهادة التكوين المهني والمنقطعون عن الدراسة وأصحاب الوضعيات المهمشة اجتماعيا.

[1] دارتي سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع والآفاق، رسالة نيل شهادة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2009- 2010، ص 144.

جدول رقم (13): توزيع التشغيلات المدمجة المنشأة في إطار جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعيDAISحسب قطاع النشاط.

وسنوضح دلك من خلال الجدول التالي:

قطاع النشاط	جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي 2014		جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي 2015		جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي 2016	
	التوظيفات المنجزة	%	التوظيفات المنجزة	%	التوظيفات المنجزة	%
إدارة	309192	60,3	308446	58,9	311800	59,1
فلاحة غابات	6941	1,4	8605	1,6	8605	1,6
خدمات	64341	12,5	65492	12,5	65492	12,4
التربية الوطنية	85920	16,8	86420	16,5	87080	16,5
صناعة	4498	0,9	4573	0,9	4573	0,9
العدل	1130	0,2	2239	0,4	2239	0,4
الصحة	21043	4,1	25751	4,9	25851	4,9
بناء وأشغال عمومية	4421	0,9	4857	0,9	4857	0,9
الجمعيات	13088	2,6	13062	2,5	13181	2,5
الحرف اليدوية الخاصة	2244	0,4	390320	0,1	3903	0,7
خلق مناصب شغل للإدماج سنويا	512818	100	523348	100	527581	100
قروض مخصصة بـ (10^6)دج	39650.00		39730.00		33120.10	

المصدر: وكالة التنمية الاجتماعية 2014-2016 .http/www.msnf.cf.gov.dz> p=guide-ads .

نلاحظ من خلال الجدول أن التوظيفات المنجزة من خلال جهاز نشاطات الادماج الاجتماعي يتصدره قطاع الادارة طيلة الفترة حيث قدر سنة 2014 بـ 3,60% ثم يليه قطاع التربية الوطنية بنسبة 8,16% ثم قطاع الخدمات والصحة بـ 5,12% و1,4% على التوالي وأضعف النسب تظهر في قطاعات الصناعة، الحرة اليدوية، والعدل على التوالي بالنسب 0,9% ، 0,4%، 0,2 % وأن نسبة قطاع الادارة في تراجع حيث قدرت بـ 9,58 سنة 2015 أي 14 % وسنة 2016 زادت بـ 2%، كما نلاحظ أن خلق

مناصب شغل للإدماج ذكور سنويا في تزايد حيث زادت سنة 2015 بـ 10530 منصب وسنة 2016 بـ 4233 منصب، أما القروض زادت بـ 60 دج سنة 2015 ثم انخفضت سنة 2016، نستنتج أن الدولة تعطي مناصب في إطار نشاطات الإدماج الاجتماعي لقطاعات إدارة، التربية الوطنية، الخدمات.

ز – **تجربة صندوق الزكاة :** تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث ينشط عن طريق اللجان المركزية والولائية القاعدية بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 لموجب مرسوم تنفيذي والمتضمن تنظيم الغدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جميع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها، من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين ويسدد في أجل لا يتعدى أربع سنوات.[1]

ح– **الجزائر البيضاء: blanche Algérie:** شرع في سنة 2006 لادماج الشباب البطال من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة جدا مرتبطة بالصيانة وتحسين الإطار المعيشي للسكان والحماية البيئية، يشمل هذا البرنامج الشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية، ويقدم للشباب عقد أولا قابلا للتجديد مرتين، كما يستفيد الشباب بالدعم والمرافقة في إنشاء أنشطتهم.

وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحية انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه للتخفيف من البطالة في الجزائر.

[1] دارتي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2/ الاستثمار المحلي والأجنبي كآلية للقضاء على البطالة:

يعتبر الاستثمار آلية مهمة لخلق مناصب الشغل وخلق المشاريع المحلية والأجنبية كما في الجدول أدناه:

جدول رقم (14): يوضح عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليون دج

المشاريع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	62982	%98.71	10584134	%89.5	1018887	%89.5
الاستثمار الأجنبي المباشر	822	%10.5	2216699	%10.5	119525	%10.5
المجموع	63804	%100	12800834	%100	11138412	%100

source : http:// www.andi..dzindesc/fr/declaration-d-investissement alger09/04/2019 : 10 :45

وسنتعرف عل المشاريع المحلية والأجنبية في الجزائر خلا ل الفترة 2006-2016 من خلا ل الشكل التالي:

الشكل رقم. (12): يوضح عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمحلية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

سنوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

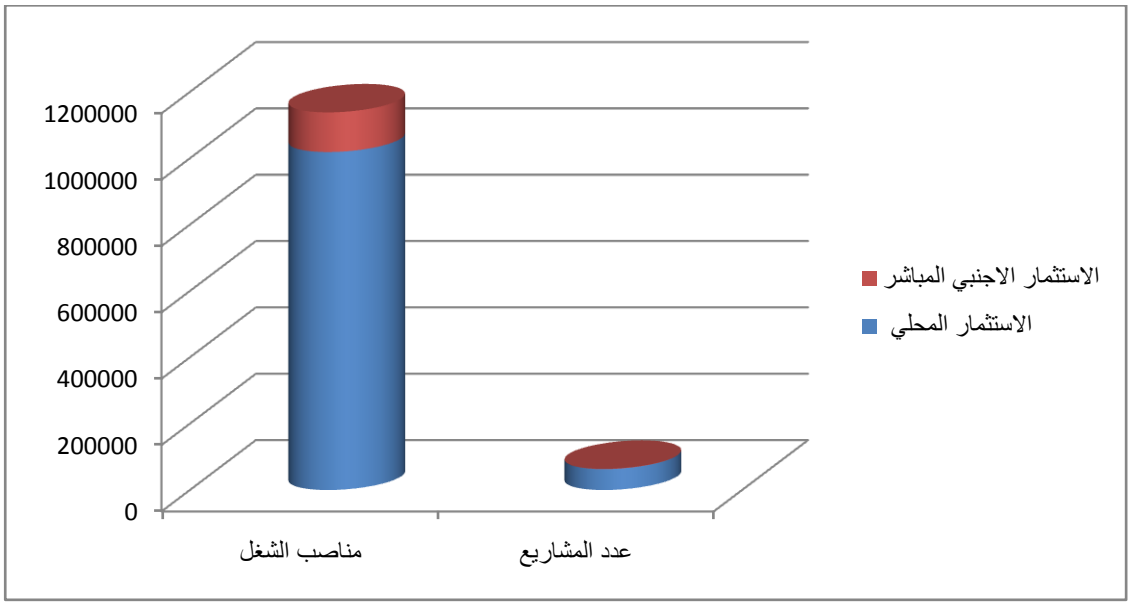

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(13).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المشاريع المحلية في الاستثمار المحلي 98.71%بحيث توفر 1018887 منصب شغل أي ما يعادل 89.5%، أما المشاريع الأجنبية فعددها قليل 822 مشروع، أي ما يعادل 2216699 مليون دج، أما عدد مناصب الشغل فلا يتعدى 10.5%.

أي أن عدد المشاريع المحلية توفر أكبر عدد من مناصب الشغل مقارنة بعدد المشاريع الأجنبية (الاستثمار الأجنبي) وما يوظفه من عمالة.

كذلك سنوضح حجم العمالة وتوزيعها بالدراسة والتحليل من خلال حجم توزيع المشاريع الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (15): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستمرة خلال الفترة (2006-2016).

المناطق	عدد مناصب الشغل	النسب المئوية
أوروبا	71010	%41,59
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	42649	%35,68
آسيا	10567	%84,08
أمريكا	3755	%3,14
الدول العربية	30199	%25,26
إفريقيا	209	%0,17
أستراليا	264	%0,22
متعدد الجنسيات	3521	%2,94
المجموع	119525	%100

source : http:// www.andi..dzindesc/fr/dechartion-d-investissement alger09/04/2019 : 10 :45

وسنوضح دلك من خلال الجدول التالي:

شكل رقم(13)**,توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستمرة خلال الفترة (2006-2016**

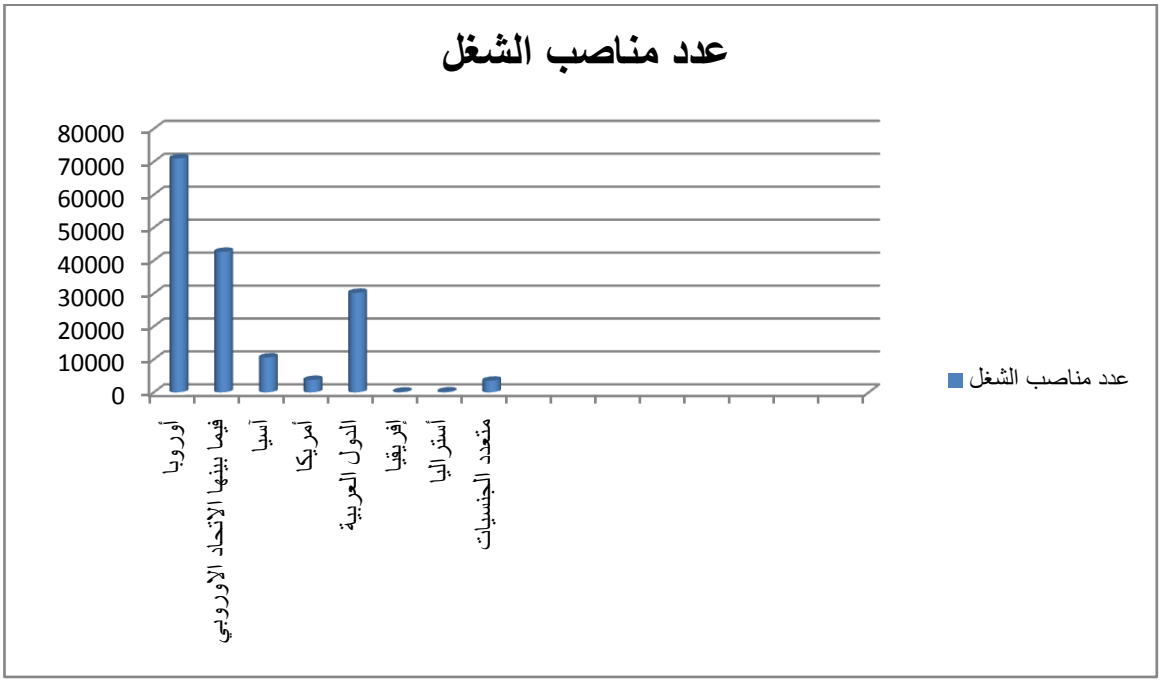

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(14)

نلاحظ من خلال الجدول أن أوروبا أكثر دولة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية حيث تمثل أكبر عدد من مناصب الشغل المقدرة بـ 71010 أي ما يعادل 41,59%، ثم يليها إقليم الاتحاد الأوروبي بنسبة 35،68%، ثم الدول العربية المرتبة الثالثة بـ 25,26%، فأمريكا بـ 3,14%، أما باقي الأقاليم (الدول) فتمثل نسب ضعيفة شبه منعدمة على التوالي: إفريقيا، أستراليا، 0,17%، 0,22% ، أما متعدد الجنسيات 2,94%، ونستنتج أن العمالة في المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر تتمركز في إقليم أوروبا.

3-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والقضاء على البطالة

كغيرها من دول العالم يعتبر هذه الرفع من مستويات التشغيل والتخفيف من البطالة أحد أهم أهداف الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للجزائر.وسنوضح عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف م.ص و.م التي توفرها الجزائر خلال الفترة (2001-2016) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): عدد مناصب الشغل التي توفرها pme خلال الفترة 2001 السداسي الأول 2016

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مناصب العمل	634375	684341	705000	838504	1157856	1252641	1355399	154
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مناصب العمل	1546584	1625696	1724197	1848117	2001892	02157232	2371020	2487914

المصدر: بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2001-2016)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14-العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، ص280.وسنوضح عدد مناصب الشغل الموفرة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016 من خلال الشكل

الشكل رقم (14): عدد مناصب الشغل التي توفرها pme خلال الفترة 2001 السداسي الأول 2016

كما يوضحه الشكل التالي:

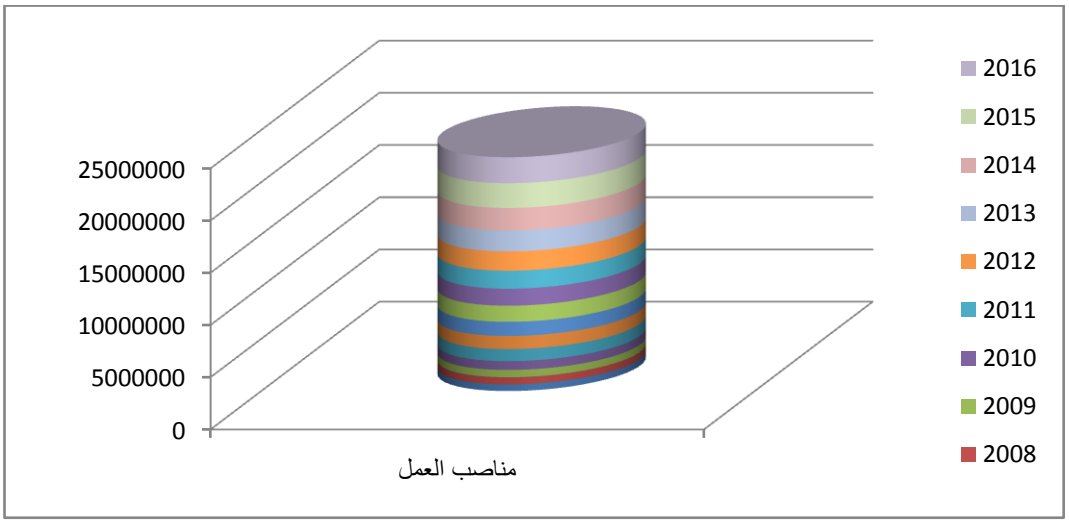

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(**15**)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ زيادة مستمرة فيعدد مناصب الشغل التي توفرها م,ص،م حيث تم خلال فترة الدراسة خلق 539,1853 منصب عمل وترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل إلى نمو المؤسسات ص،م الخاصة التي تشغل أكثر من 98% من العمال، بلغت على نسبة زيادة بين السنتين 2004 و 2005 بـ 38% ونسبة زيادة بين سنتي 2008و 2009 بـ 0.4% وهذا ما ساهم في انخفاض معدلات البطالة التي انتقلت من 27.30 % سنة 2001 إلى 15,3% لتصل إلى 10 % سنة 2010 و 11,2% سنة 2015.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة الجزائرية

سنقوم بدراسة وتحليل أدوات السياسة المالية للجزائر والمكونة من:

- السياسة الضريبية في الجزائر (2000- 2018).
- سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000- 2018).
- القروض العامة وعجز الموازنة في الجزائر.

المطلب الأول: السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر (2000- 2018)

طبقت الجزائر كغيرها مجموعة من الإصلاحات في المجال الجبائي من اجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من التبعية السياسية المالية للإيرادات النفطية التي كشفت عن هشاشته لذاتبنت قانون الإصلاح الضريبي تطبيقا لبنود واشنطن "إصلاح ضريبي توسيع الوعاء وتخفيض معدل الضريبة".

حصيلة السياسة الجبائية في الجزائر بالإجمالي الضرائب والرسوم:

المرحلة الأولى (2001- 2013):

تمكنت الجزائر حسب المعطيات الرسمية بين سنتي 2001 و 2013 من تحسين مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة بارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية منها، حيث فاقت معدلات نمو الضريبة 28% من 444 مليار دينار سنة 2001 إلى 1548 مليار دينار سنة 2011 وواصلت الجباية العادية تطورها حتى سنة 2013 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العمومية 34،1% من إجمالي الإيرادات العمومية.

المرحلة الثانية (2014- 2017):

كما عرفت الفترة الممتدة بين 2014 و 2017 تغيرات خاصة في توجه الدولة نحو تنويع الجباية ورفع حصيلة الضرائب العادية بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث بلغت الحصيلة الجبائية العادية 2126،36 مليار دينار سنة 2014 ما يشمل قرابة 36% من إجمالي الإيرادات الميزانية، في حين عرفت الجباية العادية ارتفاعا محسوسا حيث بلغت حوالي 3305 مليار دج سنة 2017 أي بنسبة ارتفاع تفوق 64% بالمقارنة مع سنة 2014، ما ميز هذه الفترة هو تسريع التحديث الإداري من خلال تدريب الموارد البشرية والانتقال إلى المعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات، وما ميز سنة 2017 هو ارتفاع معدلات الرسم على القيمة المضافة من 7% و17% إلى 9% و19% مع ارتفاع رسوم التسجيل والطابع، وتغير في معدل الرسم على النشاط المهني TAP والذي يصنف ضمن الضرائب المباشرة[1].

[1]- معطيات وزارة المالية

أ) حصيلة الرسوم الجمركية (DD):

يرتكز نشاط القطاع الجمركي أساسا على تطبيق قانون التعريفة الجمركية، مع تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، التي تخضع لها البضائع عند الاستيراد أو التصدير ففي الجزائر، تمثل الإيرادات الجبائية حوالي 25% من المداخيل الجبائية لميزانية الدولة، يمكن ذكر بعض هذه الضرائب والرسوم التي تتكفل مصالح الجمارك بتحصيلها عند تطبيق التعريفة الجمركية وهي الضريبة الجمركية، الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك، الاقتطاعات الجزافية على السلع الموجهة لإعادة البيع، الرسم الإضافي المؤقت[1].

ب) حصيلة الرسوم المباشرة (TXD):

يضم الضريبة على الدخل الإجمالي (TRG)، الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، ضرائب أخرى مثل ضريبة الرسم المهني وعيرها، حددت المادة 02 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة "أصناف المداخيل التي تشكل في مجموعها الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة على الأرباح الصناعية، التجارية والحرفية، أرباح المهن الغير تجارية (المهن الحرة)، المداخيل الفلاحية، المداخيل المحققة من إيجار الأملاك المبنية [2]وغير المبنية (العقارات)، مداخيل رؤوس الأموال المنقولة، الرواتب، الأجور، المعاشات.

ج) حصيلة الرسم على رقم الأعمال (TTCA):

تضم كل من الرسم على القيمة المضافة للاستيراد، الرسم على القيمة المضافة الداخلي، الرسم الداخلي على الاستهلاك منتجات الجعة، التبغ، الكبريت، السجائر (TIC)[3].

سندرس السياسة الجبائية المنتهجة في الجزائر بالدراسة والتحليل خلال الفترة (2001- 2017).

من خلال سلسلة الجداول التالية:

[1] معطيات الديوان الوطني للإحصاءات

[2] كنتاش سميرة، حشمان مولود، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1991- 2017)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجوائر، 2018، ص 270 .

[3] المرجع نفسه، ص 271

جدول رقم (17): تطور هيكل الايرادات الضريبية بالنسبة المئوية من الإيريدات الضريبية

الإيرادات الضريبية	2002	2007	2012	2014	2015	2016	2017
الضرائب على المداخيل والأرباح	23.2	33.7	44.8	42.1	43.9	44.7	46.4
الضرائب على السلع والخدمات	46.3	45.3	37.5	36.7	35.0	35.8	36.6
الحقوق الجمرية	26.6	17.4	14.6	17.5	17.5	15.7	13.4

المصدر:بنك الجزائر عن الموقع www.mf.dz بتاريخ: 2019/06/16.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الضرائب على المداخيل والأرباح زادت نسبتها خلال سنتي 2007، 2012 مقارنة بـ 2002، ثم انخفضت سنة 2014 بـ 2,7%، ثم عاودت الارتفاع خلال سنوات 2015-2016-2017 لتصل إلى 46،4%.

أما الضرائب على السلع فانخفضت ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2015(35%) ثم ارتفعت سنتي 2016-2017، أما الحقوق الجمركية فانخفضت 2007، 2012، وهي متفاوتة خلال السنوات الباقي.

جدول رقم(18): توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل العام) الجزائر 2015:

سنوضح توزيع ناتج الرسم للنشاط المهني في الجزائر سنة2015 كما في الجدول التالي:

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%59	%1,30	%0,11	%2

المصدر: بومدين بكريتي، السياسة الجبائية وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2014)، دراسة تحليلية وسياسية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 132.

شكل رقم (15) توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني (المعدل العام) الجزائر 2015:

وسنوضح دلك من خلال الشكل الموالي:

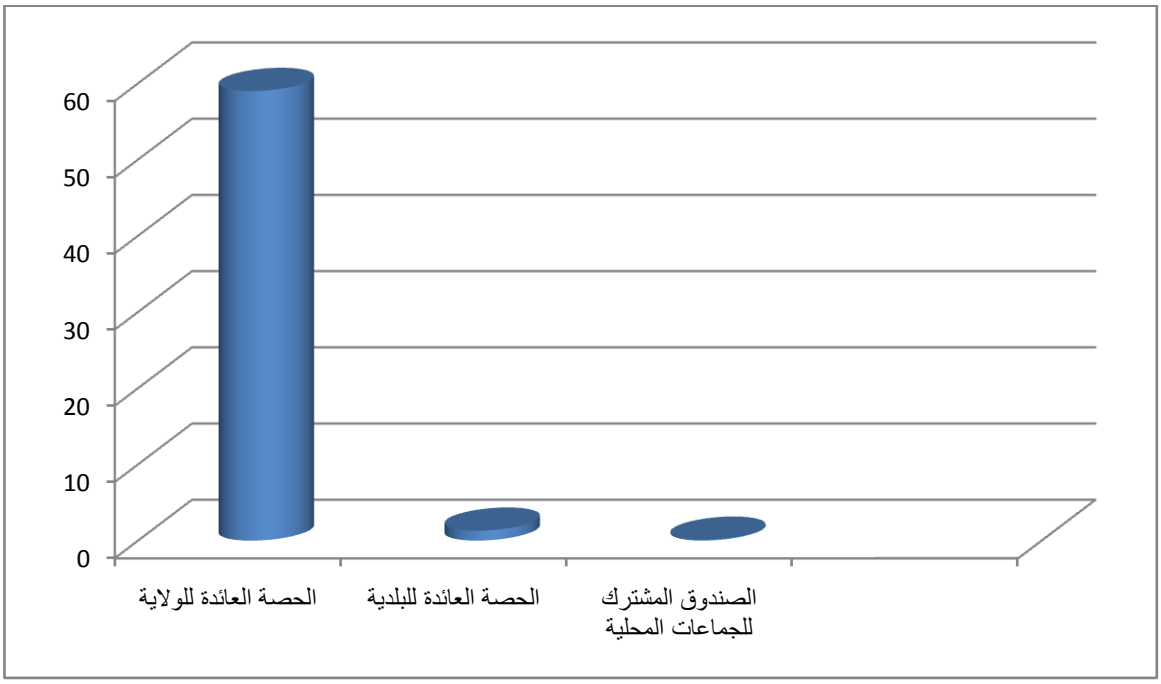

المصدر. من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(16)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أكبر معدل للرسم على النشاط المهني يعود للبلديات 1,30%، ثم تليها الحصة العائدة للولايات 0,59% وفي المرتبة الأخيرة الحصة العائدة للصندوق المشترك للجماعات المحلية 0,11% .

جدول رقم (19): توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة (الجزائر 2015)

الهيئة المعنية	النسبة المتحصل عليها ب %
ميزانية الدولة	49
غرفة التجارة الصناعية	0,5
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	0,01
غرفة الصناعة التقليدية والمهن	0,24
البلديات	40,25
الولاية	5
الصندوق المشترك للجماعات المخلية	5
المجموع	100

المصدر: بومدين بكريتي، نفس المرجع السابق، ص 233.

سنوضح ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة سنة 2015 في الجزائر من خلال الشكل

الشكل رقم(16). توزيع ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة (الجزائر 2015)

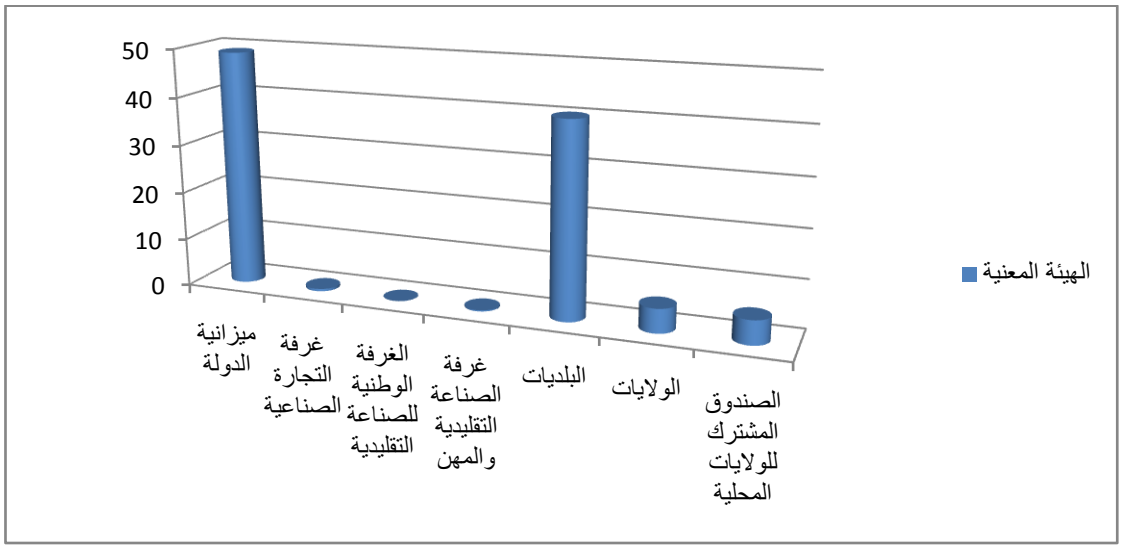

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(17)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الميزانية الدولة تمثل أكبر نسبة 49% من ناتج الضريبة الجزافية الوحيدة، تمثل البلديات 40،25% وأن اقل نسبة متحصل عليها هي الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية، أما نسبة البلديات والولاية فهي نفسها والمقدرة.

المطلب الثاني: مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في مجال سياسة الإنفاق العام (2000- 2018)

1 مراحل سياسة الإنفاق العام في الجزائر:

وتقسم إلى أربع مراحل كالتالي:

أ-دعم إنعاش الاقتصاد (2001- 2004):

أقر في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001- 2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، ولقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت في انتهاجها فيشكل توسع الإنفاق العام مع بداية تحسين وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، ويتمحورهذا المخطط حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية، التنمية المحلية والبشرية[1].

[1]- وزارة المالية، مصالح رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009):

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 7- 4- 2005 المتعلق بالفترة (2005- 2009) في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص، بالفترة 2001- 2004، وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة، لقدتم تخصيص مبالغ مالية معتبرة له قدرت بحوالي 4203 مليار دج أيما يقارب 55 مليار دولار بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إطلاق البرنامج التكميلي وتتمثل أبوابه الرئيسية في:

- تحسين ظروف المعيشة للسكان وخصص لهذا المحور 1908،5 مليار دج.
- تطوير المنشئات الأساسية، وخصص لهذا المحور 1703،5 مليار دج.
- دعم التنمية الاقتصادية وخصص لهذا المحور 327،2 مليار دج[1].

ج- البرنامج الخماسي التنمية (2010- 2014):

هو برنامج الاستثمارات العمومية الخاص بالفترة 2010- 2014 تمت دراسته الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء ويندرج في إطار سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية ويتضمن المحاور الرئيسية التالية:

- تطوير المنشئات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- خصص البرنامج الخماسي 40% من موارده للاستثمارات العمومية حيث خصص حوالي 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل[2].

د- النفقات العامة في ظل دعم النمو الجديد(2015- 2019):

تم إعادة تقييم المشاريع السابقة بما يفوق 60 مليار دولار، حيث أبقت حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على نفس وتيرة الإنفاق مع الكشف على غلاف مالي جديد دعم النمو الجديد للفترة 2015- 2019 دون النظر إلى ما كانت عليه المخططات السابقة، قد حققت الأهداف المنشودة منها بالإضافة إلى عدم الترشيد وعدم التوظيف للموارد بصورة تسمح بإرساء اقتصاد بديل عن المحروقات حيث تم إنفاق 800 مليار دولار.

---

[1]- ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل، 2005، ص 08

[2]- مصالح رئاسة الحكومة، المخطط الخماسي للتنمية (2010- 2014

– حسب توقعات الحكومة في الجزائر ستبقى تحقق نسب نمو في حدود 3،5% من الناتج المحلي الخام، حيث تم تخفيض قيمة مالية عبارة عن اقتطاع للمخطط الخماسي السابق 2010– 2014 حيث تأكد على غرار مخطط 2005– 2009 استكمالها في المخطط الجديد.

– غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع المصنفة عادة ضمن الإستراتيجية مثل الطرق والسكك الحديدية والنقل وقيمة أغلفتها المالية بصورة دورية حسب مصادر علمية بأكثر من 60 مليار دولار الذي يؤكد عدم الفاعلية والنجاعة في تسيير الموارد المالية العمومية، حيث تبين أن جزء من المشاريع تعود إلى الشركات الأجنبية، وقدرة المؤسسات الجزائرية على الاستيعاب محدودة.

– التسيير الإداري البيروقراطي للاقتصاد الجزائري وتداخل العديد من الهيئات في مجال صلاحيات غير محددة يتيح ثغرات خاصة في عدم استكمال بعض المشاريع الإستراتيجية مثل الطريق السيار شرق غرب وتضخم قيمتها.

– حققت الجزائر نسبة نمو 3،5 و4% مقابل ضخ 10 و12% من الناتج المحلي الخام سنويا أي الأثر المضاعف غير متاح للاقتصاد لا يزال ريعيا ولا تشكل فيه القطاعات الإنتاجية سوى 17%.

– تصدر الحكومة من خلال المواصلة في سياسة الإنفاق العمومي على صرف المدخرات الوطنية من المداخيل التي تشكل الصادرات من المحروقات ما يفوق 97% منها.

– تقرير ميزانية تصل إلى 21 ألف مليار دج أي 262،5 مليار دولار للمخطط الخماسي 2015– 2019 وتبقى 40 من المخطط السابق غير منجزة.

– تحذير الخبراء من مواصلة سياسة الإنفاق العمومي من الوقوع فيعجز إعداد الميزانيات السنوية للقطاعات وقوانين المالية للسنوات المقبلة.

– احتمال فقدان الجزائر لاحتياطي الصرف في آفاق 2020.

2– <u>تطور النفقات العامة في الجزائر (2000– 2018):</u>

تميزت السياسة الإنفاقية خلال هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وبذلك ارتفاع معدلاته ويرتبط هذا بالتطورات التي شهدنها الساحة الاقتصادية، السياسية وكذلك الاجتماعية التي مرت بها الجزائر ويمكن إبراز هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(20). يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		النفقات الكلية
	المبلغ	النسبة%	المبلغ	النسبة%	
2000	84،8300	70،57	10،3460	29،42	94،11760
2001	60،9487	65،33	5036	34،67	60،14523
2002	66،10533	65،74	78،5489	34،26	44،16023
2003	85،11416	63،04	24،6694	36،96	09،18111
2004	12000	62،5	7200	37،5	19200،00
2005	73،12552	54،51	10،10477	45،49	83،23029
2006	48،14395	40،49	79،21158	59،51	28،35554
2007	43،15749	43،46	15،20488	56،54	58،36237
2008	88،23631	48،40	02،25190	51،60	90،48821
2009	57،26612	48،61	17،28133	51،39	74،54745
2010	99،34459	53،27	61،30228	46،73	60،64688
2011	81،42911	51،87	80،39813	48،13	61،82725
2012	10،49251	63،59	16،28204	36،41	27،77455
2013	14،43356	63،02	06،25442	36،98	21،68798
2014	52،47144	61،58	14،29417	38،42	66،76561
2015	78،49722	56،80	48،37814	43،20	27،87537
2016	32،48073	60،21	48،31768	39،79	80،79841
2017	4677182		2605448		7282630
2018	45584462233		4043316.25		7282.630

المصدر: -بلمهبول أحلام، مرزوقي إيمان، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر خلال الفترة (2000- 2016)، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2016،2017، ص 60.

- من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجرائد الرسمية 2018/2017.

ويرجع السبب الى تسديد فوائد المديونية العمومية وزيادة النفقات ذات الطابع الاجتماعي.

نلاحظ من الشكل والجدول أعلاه أن النفقات الكلية والمرتبات تتجلى على مقدار سنة 2000 والمقدر بـ 94,11760 مليار دج ثم تراجعت نفقات التسيير سنة 2002 إلى 60,14523 أي تغير (13%)

وواصلت الانخفاض إلى غاية 2006 ثم ارتفعت سنتي 2007 و 2008، ثم عاود ت الانخفاض سنتي 2009 و 2010 ثم عاودت الارتفاع سنة 2011، وانخفضت سنة 2012، وعرفت تدبدب في السنوات التالية 2013 إلى غاية 2016، فقد كانت تنخفض وترتفع ويرجع السبب في تموج في النفقات التسييرية إلى محاولة توفير مناصب مالية جديد وتعزيز جهاز المساعدة للاندماج المهني وأثر مصاريف التقدم في المسار المهني لمناصب مالية جديدة.

فيما يخص نفقات التجهيز شهدت انخفاض سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 بتغير بنسبة 95% ثم ارتفعت سنة 2002 ثم انخفضت سنتي 2003 و 2004 ثم ارتفعت سنتي 2005 و 2006 ثم انخفضت سنة 2007 وواصلت في الانخفاض سنة 2008 ثم عاودت الارتفاع من سنة 2009 إلى غاية 2011 ثم انخفضت سنتي 2012 – 2013 ثم ارتفعت سنة 2014 فاستقرت سنتي 2015 و2016.

عانت نفقات التجهيز من تدبدب خلال السنوات 2012،2014،2013 ، 2015، فنجدها ترتفع وتنخفض وفي 2016 نجدها تعاود الانخفاض نوعا ما مقارنة بسنة 2015 ويرجع السبب في الأخير في هذه التغيرات إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج توطيد النمو من فترة 2010 إلى غاية 2014، إضافة إلى البرنامج الجديد والذي تم المصادقة عليه من 2015 إلى 2019 والإصلاحات التي شهدتها الدولة خلال هذه الفترة حيث تبنت خلالها سياسة توسعية من أجل تشجيع الاستثمار وبالتالي القضاء على البطالة.

يبين الجدول التالي توزيع وتطور نفقات التجهيز العمومية الأساسية.

3- هيكل نفقات التجهيز بالنسب المئوية خلال الفترة (2013-2017):

جدول رقم (21): هيكل نفقات التجهيز بالنسب المؤوية

الوحدة. %

	2013	2014	2015	2016	2017
المناجم والطاقات	0,15	4,5	3,8	0,99	0,97
كهرباء وتوزيع الغاز	0,15	4,5	3,8	0,99	0,97
الفلاحة- الموارد المالية	14,4	11,6	10,0	8,7	7,9
البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	37,2	32,7	34,0	41,5	35,5
التربية- التكوين	10,8	7,7	7,5	7,1	5,0
البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	6,1	4,5	4,5	5,7	4,2
السكن	13,5	17,1	20,3	16,5	20,4
نفقات أخرى	10,9	3,16	13,1	12,9	20,0

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، عن الموقع WWW.bank- of.algeria .p.d.p. بتاريخ 05- 04- 2019، الساعة 22:36.

سوف نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم(17): يوضح هيكل النفقات التجهيز بالنسب المؤوية(2000-2013):

سنوضح هيكل نفقات التجهيز بالمئة خلال فترة2000-2013 كما في الشكل

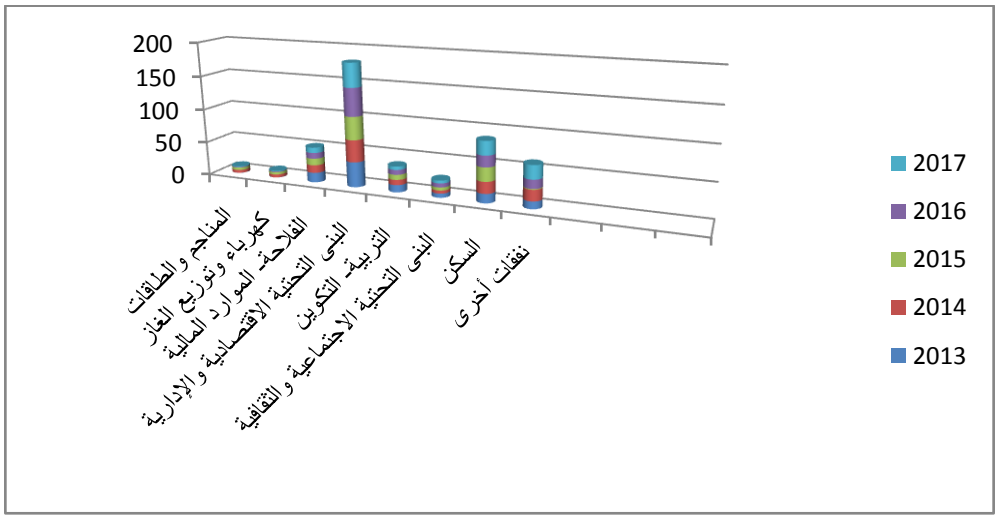

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(19)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن القروض قصيرة الأجل في تزايد ابتداءا من سنة 2013 إلى غاية 2017، حيث قدر التغير في القروض قصيرة الأجل سنة 2013 (4,5%) ثم ارتفع سنة 2014 إلى 13% ثم انخفض سنة 2015 إلى 6,3% ثم ارتفع سنة 2016 إلى11,9%، ثم واصل الارتفاع سنة 2017 إلى 20,1% وكذلك نفس الشيء بالنسبة للقروض متوسطة وطويلة الأجل فقد عرفت ارتفاعا طيلة فترة 2016، 2017.

مرحلة التدهور(2015- 2016) وتميز فيها التغير بالنسب المؤوية من الإجمالي بالانخفاض خلال الفترة من 27,6 إلى 24,7 ثم إلى 23,5. و(مرحلة النمو) ارتفع التغير السنوي بالنسبة المؤوية من الإجمالي حيث قدر التغير 24,2 سنة 2016 و25,9سنة 2017.

أما التغير بالنسبة المؤوية من إجمالي بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل فقد عرفت تفاوت وتدبدب خلال الفترة ، القروض طويلة الأجل قدر التغير من الإجمالي سنة 2015 ب 93,9 وسنة2016 ب 52,9 وسنة 2017 ب53,4.

المطلب الثالث:القروض العامة وعجز الموازنة في الجزائر (2000-2018)

أ -القروض العامة:

سنقوم بدراسة حجم القروض وتحليلها خلال فترة الدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(22): تطور القروض العامة ونسبتها خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: بملايير الدينارات في نهاية الفترة

السنوات / القروض	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض العامة	-	-	-	828.4	923.3	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311.0	1363.0	1361.6	1423.4	1608.7	1710.6	1914.2	2298.0	-
التغير السنوي بالنسبة المئوية	-	-	-	11.2	15.9	7.1	15.7	186	180	5,9	14,0	15,1	20,3	26,1	11,9	8,7	12.3	-
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008-2013-2017

التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2008، 20132، 2017 عن الموقع www.bank-of.algeria

ب- عجز الموازنة:

سنتناول عجز الموازنة بالأرقام والتحليل (2016- 2017): إن كل من الارتفاع المتوسط سعر البترول من 45 دولار للبرميل في 2016 إلى ما يقارب 54 دولار للبرميل في 2017، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، قد أدى إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية، ترافقا مع شبه استقرار للنفقات العمومية، عرف العجز الميزاني تقلصا حادا منتقلا من 12.6% من إجمالي الناتج الداخلي في 2016 إلى 6.4% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017.

في حين وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، تطلب تمويل عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017 علاوة على آخر اقتطاع من هذا الصندوق الذي بلغ 784 مليار دينار، ليستفيد الصندوق كليا، اللجوء إلى تمويلات من طرف البنك الجزائري في إطار التمويل غير التقليدي[1].

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018 عن الموقع WWw bank of algeria raport 2017arabe :p 57 بتاريخ 31-05-2019 الساعة 23:00.

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة

سندرس العلاقة بين السياسة المالية والبطالة وذلك من خلال حساب معامل الارتباط في برنامج Eveiws (الأداة المستعملة).

المطلب الأول: أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة

الجدول رقم (23): يوضح العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000- 2018)

نوضح العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة بالجدول التالي:

المتغير التابع: البطالة $y=ax_1+b$

المتغير المستقل: الاتفاق العام

Dependent Variable: CHOMAGE
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/10/19 Time: 22:34
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
CHOMAGE=C(1)+C(2)*PUBLIC

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	24.04180	2.096713	11.46642	0.0000
C(2)	-2.07E-06	4.19E-07	-4.941481	0.0001

R-squared	0.589553	Mean dependent var	14.92105
Adjusted R-squared	0.565409	S.D. dependent var	6.576944
S.E. of regression	4.335754	Akaike info criterion	5.870969
Sum squared resid	319.5790	Schwarz criterion	5.970383
Log likelihood	-53.77420	Hannan-Quinn criter.	5.887794
F-statistic	24.41823	Durbin-Watson stat	0.328701
Prob(F-statistic)	0.000124		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews والملحق رقم 11.

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل التحديد r-squared يساوي 58% ومنه نستنتج أن معامل الارتباط r يساوي 76% أي أن معامل الارتباط موجب وأكبر من الصفر، وأنه قريب من الواحد الصحيح، نستنتج أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق والعام ومعدلات البطالة أي يوجد ارتباط طردي قوي بين الإنفاق العام والبطالة، ومعامل التحديد يفسر بنسبة 58% تغير الإنفاق العام وعلاقته بالبطالة أي أن

الإنفاق العام يؤثر في البطالة بـ 58" أي هو مفسر قوي للتغيرات الحاصلة في البطالة في الجزائر، وما دام (sign prob) مستوى المعنوية أقل من 0.05 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0.0000

المطلب الثاني: دور الضرائب في تقليص البطالة

سنقوم بدراسة وتحليل أثر الضرائب على معدلات البطالة

الجدول رقم (24): يوضح العلاقة بين الضرائب ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2018)

$Y=ax2+b$

Dependent Variable: CHOMAGE
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/10/19 Time: 22:33
Sample: 2000 2018
Included observations: 19
CHOMAGE=C(1)+C(2)*IMPOT

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	22.30805	2.186360	10.20328	0.0000
C(2)	-5.50E-06	1.40E-06	-3.937594	0.0011

R-squared	0.476998	Mean dependent var	14.92105
Adjusted R-squared	0.446233	S.D. dependent var	6.576944
S.E. of regression	4.894268	Akaike info criterion	6.113307
Sum squared resid	407.2155	Schwarz criterion	6.212722
Log likelihood	-56.07642	Hannan-Quinn criter.	6.130132
F-statistic	15.50465	Durbin-Watson stat	0.193330
Prob(F-statistic)	0.001062		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews والملحق رقم 11

سنقوم بدراسة المتغير التابع المتمثل في البطالة والمتغير المستقل (الضرائب) بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن معامل التحديد يساوي 47% وعليه معامل الارتباط r يساوي 68% ومنه نستنتج أنه توجد علاقة طردية بين الضرائب ومعدلات البطالة أي هناك ارتباط طردي قوي .

وأن 47%من المتغيرات التي تطرأ على معدلات البطالة تعزي إلى الضرائب ، ومعامل التحديد مفسر ضعيف لتغيرات البطالة في الجزائر، ومنه 53% وبالنسبة لمستوى المعنوية (sign prob) أقل من 0.05 وعليه نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0.0000.

المطلب الثالث: أثر القروض العامة على معدلات البطالة

الجدول رقم (25):يوضح دور القروض العامة في التخفيف من البطالة

Dependent Variable: CHOMAGE
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/10/19 Time: 22:31
Sample (adjusted): 2004 2017
Included observations: 14 after adjustments
CHOMAGE=C(1)+C(2)*CREDIT

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	13.83044	1.158833	11.93480	0.0000
C(2)	-4.69E-05	2.36E-05	-1.986026	0.0704

R-squared	0.247380	Mean dependent var	11.81429
Adjusted R-squared	0.184662	S.D. dependent var	2.315784
S.E. of regression	2.091063	Akaike info criterion	4.444785
Sum squared resid	52.47052	Schwarz criterion	4.536079
Log likelihood	-29.11350	Hannan-Quinn criter.	4.436335
F-statistic	3.944301	Durbin-Watson stat	0.598592
Prob(F-statistic)	0.070357		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم11 وبرنامجEviews

هنا نقصد بالمتغير التابع البطالة، أما المتغير المستقل هو القروض العامة(x3).

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل التحديد يساوي 24% ومنه نستنتج أن معامل الارتباط (r) يساوي 48% أي أنه موجب وأكبر من 0، أي أنه يوجد ارتباط طردي ضعيف لكنه مقبول بين المتغيرين محل الدراسة، والقروض العامة تفسر 24% من التغيرات التي تحدث في البطالة أي تفسر تغير القروض وعلاقتها بالبطالة ومعامل التحديد ضعيف ومستوى المعنوي أقل من 0.05، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بي المتغيرين محل الدراسة عند مستوى المعنوية 0.0000.

نستنتج أن الإنفاق العام يؤثر على البطالة بـ 58%.

وهي تمثل أكبر نسبة من حيث تأثير أدوات السياسة الماية على البطالة(معدلات البطالة) تليها أداة الضرائب(الإيرادات الجبائية بنسبة 47 %.

وأقل نسبة تمثلها القروض العامة ب24%.

أي الإنفاق العام يمثل المؤثر الأكبر على البطالة من بين أدوات السياسة المالية المتناولة خلال فترة الدراسة في الجزائر.

خلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تتبين لنا أن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية تميزت بارتفاع حجم النفقات العامة سواء من حيث نفقات التسيير أو التجهيز، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الموازنة العامة تعاني من عجز مزمن ومتدبدب خلال الفترة (2000- 2018) وهذا ناتج عن الزيادة المضاعفة للنفقات العامة في مقابل الإيرادات العامة نتيجة للبرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة .

أما فيما يخص المؤشرات الاقتصادية المدروسة في هذا الفصل، فتلاحظ أن هناك زيادة في عدد المؤسسات ص و م والاستثمار المحلي والأجنبي م وغ م والضرائب.

أما بالنسبة للبطالة فنرى أن السياسة المالية ساهمت إلى حد كبير في تخفيض معدلاتها وعلى وجه الخصوص من خلال زيادة المداخيل المتمثلة في الإيرادات الضريبية وعلى العموم فإن السياسة المالية حتما ذات فعالية في الجزائر في غضون دلك.

باختصار ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر (2000- 2018) في القضاء على البطالة تبقى ضعيفة مقارنة مع مستوى حجم الإنفاق العام.

ختاما يمكننا القول أن السياسة المالية ذات علاقة وطيدة مع البطالة.

خاتمة

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في تقليص البطالة لهذا قسمنا البحث إلى ثلاث فصول الفصل الأول أساسيات حول البطالة أما لفصل الثاني فقد تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة المالية، أما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى واقع البطالة في الجزائر من خلال الجهود المبذولة من طرف الدولة للقضاء على البطالة (2000- 2018)، والآليات المعتمدة من طرف الدولة للقضاء على البطالة، توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال أدواتها ودراسة وتحليل دور واثر السياسة المالية في تقليص البطالة.

أولا: اختبار الفرضيات: ومن خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختبار الفرضيات ويتضح ذلك على النحو التالي:

إثبات صحة الفرضية الأولى : أثبتت الدراسة صحة الفرضية بوجود علاقة نظرية بين السياسة المالية والبطالة.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة صحة الفرضية نوع السياسة المالية التوسعية وذلك راجع غلى زيادة الإنفاق الحكومي فترة 2000- 2018نتيجة زيادة الإيرادات الضريبية (الجباية بصفة خاصة)، والإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط.

إثبات صحة الفرضية الثالثة:توجد علاقة دو دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والبطالة عند مستوى المعنوية 0.0000.

إثبات صحة الفرضية الرابعة : يوجد ارتباط دو دلالة إحصائية بين الضرائب ومعدلات البطالة عند مستوى المعنوية 0.0000.

إثبات صحة الفرضية الخامسة: توجد علاقة دو دلالة إحصائية بين القروض العامة والبطالة عند مستوى المعنوية0.0000.

ثانيا: نتائج البحث:

يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

1-**النتائج النظرية:**

- يوجد اختلاف بين المدارس الاقتصادية فالمدرية الكلاسيكية ترفض تدخل الدولة في النشاط الاقتصاديون أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال وجود حالة بطالة وإن وجدت تكون اختيارية، تنشأ بعدم قبول مستوى أجر سائد، أما المدرسة الكينزية يرفضون فكرة عدم تدخل الدولة وضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويرى أصحاب المدرسة الكينزية أن هناك إمكانية في كون الاقتصاد في توازن مع وجود حالة من البطالة، وهذه الأخيرة هي بطالة إجبارية تنشأ بسبب وجود قصور في الطلب الكلي الفعال.

-تساهم السياسة المالية في التخفيف من البطالة عن طريق أدواتها بحيث يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة النمو الإقتصادي ومن ثم إنخفاض معدلات البطالة والعكس.

-نوع السياسة المالية المتبعة خلال فترة الدراسة هي سياسة مالية توسعية نتيجة زيادة النفقات العامة في مقابل زيادة الإيرادات الضريبية.

2- **النتائج التطبيقية:**

- الاختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة حيث نجد أن النسبة الكبيرة من العمالة تتركز في القطاعات الغير إنتاجية.

- إن الهدف من برامج الإنفاق التي تم إطلاقها في الفترة 2010- 2014 هو لتدارك التأخر المسجل في جميع القطاعات من أجل النهوض بالاقتصاد.

- ساهمت برامج الإنفاق في تنشيط الطلب الكلي وتحقيق الزيادة في العرض، سمح ذلك في زيادة خلق مناصب شغل وتخفيف من معدلات البطالة.

- إن الآليات المنتهجة من قبل الدولة في تخفيف البطالة عن طريق آليات الدعم كان لها أثر في تراجع معدلات البطالة ولكن بنسب منخفضة وذلك راجع لإهمالها للقطاعات المنتجة، ولكن بدأت الدولة مؤخرا بالاهتمام بقطاع الفلاحة والصيد والصناعة.

-يؤثر الإنفاق العام على البطالة بنسبة كبيرة o58 %

بحيث يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي التقليص من البطالة.

-تؤثر الضرائب على البطالة بنسبة مقبولة 47%

خلال فترة الدراسة في الجزائر وهي نسبة مقبولة.

تؤثر القروض العامة على معدلات البطالة بنسبة 24%

وهي نسبة ضعيفة لكنها مقبولة نوعا ما.

- من خلال التحليل أثبتت الدراسة أن مشكلة البطالة رغم انخفاض معدلاتها إلى مستوياتها الدنيا إلا أنها تبقى مؤجلة لعدة أسباب منها.

1- تقليل الاعتماد على المداخيل البترولية لتمويل الإنفاق لأن أيتراجع في الأسعار يسجل تعثر في المشاريع ويجب عليها التنويع في المصادر بتحفيز القطاعات الإنتاجية كالصناعة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص عمل أكبر وذلك من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضريبة) في القطاعات الإنتاجية بدل القطاعات الخدماتية.

3- ترشيد النمو الديمغرافي باستخدام أساليب التوعية لأهمية تباعد الولادات، مما يسمح ذلك بخلق توازن بين الفئة النشطة ومناصب العمل المقترحة.

4- التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل، وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل، وإعطاء أولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والمشاريع المستثمرة في قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية.

ثالثا: التوصيات:

1- تقليل الاعتماد على المداخيل البترولية لتمويل الإنفاق لأن أيتراجع في الأسعار يسجل تعثر في المشاريع ويجب عليها التنويع في المصادر بتحفيز القطاعات الإنتاجية كالصناعة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص عمل أكبر وذلك من خلال تقديم تحفيزات (تخفيض الضريبة) في القطاعات الإنتاجية بدل القطاعات الخدماتية.

3- ترشيد النمو الديمغرافي باستخدام أساليب التوعية لأهمية تباعد الولادات، مما يسمح ذلك بخلق توازن بين الفئة النشطة ومناصب العمل المقترحة.

4- التقريب أكثر بين عارضي وطالبي العمل، وهذا من خلال تفعيل دور مكاتب تشغيل الشباب ومكاتب البحث عن العمل، وإعطاء أولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والمشاريع المستثمرة في قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية.

رابعا: آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول أن هذه الدراية ما هي إلا محاولة منا لإبراز أهم الآليات والأدوات المنتهجة لمعالجة مشكلة البطالة، ولكن تبقى لها بعض النقائص كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة، والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي تبينت لنا من خلال هذا البحث وأنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها ما يلي:

- أثر السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر دراسة قياسية (1990- 2020).
- دور السياسة النقدية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر، دراسة قياسية (2000- 2022).

مراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

1- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الدار العالمية الدولية للنشر ودار الثقافة للنشر، 2002، عمان.

2- أحمد حلويش وآخرين، **البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي**، الرياض، 1994.

3- أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار وهران للنشر، عمان، 1993.

4- إسماعيل عبد الرحمان وحربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

5- إيمان الشمري، **البطالة معناها وأنواعها وأسبابها في ضوء الكتاب والسنة النبوية**، جامعة الكويت، كلية الدراسات العليا، 2005.

6- حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي**، دار وائل، 2006، الأردن، عمان، 2006.

7- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، ***مبادئ الاقتصاد الكليين النظرية والتطبيق***، الطبعة الحادية عشرة، عمان، الأردن، 2014.

8- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، **التحليل الجزئي والكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

9- سعيد الشريف وآخرون، **تطور الفكر الاقتصادي**، بدون اسم الناشر وبلد النشر، 1986.

10سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

11- السيد عطية عبد الوهاب،**مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

12- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **الاقتصاد الجزئي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

13- ضياء مجيد، **النظرية الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2004.

14- عباس كاظم الدغمي، **السياسات النقدية والمالية**، دار الصفاء، 2010، عمان.

15- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعية، تحليل جزئي وكلي للمبادئ.

16- عفاف عبد الجبار سعيد ومجيد علي حسن، **مقدمة في تحليل الاقتصاد الجزئي**، دار وائل، عمان، الطبعة الثانية، 2001.

17- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، عمان، 2007.

18- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

19- محمود حسن الوادي، زكرياء أحمد الغرام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

20- مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل، الأردن، 2007.

21- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

22- هيفاء عزيز غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

23- يونس البطريق أحمد، سعد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية**، مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

ثانيا: المجلات والملتقيات:

1- إلهام نايت سعيدي، **آلية تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل، دورها في تنمية الموارد البشرية، جادعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المعقد في 13- 14 أفريل، 2011.

2- عبد القادر محمد عبد القادر، **تحو مفهوم علمي للبطالة مع التطبيق على مصر**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 27، العدد الأول، مارس، 1990.

3- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، **الاقتصاد المالي**، منشورات الحلبي الحقوقية، الجزء 04، بيروت، 2001.

ثالثا: المذكرات:

1- بلغيت وردة، **دور السياسة المالية في رفع مستوى التشغيل في الجزائر**، دراسة قياسية على المركز الجامعي ميلة، ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2014- 2015.

2- بن طالبي فريد، **السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3- بن عزة محمد، **ترشيد الاتفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

4- بوالطبخ حسيبة، راجح مفيدة، **أثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017- 2018.

5- حريش فايزة وآخرون، **تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إنعاش الاقتصاد الوطني**، مذكرة ماستر، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007.

6- حسيبة سكفال، **دور السياسة المالية في سوق العمل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

7- رشيد شباح، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011- 2012.

8- رقية صيفون، سمية كردود، **دور قطاع التعليم العالي في دعم التشغيل والحد من البطالة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017- 2018.

9- رماش هاجر، **اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطية2، الجزائر، 2012- 2013.

10- ريغي هشام، التحرير الاقتصادي وأسواق العمل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2014-2015.

11- ريغي هشام، **العولمة والبطالة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، السنة الجامعية، 2008- 2009، جامعة أم البوافي.

12- زكرياء بن نعيجة، **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دعامة رئيسة لتقليص البطالة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، 2017-2018.

13- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**، دراسة قياسية تحليلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20096 2010.

14- قاضي صليحة وكرموس وردية، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة والتشغيل**، حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2005- 2006.

15- كلثوم سلامة عبد الرحمان نصر، **أثر الخصائص الفردية للأفراد على الثبات في أجورهم في الاقتصاد الفلسطيني**، مذكرة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2003.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Statistique 2004-2018 activité, emploi et chômage en septembre 2018, n° 840, et 653, septembre 2013

2-Voire les livres de joseph Stieglitz « la grande de désillusion » (2002) « quand les capitalisme perd la tête »(2003) « un autre monde, contre, le fanatisme du marche 2006, EDF a yard paris, voir poule kru gman et mourice obst feld ;

« économie international »7eme édition / PE arçon éducation, France .

3-Ocde,rapport de phase sur la mise en oeuvr par la japon de la japon de la convention de locde sur la lutte contre la corruption,Decembre2011p.10 sur

خامسا:المواقع الالكترونية:

-http/www.amf.org.ae

-http//www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/retospective/tresor/srot2017.pd.

-http :www.econstats.com/weo/vo27.html

-(www.ons.dz) موقع الديوان الوطني للإحصاء

-الديوان الوطني للإحصاء ,الجزائر بالأرقام ,نتائج 2016,نشرة 2017.

www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d- investissement/bilan des declaration-d-investissement-2006-2016 alger 09/04/2019

-www.mf.gov.dz موقع وزارة المالية

-wwW.bank.of.algeria.

-(www.oecd.org/fr/daf/aunti-corruption/japonphaase3fr.pdf.le20/09/2018.

ملاحق

الجدول 14 : توزيع القروض للإقتصاد حسب مدة الإستحقاق

	2004	2005	2006	2007	2008
	(بملايير الدينارات، نهاية المدة)				
قصيرة الأجل	828,3	923,3	915,7	1 026,1	1 189,4
متوسطة الأجل	617,6	747,5	786,4	828,0	910,0
طويلة الأجل	89,1	109,0	203,3	351,1	516,1
المجموع :	**1 535,0**	**1 779,8**	**1 905,4**	**2 205,2**	**2 615,5**
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
قصيرة الأجل	7,1	11,5	-0,8	12,1	15,9
متوسطة الأجل	10,5	21,0	5,2	5,3	9,9
طويلة الأجل	87,6	22,3	86,5	72,7	47,0
المجموع :	**11,2**	**15,9**	**7,1**	**15,7**	**18,6**
	(بالنسبة المئوية من الإجمالي)				
قصيرة الأجل	54,0	51,9	48,1	46,5	45,5
متوسطة الأجل	40,2	42,0	41,3	37,5	34,8
طويلة الأجل	5,8	6,1	10,7	15,9	19,7
المجموع :	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية	–	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.859.006.000
مصالح الوزير الأول	4.458.622.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الشؤون الخارجية	35.216.850.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	425.576.433.000
العدل	74.543.069.000
المالية	86.823.922.000
الطاقة	50.806.569.000
المجاهدين	225.169.592.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.244.314.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	313.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	46.840.000.000
الثقافة	15.272.000.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.344.644.000
الشباب والرياضة	35.237.000.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.379.794.000
الصناعة والمناجم	4.612.355.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	211.814.118.000
السكن والعمران والمدينة	16.624.426.000
التجارة	19.979.062.000
الاتصال	20.702.804.000
الأشغال العمومية والنقل	25.984.720.000
الموارد المائية	14.099.310.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.157.141.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	392.163.373.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154.011.680.000
العلاقات مع البرلمان	229.880.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.109.479.306.000**
التكاليف المشتركة	474.982.927.000
المجموع العام	**4.584.462.233.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الفلاحة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.940.506.936**	**2.175.012.423**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	—	400.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	—	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**330.000.000**	**1.868.303.602**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.270.506.936**	**4.043.316.025**

	2009	2010	2011	2012	2013
	(مليار الدينارات، نهاية المدة)				
قصيرة الأجل	1 320,5	1 311,0	1 363,0	1 361,6	1 423,4
متوسطة الأجل	904,0	831,0	847,9	978,1	1 227,9
طويلة الأجل	862,0	1 126,1	1 515,6	1 947,9	2 505,0
المجموع :	**3 086,5**	**3 268,1**	**3 726,5**	**4 287,6**	**5 156,3**
	(التغير السنوي بالنسبة المئوية)				
قصيرة الأجل	11,0	-0,7	4,0	-0,1	4,5
متوسطة الأجل	-0,7	-8,1	2,0	15,4	25,5
طويلة الأجل	67,0	30,6	34,6	28,5	28,6
المجموع :	**18,0**	**5,9**	**14,0**	**15,1**	**20,3**
	(بالنسبة المئوية من الإجمالي)				
قصيرة الأجل	42,8	40,1	36,6	31,8	27,6
متوسطة الأجل	29,3	25,4	22,8	22,8	23,8
طويلة الأجل	27,9	34,5	40,7	45,4	48,6
المجموع :	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**

المصدر : بنك الجزائر

	2011	2012	2013	2014	2015
			(بمليار دينار؛ نهاية الفترة)		
قصيرة الأجل	1 363,0	1 361,6	1 423,4	1 608,7	1 710,6
متوسطة الأجل	847,9	978,1	1 227,9	1 413,4	1 641,8
طويلة الأجل	1 515,6	1 947,9	2 505,0	3 482,5	3 924,8
المجموع :	**3 726,5**	**4 287,6**	**5 156,3**	**6 504,6**	**7 277,2**
			(التغير السنوي بالنسبة المئوية)		
قصيرة الأجل	4,0	-0,1	4,5	13,0	6,3
متوسطة الأجل	2,0	15,4	25,5	15,1	16,2
طويلة الأجل	34,6	28,5	28,6	39,0	12,7
المجموع :	**14,0**	**15,1**	**20,3**	**26,1**	**11,9**
			(بالنسبة المئوية من الإجمالي)		
قصيرة الأجل	36,6	31,8	27,6	24,7	23,5
متوسطة الأجل	22,8	22,8	23,8	21,7	22,6
طويلة الأجل	40,7	45,4	48,6	53,5	53,9
المجموع :	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر : بنك الجزائر

ملخص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحليل دور السياسة المالية في معالجة البطالة وتقليصها بالجزائر، وذلك من خلال إبراز تطور أدواتها والمتمثلة في السياسة الضريبية، الإنفاق العام، القروض العامة وعجز الموازنة ومساهمتها في خلق مناصب الشغل ومنه تخفيض معدلات البطالة، ومنه قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، تناولنا في الفصل الأول أساسيات حول البطالة، والفصل الثاني الإطار النظري للسياسة المالية، أما الفصل الثالث تناولنا فيه دور أدوات السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة، وتوصلت الدراسة إلى أن بالرغم من فعالية أدوات هذه السياسة في تخفيض معدلات البطالة إلى أن مستوياتها في الآونة الأخيرة، إلا أنها مازالت تحتاج إلى تقويم من أجل التعديل فيهيكل القوى العاطلة الذي مازال يمثل الشباب الفئة الغالبة عليه وبصفة خاصة المتعلمين وخريجي الجامعات.

الكلمات المفتاحية:

البطالة، السياسة المالية، السياسة الضريبية، الإنفاق العام، أدوات السياسة المالية. ;

Resum

Our study aims to analyse the role of fiscal policy in the fight against, the unemployment problem in algeria.and highlight de developement of thier tools and public spendung and the recovery axis and thier contribution to job creation and the reduction of unempoyment,we divide into three chapter.

In the first chapter we have discussed the reality and evolution of unemployment in algeria,in the second we talked about the conceptuel fram work of the fiscal policy, chapter three deals with role of spending programs and the tax of incentive in combating unemployment.

I·m styding to find that although the tools of this policy are effective in reducing unemplyment they are in at thier lowest levels recently,but they still need a timetable to change the pattern of anthority adopted specialy graduated and colleges trained.